

حفرة الدم

حقيقة سقوط طرابلس

الدكتور

مصطفى الزائدي

نيو لينك

للنشر والتدريب



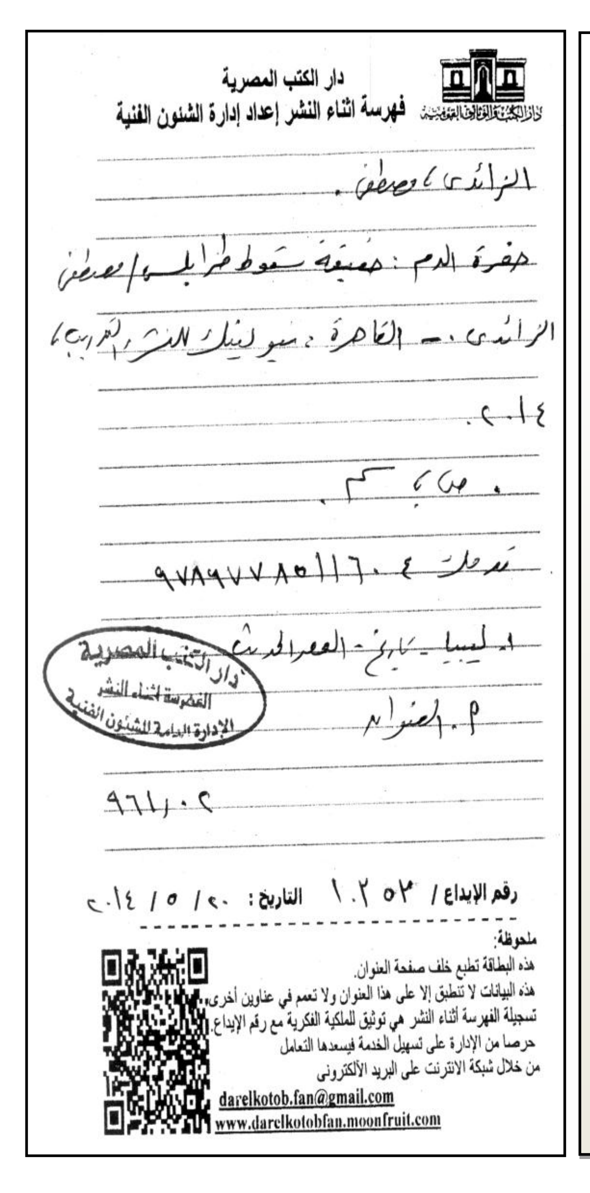
الدكتور
مصطفى الزائدي

نيو لينك للنشر والتدريب

حقوق النشر

حُفرة الدم "حقيقة سقوط طرابلس"

أ.د/ مصطفى الزائدي



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الزائدي، مصطفى.

حفرة الدم: حقيقة سقوط طرابلس / مصطفى الزائدي. - القاهرة: نيو لينك للنشر والتدريب، ٢٠١٤.

ص؛ سم.

تدمك ٩٧٨٩٧٧٨٥١١٦٠٤

١- ليبيا - تاريخ - العصر الحديث

أ- العنوان

٩٦١,٠٢

رقم الإيداع / ١٠٢٥٣ التاريخ: ٢٠/ ٥/ ٢٠١٤

ملحوظة:
هذه البطاقة تطبع خلف صفحة العنوان.
هذه البيانات لا تنطبق إلا على هذا العنوان ولا تعمم في عناوين أخرى.
تسجيلة الفهرسة أثناء النشر هي توثيق للملكية الفكرية مع رقم الإيداع.
حرصا من الإدارة على تسهيل الخدمة فيسعدها التعامل
من خلال شبكة الانترنت على البريد الألكترونى
darelkotob.fan@gmail.com
www.darelkotobfan.moonfruit.com

رقم الإيداع: 2014/10353

الترقيم الدولي: I.S.B.N:

978-977-85116-0-4

الطبعة الأولى 2014 - 2015

يُطلب من:

نيو لينك للنشر والتدريب

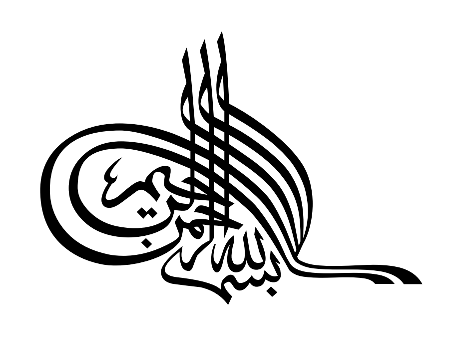
29 **شارع ذاكر حسين. الحي السابع. مدينة نصر**

Newlink_eg@hotmail.com

info@newlink2013.com

تليفاكس: 22749073

موبايل: 01111184877



﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آَمِنَةً مُطْمَئِنَّـةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:112]

صدق الله العظيم

المحتويات

إهداء

إلى من لم يسيروا في ركاب الأعداء، ولم يبدّلوا عندما بدّل الأصدقاء.. إلى إخوة شرفاء في الوطن.. وأحبة كدنا لهول المصاب نبخسهم حقهم.. وما كنا لنذكرهم لولا أن ألهمنا اللّه بنور قذفه في الصدر، فأحيى ما مات ورفع الوزر.. إليكم أيها الأحرار الأطهار.. إليكُنّ أيتها الحرائر الطاهرات..

إليكم ولِوطني وأهلي أهدي هذه الخواطر، وهذه النجوى عسى التاريخ أن يشفع لكم ولي، ويغفر لنا أن شهدنا عهد انكسار الوطن..

المؤلف

مُقَدِّمَة

" **حُفرة الدم**" اسم يطلقه أهل طرابلس من القبائل العربية على مدينتهم التي كانت، عبر التاريخ، من أهم الواحات على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. لقد كانت طرابلس حتى منتصف القرن الماضي، مدينةً صغيرة يُحيط بها من كل الجوانب حزام من الكثبان الرملية في صورة فريدة رائعة تلتحم فيها الكثبان الرملية العالية بأمواج البحر الهادرة في تاجوراء وجنزور، وتفصلها عن سهل الجفارة قفار خالية ظلّت بلا أثر للحياة حتى نهاية الستينيات.

شكّلت طرابلس مرفأ ومكانا مُريحا للقراصنة من كافّة الأجناس والأصقاع.. احتلها الفينيقيون والرومان والوندال والبيزنطيون قبل أن تطهر بالفتح الإسلامي العظيم.. وتصبح منطلقا لفتح شمال أفريقيا والأندلس.. عَبَر منها موسى بن نصير وعُقبة بن نافع وغيرُهم من قادة الفتح إلى جبال الأوراس.. لكنّ الإسبان، وبعدهم فرسان الهيكل، عبثوا بها ونكّلوا بأهلها.. داخل سور طرابلس، كان يعيش من القراصنة والغزاة من يُفضّل البقاء مع حفنة من المغاربة والمالطيين واليهود والمغامرين الأتراك. أما العرب الليبيون فهم سكان المزارع الصغيرة حول أبومليانة وأرض بن عاشور

وأبوستة والهاني وقرقارش وسوق الجمعة.. وقد كانوا في أغلب عصور التاريخ يُمنعون من الدخول إلى مدينتهم إلا للتسوق..

أما القبائل البدوية فهي هنالك، وراء سدود الرّمال، في حالة تمرد دائم ضد الغزاة الأجانب، يُواجه أهلها أبشع أنواع البطش والقمع ومصيرُهم في أغلب الأحيان القتل والتشريد، .. لقد مارس الولاة الأتراك ضدّهم جميع أشكال القسوة لإرهابهم وإبادتهم.. لكنهم كانوا دائما يولدون من جديد أكثر شراسة وأشدّ رغبة في مقارعة الأجانب المحتلين.. تفنن الوُلاة في تزيين أسوار المدينة بما كانوا يقطفونه من رؤوس العرب الثائرين، ثمنا لبقائهم في تلك الحُفرة المحاطة بالرمال وبالثورة.

كانت طرابلس، أثناء القرون الوسطى وحتى نهاية القرن الثامنَ عشرَ، تعيش على تجارة العبور بين أفريقيا وأوروبا وعمودها الفقري تجارة الرقيق يجلبهم القراصنة الأتراك من أدغال أفريقيا.

كانت مدينة طرابلس عبر مراحل التاريخ، مفصولة عن محيطها العربيّ، وكانت بمثابة فندق إقامة للأجانب، وفي حالة صراع دائم بين الولاة والجنود والقراصنة الجدد القادمين من أعماق الصراع في عرض البحر.. ولعل ذلك سبب تسميتها "حفرة الدم".. وهو السبب الأساس في عدم تكوّن حياة مدنية بها شبيهة بما كانت عليه الحال في مصر وتونس والجزائر ومراكش وغيرها.

بعد الاحتلال الإيطالي ازداد الأمر سوءًا.. إذ أرادها المستعمر مدينة إيطالية، فكان توسّعها من خلال أَحياء جديدة أُنشئت لاستيعاب المستوطنين الطليان على حساب مزارع العرب الليبيين الذين هاجروا من ديارهم، فصار أغلب سكان طرابلس من الطليان واليهود وبعض الليبيين الذين أسدوا خدمة ما إلى الاستعمار.. وكان الاستيطان قد انتشر مُلتهِما مساحات أكبر من أراضي الليبيين، بما فيها تلك التي كانت خلف الكثبان.. ثم بعد الاستقلال المُزيّف انضافَ إلى الغزاة الأجانب، الإنجليزُ والأمريكانُ فامتدت طرابلس شرقا بقاعدة الملاّحة التي كانت أشبه ما يكون بالولاية الأمريكية داخل ليبيا بإذاعتها وقوانينها الخاصة.. وامتدت غربا بحي " جورجنبوبلي " المخصص للأجانب الذي أعادته ثورة الفاتح إلى الليبيين وأسمته حيّ الأندلس..

حتى تاريخ قيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969، كانت مناطق مثل بن عاشور وأبومليانة وأبومشماشة وزاوية الدهماني مزارع خارج طرابلس.. يُعِد سكانها العُدة للسفر إلى طرابلس على عربات الخيول والحمير للتسوق بيعا أو شراء، أما الهضبة وأبوسليم فكانت أراضي قفرا لا حياة فيها لولا بعضُ الأحياء المتناثرة من أكواخ الصفيح.. إضافة إلى أكوام اللّحم البشرى المتكدس في أحياء مماثلة في المنصورة والهاني وباب عكارة وغيرها وقد أُحرق آخر كوخ منها عام 1976.

لقد خلطت ثورة الفاتح أوراق طرابلس.. أدمجتها في محيطها العربي.. دخل العرب من القرى والبوادي والأرياف إلى مدينتهم بقوة الثورة وعنفوانها.

فلقد طُرد منها الأجانب ووزعت أملاكهم على الليبيين، استعرب من تبقّى من العائلات التركية والمالطية حتى صار يصعب تمييزهم إلا بأسمائهم.

امتدت طرابلس من البحر إلى الجبل واختفى حزام الرمل العظيم الذي كان يكتم أنفاسها.. تحول إلى مَزارع وبساتين.. غصّت بالدارات والقصور.. فتحت ذراعيها لأبنائها الذين هجّرهم المستعمر منها قسرا.. بُنيت طرابلس جديدة سكانها عرب ليبيون وبقيت طرابلس القديمة مَحطّة لتُذكّر الاستعمار من خلال تمثال الإمبراطور الروماني "سيبتموس" الذي نصبه "بالبو" بمحاذاة سور طرابلس.. .. و الذي يتوهم بعض الجهلة أنّه ليبي حَكَم روما كما حاول أن ينسج ذلك البوري والمحيشى اللذان كانا أداة "بالبو" الإعلامية.. ومن خلال شعار روما الذي نُصب أمام باب السرايا.. وبيوت القناصل الفرنسيين والإنجليز ومَعبد اليهود وبعض المساجد المستخدمة مدافنَ للولاة الأتراك.

طرابلس حكاية من جملة حكايات عديدة.. هي واحة للصراع المستمرّ دون مبررات اقتصادية. فلقد كانت دائما فقيرة في كل شيء. وهي ملتقى الرمل والبحر.. وحواديت القراصنة وزوجات السلطان.. . ميناء القراصنة المفضل.. . معركة التمرد الدائم.. . حكايات سقوط طرابلس تتكرر كحرف القاف في الدقيقة.. بعد كل سقوط تنطلق معركة النهوض.. والثمن دوما مزيد من الدّماء.. وحتى عندما يُخيل إلى المرء أن الأمور في استقرار.. فجأة وبدون أسباب ولا مقدمات يُشعَل فتيل الصراع ويبدأ سفك الدماء من جديد.. حقا إنها " حفرة الدم"

❖❖❖

الجزء الأول

طرابلس بين الصمود والخيانة

سقوط طرابلس..... نهاية أم بداية؟

طيلة ستة أشهر بالتمام والكمال، كانت طرابلس تعيش تحت وطأة قصف الناتو الوحشيّ المتواصل ليلَ نهارٍ. ينام الناس ليستيقظوا على أصوات القنابل تُقذف قذفا عشوائيا.. لا يُبدّد خوفَهم وحزنَهم سوى تلك المسيرات التي تجوب الشوارع معبّرة عن التحدي والمواجهة..

الأمر العجيب أن أهل طرابلس لم يتعاملوا مع القصف بخوف أو فزع بل استمروا في أعمالهم يتحدَّون الصواريخ والقنابل.. فإذا سقطت قذيفة في مكان ما هرع آلاف الشباب في مسيرة تحدٍّ.. لكن السؤال المُحيّر هو كيف سقطت هذه المدينة الصامدة الباسلة؟

قاومت العدوان مدة ستة أشهر لكنها احتُلت في لحظات قليلة وبدون مقاومة تُذكر سوى بسالة بعض الشباب وشجاعتهم خاصة في الهضبة وأبوسليم.. وأمام قوة بسيطة.. أهو الصيام أم الإعلام أم لا هذا ولا ذاك؟ .. وهل كتائب الثوار هي التي احتلت طرابلس عروس الغضب أم أنّ قوات الناتو هي التي كان لها الدور الأهمّ في احتلال طرابلس؟

إن الأحداث في ليبيا لم تكن وليدة لَحظة، كما يُحاول الإعلام المُعادي أن يصوّر الأمر، بل كانت عملية مدروسة ومحبوكة شاركت فيها أطراف متعددة من كافة الأجناس والأصقاع.. لِكلّ منها مصلحة ما في القضاء على ثورة الفاتح، ولِكلّ منها ثأر ما تطلبه منها..

لقد كان احتلال طرابلس بفعل تحالف واسع ضمّ خصومَ الثورة من الداخل وأعداءَها من الخارج.. أعد جميعهم العُدّة لهجوم واسع مبرمَج على طرابلس استُخدمت فيه كل إمكانات القوّة المتاحة من دعاية وتقنية عسكرية متطوّرة وقوة نارية رهيبة وإدارة دولية مُنسّقة.. فنجح الهجوم، بعد مقاومة باسلة، في إسقاط طرابلس.. لقد كان احتلال ليبيا عمليةً عسكريةً واسعةً ومتكاملة.. تم التخطيط لها منذ وقت بعيد وشاركتْ في رسمها وتنفيذها دول عظمى، واستُخدمت فيها قوّة عسكرية ضخمة وفّرت حجم نيران رهيب استهدف كافة الأراضي الليبيّة..

كانت مدعومة ًبحملة إعلامية محمومة لم يَشهد لها التاريخ المعاصر مثيلا.. تم التمهيد لها من خلال برامج دعائية محبوكة استُخدمت فيها تقنيات متطورة للخداع السينمائي من تصوير وتزوير للأخبار وحكاية شهود العيان.. وقام الإعلام بتوجيه الأحداث وتضليل الرأي العام الإقليمي والدولي وتنفيذ أشرس حرب نفسيه في التاريخ البشري..

فلقد مارس الإعلام التضليلَ المفضوحَ وفي أحيان كثيرة كان يقوم بالإخبار عن أحداث مُعيّنه قبل أن تقع على أرض الواقع.. في معركة احتلال

ليبيا، لم يكن الأمر واضحا. تُرى هل كان الإعلام يقوم بدور حربي مرسوم؟ .. أم إن الفارق في التوقيت كان وراء ذلك.. في ليبيا، لم يكن باستطاعة العدو تنفيذ سيناريو مصر وتونس الذي اعتمد على مظاهرات سلمية.. واعتصامات مطوّلة في الميادين وقام على الزخم الجماهيري والسّكّاني.. إلى أن سقط النظامان.. السبب ببساطه أنّ الليبيين لم يكونوا مستعدّين ولا مهيّئين لذلك، ولانعدام إمكانية حشد وتحريك كتل بشرية كبيرة تقوم بتمثيل الدّور.. فاستعيض عن ذلك بتنظيم مظاهرات محدودة.. استَخدمت العنف لاستدراج الأجهزة الأمنية لكي تردّ عليها ومن ثمّة الدخول في مواجهة عسكرية.. يعقُبها تدخّل دولي.. إضافة إلى اعتصامات رمزية بأعداد محدودة من الأشخاص أمام مبنى المحكمة في بنغازي في محاكاة ظريفة لاعتصامات ميدان التحرير في مصر.. .

وفعلا بدأت الأحداث، كما سنرى، في البيضاء والزنتان وبنغازي وسرعان ما أعقبها تدخل من الدول العظمى قويّ وسريع وغير مبرّر.. استَخدمت في وقت قصير للغاية، أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء من إجراءات منتهكة في ذلك كافة المواثيق الدولية التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة مهما كانت الأسباب.

ولم تُتح للدولة الليبية حتى فرصةُ الاطلاع على تلك القرارات المتسارعة من منظمات وهيئات مختلفة أو مناقشتها والردّ على الاتهامات الموجهة إليها من خلالها، فما بالك التعامل معها. بدأت سِلسلة الإجراءات بقرار عجيب

غريب يُمثّل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، ومن دون أيّ إنذار مُسْبق أو مقدّمات من مجلس حقوق الإنسان التّابع لمنظمة الأمم المتحدة في جنيف، واستنادًا إلى ادّعاءات كاذبة -تَأكد زيفُها من خلال تقارير دولية لاحقا - قدّمتها منظمة ليبية مجهولة ومعادية يترأسها معارض ليبي مرتبط بالمخابرات الفرنسية هو علي زيدان وأخرى يترأسها معارض آخر له علاقات مشبوهة مع الفرنسيين أيضا هو سليمان أبوشويقير وكلاهما شخصان معروفان بتعاملهما مع أجهزة استخبارات دول أخرى منها ألمانيا وبريطانيا وأمريكا..

ولم يُكلِّف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نفسَه عناء التحقّق من تلك الادعاءات على الصعيد الميداني، ولا حتّى سؤال الدولة الليبية حولها أو طلب توضيحات بشأنها.. أحال مجلس حقوق الإنسان الأزمةَ الليبية التي كانت في بداياتها فورا إلى مجلس الأمن، وعَقِبَ قرارَ مجلس حقوق الإنسان في وقت وجيز قرارٌ آخر من مجلس التعاون الخليجي أكثر غرابة شكّل سابقة لم تَحصُل من قبْلُ في العمل العربي، يُدين المذابح الوهمية ضد المدنيين ويطلب من جامعة الدول العربية التدخل العاجل.

فلقد كان السيناريو يتطلب تلك المشاهد لكن الإخراج كان هزيلا ومفضوحا، وما هي إلا ساعات قليلة حتى اجتمع مجلسُ الجامعة العربية على عجل واتخذ قرارا بتجميد عضوية ليبيا مع جملة إجراءات أخرى تَضْمن فرض عقوبات جماعية على ليبيا. كان مجلس جامعة الدول العربية عندما

يتعلق الأمر بالأمن القومي من قبيل الاعتداءات الصهيونية المتكررة على أغلب الدول العربية ينتظر الأسابيع كي يجتمع، وكانت قراراته تقتصر على الشجب والإدانة، ولم يتجرّأ على إصدار أيّة قرارات تحوي أعمالا فعليّة ضد العدو والدول الداعمة له بالرغم من خطورة عمليات العدوّ وهمجيتها. وإذا استثنينا القرار المشبوه الذي اتخذته القمة العربية التي عقدت في القاهرة ومهدت لحرب الخليج الأولى على العراق فإن جامعة الدول العربية كانت دائما في سُبات عميق فيما يخص الأحداث المصيرية التي تواجهها الأمة العربية، لكن الحال اختلفت هذه المرة، وكما هو مرسوم طلبت جامعة الدول العربية من العالم التدخل في ليبيا، وفي وقت قياسي ودون سوابق انتقل الأمر إلى مجلس الأمن الذي سارع إلى إصدار قرارين غريبين أيضا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يجيز لأية دولة استخدام القوة، بالرغم من أن ما يجري في ليبيا في كل الأحوال وبكل المقاييس والقياسات هو شأن داخلي يمنع ميثاق الأمم المتحدة مجرد التفكير في التدخل فيه، ويجيز ميثاق الأمم المتحدة لليبيا اتخاذ كافة التدابير لحماية أمنها والحفاظ على سيادتها واستقلالها.

لكنَّ تسارع الأحداث واشتعال الحرب لم يترك مجالا للتساؤل.. ولا التحليل، ولم يوجد من يستخدم المنطق والحق، ذلك أن عددا كبيرا من القنوات الفضائية والصحف والمواقع الإلكترونية كانت جاهزة وفق خطة موضوعة مسبقا لتنسيق جهودها وتنفيذ الحملة الإعلامية التضليلية ضد ثورة الفاتح وقائدها، واتباع جميع الأساليب تحت شعار" الغاية تبرر الوسيلة" فإسقاط القذافي ونظام ثورة الفاتح هدف يسيل لُعاب كثيرين له.

في هذا الكتاب، سأحاول من خلال علاقاتي ومعرفتي بما جرى من أحداث أن أتناول بعضا من جوانب حقيقية ما جرى في ليبيا وكيف سقطت طرابلس.. وهل وُجدت مبررات حقيقية لذلك.. وأعتمد على أن التاريخ سيوضّح الأحداث مهما حاول بعضُهم حَجْب الحقيقة لأنها الشمس ستشرق دائما.. ولأن طرابلس مدينة الصمود.. ستحكي قصتها للأجيال القادمة التي ستحمل الراية ....



ثورة الفاتح... المشروع الجماهيري

عانى الشعب الليبيّ من وَيْلات الاستعمار التركي وظلمه وجوره وعبث الولاة والجنود الأتراك.. وانتهاكهم للأرض والحُرُمات.. ومحاولاتهم طورنة الصحراء الليبية.. وسيطرتهم على المدن والواحات.. سُلبت أراضي القبائل الليبية في الواحات المُهمّة وسُلمت إلى الجنود الإنكشاريين وإلى المنفيين من المتمرّدين ضد الترك في الأناضول والقوقاز والبلقان. وبسبب الثورات المحلّية ضد الترك لا سيما في منطقة طرابلس بقيادة المحاميد وأولاد سليمان وبرقة بقيادة الجوازي، أجرى الأتراك عمليات تهجير عرقيّ وقبَليّ خطير وواسع في ليبيا، وزرعوا بذور الفتنة بين القبائل العربية بإعفاء بعضها من الضرائب الباهظة التي كان يفرضها الولاة وحتى الجنود الجباة في بعض الأحيان، وبسياسة التحريض بين القبائل. ولعل صراع الصف القبلي والصف البحري في طرابلس، الذى مازالت آثاره الاجتماعية إلى يومنا هذا، خير مثال. لكن الأهمّ من كل ذلك هو فرض حالة من التجهيل على الليبيين بحيث لم يكن يسمح لهم بالتعلّم، فكان الليبيون في المنطقة العربية دون سواهم يتنزّلون

خارج دائرة عصر التنوير الذى وصل بعض الشيء إلى بعض المناطق العربية لا سيما منها مصر وتونس. كان الجهل والأمّية خلال الحكم العثماني لليبيا، السّمة الأساسية للحياة السياسية والاجتماعية فيها، مقارنة بحالات النهوض التي سبقت العهد العثماني إبّان العهود الفاطمية أو دولتي المرابطين والموحدين وغيرها. كان همّ الولاة الأتراك جمعُ المال وبناءُ مسجد داخل أسوار المدينة لتخليد ذكراهم.. . وكان ذلك في طرابلس وتاجوراء فقط. وما كان يمكن للمرء أن يجد خارج أسوار طرابلس أوفي الواحات الداخلية أيّ أثر لأيّ عمل حضاري ديني أو ثقافي يُنبئ عن العهد التركي.

ما كاد الليبيون يتخلّصون من العهد العثماني، عهد التخلف والتجهيل، حتى وقعوا بين براثن الاستعمار الإيطالي الفاشي الذي حاول ضمّ ليبيا إلى التراب الإيطالي كأرض بدون شعب لتكوّن الشاطئ الرابع بالنسبة إليه.. سُلّمت ليبيا إلى إيطاليا وسُحبت منها الحاميات التُّركية، ولم يبق فيها سوى نفر قليل من الجنود والضباط الذين تمردوا على الأوامر التركية وانضمّوا إلى حركة الجهاد ضد الغزو الإيطالي كأفراد. استخدم الإيطاليون القوة المفرطة للسيطرة على ليبيا، ومارسوا عمليات قتل وتشريد رهيبة قضت على أغلبية السّكان الليبيين. فكانوا بين قتلى ومهجّرين إلى بلدان الجوار في مشاهد لم يشهد لها التاريخ مثيلا. وقامت سُلطات الاستعمار بتوطين آلاف الإيطاليين في أراضيهم التى اغتصبت منهم وفي منازلهم.. و قد واجه الليبيون إبّان الحكم الفاشي قسوة شديدة، إذ كانت السياسة الفاشية تقوم على أن ليبيا جزء من إيطاليا، فانطلقت عمليات عسكرية

وحشية وثقافية لطلينة ليبيا وتنصيرها فأقيمت أضخم الكاتدرائيات في شمال أفريقيا بطرابلس وبنغازي، وعمد الفاشيست إلى تزوير التاريخ من خلال البحث المُوجَّه في الآثار وكشف المدن المدفونة تحت الرمال واعتبارها جزءً من الإرث الروماني.. وأن ليبيا جزء لا يتجزأ من روما.. وقالوا إن "سبتيموس" الليبي تمكّن من السيطرة على روما ليصبح أول إمبراطور ليبي يحكم روما، في محاولة منهم لدغدغة عواطف الليبيين واستغفالهم.. بينما لم يكن في حقيقة الأمر سوى جنديّ روماني وُلد في لبدة المحتلة.. كان اعتبار اللغة الإيطالية اللغة الرسمية والنصرانية الدين الرسمي، شرطا غير مُدوّن للالتحاق بالمدارس، وهو ما يفسر عُزوف الليبيين في العهد الإيطالي عن التعلّم واكتفاءهم بالكتاتيب و المتابعة في الأزهر لمن استطاع إلى ذلك سبيلا. وقد عمل الطليان على تجنيد بعض اللّيبيين عملاءَ لهم يعملون لمصلحتهم ويُروّجون لثقافتهم وأفكارهم وأوهامهم الاستعمارية، وكوّنوا منهم قوة لضرب المقاومة وللمساعدة في احتلال إرتيريا، وتمكنوا من استكتاب بعض صنائعهم للترويج لفكرة أن ليبيا جزء لا يتجزأ من إيطاليا. و قد وجدوا في عمر فخري المحيشي رئيس تحرير جريدة برقة التي يصدرها مكتب الحاكم الإيطالى "بالبو" شخصا مناسبا لاستقطاب العُملاء من أمثال وهبي البوري، وعلي الساحلي، وجعودة، وشنيب والكيخيا. ولعل زيارة "موسيلينى" التاريخية إلى ليبيا أواخر عام 1936 وما نُظّم له من استقبالات وما واكب ذلك من حملة دعائية، ودورَ بعض الليبيين من أمثال المفتي أبي الأسعاد العالم، وعبد السلام بن عمران والحصادي وعمرالمحيشي وغيرهم في تنظيمها والدعاية لها دليلٌ على أهداف السياسة

الإيطالية في ليبيا. لقد فُرض على من تبقى من الليبيين في ليبيا الاصطفافُ في طوابير من رأس جدير حتى السّلوم.

لكن الحرب الكونية الثانية أتت على أحلام "موسيليني"، الذي تحالف مع الألمان. وبالرغم من أن الطليان زجّوا بمئات آلاف الليبيين في أتون الحرب العالمية الثانية فسقطت منهم أعدادًا غفيرة بين قتيل وجريح، دخل الإنجليز عام 1942 إلى طرابلس واستلمها الجنرال" مونتجومري" من ضابط طبيب إيطالي وأخضعها للإدارة البريطانية واستُبدلت العملة الإيطالية بالعُملة الإنجليزية، وكوّن الإنجليز مؤسسات إداريةً جديدةً بمعرفتهم، وجلبوا بعض الخبراء المصريين لمساعدتهم، وبدأوا بتكوين جهاز أمني تابع لهم، وأسسوا منظومة مالية تتبعهم، وبدأ فرض تعلُّم اللغة الإنجليزية، لغة المستعمر الجديد. غير أن الجالية الإيطالية استمرّت في نفس وضعها السابق فلم تتأثر كثيرا، واستمرّت سيطرتُها على المناحي الاقتصادية. وعُقد تحالف غريب بين المستعمِر المنتصر والمستعمِر المهزوم قضى بأن يتولى الإنجليزُ أمرَ الجيش والأمن والسياسة والمال ويتولّى الطليان أمر الاقتصاد. ولقد استمر تمتُّع الجالية الإيطالية بما كانت تتمتع به من مزايا إبّان العهد الاستعماري، لكن طرابلس ظلّت كما هي تنظر إلى الأغراب داخل السور والأغراب الجدد الذين أخذوا يزحفون على ("سوانى") مزارع وبساتين عرب طرابلس. لكنّ المتجوّل في شوارعها لا يكاد يُصادف فيها ليبيّا أو عربيا. إنها نسخة من المدن الأوروبية قَلبا وقالبا، سُكّانا وروحًا.

اتفق "إرنست بيفن" وزير خارجية بريطانيا و"كارلو سفورزا " وزير خارجية إيطاليا سريا على اقتسام ليبيا بين الحلفاء : الطليان يبقون في طرابلس برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والإنجليز في برقة من خلال إدريس السنوسي، والفرنسيون من نصيبهم الجنوب بمساندة من أسرة سيف النصر التي كانت ترتبط بهم وتدعمهم في الجزائر وأفريقيا..

ولمّا كانت فكرة الاستعمار المباشر في ذلك الوقت آخذةً في التلاشي، فضّل الحلفاءُ إدارةَ ليبيا من وراء حجاب، من خلال استقلال صوري يَضْمن سيطرتهم على ليبيا. وهكذا كان الأمر: فرضوا إدريس السنوسي، الذي كان قد نُصّب أميرا على برقة، ملكا للمملكة الليبية المتحدة على وزن المملكة المتحدة، بريطانيا.. وشكّلوا حكومة من مجموعة من المرتبطين بالإيطاليين ولاحقا الإنجليز.. شكلوا لجنة من ستّين عضوا لوضع الدستور الذي صاغ الخبراء الإنجليز نصوصه مُسبقا ليضمن سيطرتهم على ليبيا.. لكنهم احتفظوا بالإدارة المباشرة في جميع القطاعات لا سيما منها الماليّة والشرطة والنفط. وأنشأوا قواعدَ عسكرية كبرى انتشرت على معظم التراب الليبي من طبرق شرقا حتى الوطية غربا. واستُعملت الأرض الليبية، وخاصة مطار التوير في سيدى أبوعائشة بسوق الخميس إمسيحل، لتدريب الطيّارين الأمريكان والإنجليز على الرماية.. لكن الليبيين تنبهوا للأمر فواجهوا المخطط من خلال حزب المؤتمر الوطني بقيادة بشير السعداوي، وجمعية عمر المختار بقيادة بن عامر والمغيربى، اللذين كافحا للحصول على

استقلال حقيقي.. لكنهما لم ينجحا في إحداث اختراق حقيقي بسبب ضراوة القمع الإنجليزي، وتزوير الانتخابات لأن النظام الملكي المصطنع في ذلك الوقت من فرض سلطته على البلاد من خلال الإدارة الإنجليزية التي أتت إلى سدة السلطة بالعملاء من أمثال محمود المنتصر ومصطفى بن حليم تحت سيطرة إدريس السنوسي المرتبط أساسا بالإنجليز.

لم يستسلم الوطنيون الليبيون الذين يحملون في أعماق وجدانهم حِسًّا وطنيا واستمروا في العمل ضد النظام المَلَكي المرتبط بالغرب بجميع الوسائل وفي ظروف قاسية.

خلال العهد الملكي، عاشت ليبيا فترة قاسية اتسمت بالظلم والفساد السياسي والاقتصادي، وعانى الليبيون من سياسات حكومات فاشلة ناتجة عن عمليات تزوير الانتخابات وممارسة الوساطة والرشوة والمحسوبية والفساد، فنهبت ثروات النفط بضعُ عائلات كوّنت بدايات لطبقة اجتماعية مُتْرفه تعيش حياةَ البذخ بينما يعيش أغلبُ الليبيين الحِرمان والفقر في أكواخ الصفيح وفي الخيام في فيافي الصحارى.

لقد عرف الليبيون لأول مرة في تاريخهم، معانى البيه والباشا واستحوذ أولئك على ما مُنح الليبيّون من سلطان وبذلك شكلوا مع القوة الأجنبية المسيطرة أداة هيمنة كان لها الدور الأكبر في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا آنذاك.

واستمرت سيطرة المستوطنين الطليان على كامل مكوّنات الاقتصاد الوطني من خلال امتلاكهم وإدارتهم للقطاع الزراعي الأساسي في منطقة سهل الجفارة والجبل الأخضر، وامتلاكهم للقطاع الصناعي الناشئ، واستحواذهم على أهمّ مكونات القطاع الخَدَمي: فعلى سبيل المثال لم يكن عدد الأطباء الليبيين، حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر، يزيد على عشرة أطباء. أمّا القطاع السياحي البسيط فاستمر تسخيره لخدمة الدّعاية الإيطالية.

وكان قطاع النقل بتمامه وكماله تحت السيطرة الإيطالية وكذلك جميع الورش. قلة قليلة فقط من أبناء العملاء الذين عملوا مع إيطاليا وكذلك الفئة التي استفادت من الاستقلال وتسللت إلى موقع القرار وجدت بعض فُتات من مِنح الطليان.. لقد كانت الجالية الإيطالية تمتلك أغلب المزارع والمساكن في طرابلس وكان دخول بعض الشوارع والمحلات محرّما على الليبيين. ولا ننس أن أغلب الشوارع في طرابلس، إلى حين قيام ثورة الفاتح، كانت تحمل أسماء إيطالية.. كان الليبيون يعيشون البؤس في أكواخ الصفيح التي تشكل حلْقة تحيط بطرابلس وتتخلل بعض أحيائها، أهمها "كامبو" عكارة وأبوسليم ورأس حسن والهاني والمنصورة. كان الليبيون في تلك " الكامبوات" يعملون لخدمة المستوطنين الطليان يقتاتون من المعونات الدولية الإغاثية أو مما يتركه الطلاب من التغذية المدرسية التي توفرها منظمات إغاثة دولية، ويرتدون ملابس من سوق التركة؟ - ملابس مستعملة تباع في تلك السوق - وكان الليبيون يتسابقون لاقتناء الملابس العسكرية والأحذية العسكرية لأنها تعمّر طويلا.

لقد كان " البالطو" الإنجليزي الأصفر يشكّل مظهر أغلب سكان طرابلس في فصل الشتاء، وكان أطفال طرابلس يتسابقون على مهنة مسح الأحذية فتجدهم يملأون ميدان الشهداء يتفننون في مسح أحذية الإيطاليين، وبعضهم امتهن بيع أعقاب السجائر، فتراهم يجمعونها ويفرغونها ويعيدون بيعها، لكن منظر الليبيين الحمّالين وهم يجرّون عربات إلى ظهورهم مشاهد كان ينبغي أن لا تنسى من الذاكرة الليبية... رغم الثروة النفطية التي بدأت في الظهور والتصدير منذ نهاية الخمسينيات.

كان الأهم من كل ذلك ارتهان ليبيا سياسيا وعسكريا للغرب، إذ صارت قاعدة عسكرية ضخمة للإنجليز والأمريكان، لعبت دورا خطيرا في ما شهدته منطقة شمال أفريقيا والوطن العربي خاصة من أحداث في مواجهة حركة التحرر العربي والأفريقي التي انطلقت من مصر بعد ثورة 23 يوليو المجيدة، وفي دعم الكيان الصهيوني ومشاريعه التوسّعية في المنطقة. لم يعد خافيا دور القواعد العسكرية الإنجليزية والأمريكية في العدوان الثلاثي عام 1956 وعدوان 1967 وفي تعقب قادة الثورة الجزائرية. ومما لا شك فيه دور قاعدة الملاّحة في حرب فيتنام حينما كانت إحدى قواعد الإمداد المهمّة.

لقد اتسم العهد الملكي بعدم الاستقرار السياسي إذ كانت الحكومات تتغير كل 9 أشهر إرضاءً لرغبات المتنفّذين وفي إطار المُحاصّة بينهم. كما أنها تتكون من مجموعة من الجهلة الذين لا يهتمّون إلا

بمصالحهم الشخصية. ولقد كان الشعب الليبي على وعي بحقيقة النظام الملكي وقام بمواجهته بشتى الوسائل متأثرا بالخطاب الثوري للثورة الناصرية في مصر، مستجيبا إلى نداءات جمال عبد الناصر. ولعل أهمّ الانتفاضات كانت ثورة العمال عام 1956 وثورة طلبة سبْها عام 1961 وثورة طلبة الثانويات في بنغازي والأبيار وطرابلس والزاوية وصبراته عامي 1963، 1964 في استجابة فورية لدعوة جمال عبد الناصر للشعب الليبي إلى الثورة.

من قلْب تلك الانتفاضات ومن معاناة الليبيين خرج الملازم معمر القذافي يوم الفاتح من سبتمبر 1969 ليعلن انتهاء العهد الملكي وقيام الجمهورية العربية في عملية عسكرية سلمية لم تُرَقْ فيها نقطة دم واحدة.. عندها سقط النظام الملكي واستولى الضباط الوحدويون الأحرار على السلطة.. . وسرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية حقيقية من خلال المسيرات التي اخترقت حظر التجوال في كل المدن والقرى الليبية، ومن خلال المؤتمرات الشعبية التي شهدتها ليبيا في كافة مناطقها حيث التقت الجماهير وحوّلت مطالبها إلى مجلس قيادة الثورة..

كانت الثورة في سباق مع الزمن لتحقيق مطالب الشعب التي صيغت في بيانات المسيرات وقرارات المؤتمرات التلقائية، ومن أولى أولوياتها الجلاء ورفع مستوى حياة الناس والتعليم والصّحة وبناء جيش قويّ والتنمية والقضاء على الأكواخ والتصنيع إلى آخر المطالب حول كل شيء من بناء الإنسان وتحسين الخدمات إلى تشييد الطرقات والمدارس.

كان هَمّ الثورة بذْل جهود حثيثة لإعادة كتابة تاريخ الجهاد بالاستفادة من روايات المجاهدين الذين مازالوا على قيد الحياة، فكان أول لقاء لقائد الثورة الفتية يوم 16 سبتمبر ذكرى إعدام شيخ الشهداء عمر المختار.. في ذلك اللقاء، أوضح قائد الثورة خطتها التي تبدأ أولا بتحرير البلاد من الأجانب.. واستغلال الموارد وتسخيرها لصالح الشعب بتنفيذ برنامج تحوّل ثوري ثلاثي وخماسي ينقُل ليبيا من حالة التخلف إلى التقدم، بتأميم النفط والمصارف وإطلاق الثورة الزراعية والصناعية.. والدعوة إلى مساهمة ليبيا في معركة التحرير العربي والعالمي.. والكفاح من أجل الوحدة العربية وإطلاق برنامج للدعوة الإسلامية كمساهمة حضارية لتخليص الإنسانية من الظلم والاستغلال.

تمكن النظام الثوري بقيادة معمر القذافي في وقت وجيز من إنجاز تلك المهام فتحولت ليبيا في وقت قياسي من دويلة تابعة للغرب إلى قيادة عالمية لحركة التحرر العالمي وأصبحت قاعدة أساسية في مواجهة الإمبريالية الغربية.

لقد تم خلال أشهر من عمر الثورة إجلاء القواعد الأجنبية، في عملية سياسية تاريخية لم تسمح للدول الكبرى بأية فرصة للمراوغة. وفي 28 مارس خرج من ليبيا آخر جندي بريطاني وفي 11 يونيو 1970 احتُفل في قاعدة "هويلس" بإنزال العلم الأمريكي وإجلاء آخر جندي أمريكي، وسميت قاعدة عقبة بن نافع ثم وقت لاحق سميت قاعدة معيتيقة.

ويوم 7 أكتوبر وبمناسبة نفس اليوم الذي نزل إلى الشواطئ الليبية فيه طلائع الغزاة الطليان تمّ طرْد المستوطنين الطليان ووُزّعت أملاكهم على الليبيين الذين كانوا يعملون لديهم كالعبيد، و تشكّلت في طرابلس لجان لحصر أملاك الطليان وتوزيعها برئاسة النقيب بلقاسم القنقا عضو حركة الضباط الوحدويين الأحرار.. وبدأت عمليات التوزيع على المواطنين الفقراء الذين لم يصدّقوا ما جرى إلا بعد أن تأكّدوا من أن تلك المزارع والشقق والدارات والورش صارت ملكا مقدسا لهم.. في نفس الوقت انطلقت ثورة التأميم.. بدءًا بالنفط وكان العائد منها إلى الدولة الليبية يمثل نسبة ضئيلة. ودخلت الثورة في معركة الأسعار وكان الشعار "إما أن يكون النصيب الأكبر من عائدات النفط إلى الليبيين وأن يكون الليبيون هم من يحدد سعر البيع وفقا للعرض والطلب وإما لا حاجة إلى بيع النفط".

رضخت الشركات الاحتكارية لتلك المطالب التي تلقفتها الدول المنتجة وبدأت ثورة النفط وقامت منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك" بدورها في تحديد الإنتاج والأسعار. كما تمّ تأميم المصارف التي كانت مملوكة من الأجانب فتحوّل بنك روما، أداة الطليان الاقتصادية في احتلال ليبيا، إلى مصرف الأمة و" بنك باركليز"، أداة الإدارة الإنجليزية، إلى مصرف الجمهورية وهكذا الصحارى والوحدة..

وكان انطلاق مشروع ضخم للتنمية في كل مناحي الحياة.. من بناء مئات الآلاف من المساكن في كل المدن والقرى في شكل عمارات ضخمة

تحوي كل منها عشرات الشقق وزعت مجانا على ساكني الأكواخ التي بدأت في الاختفاء واحتُفل بإحراق آخر كوخ في مارس 1976 م.. إلى بناء آلاف المدارس في كل مكان لاستيعاب آلاف الطلاب الملتحقين بالتعليم، من ذكور وإناث، تطبيقا لقرار إلزامية التعليم إلى نهاية المرحلة الإعدادية، والبدء في إنشاء المعاهد المهنية - أي المعاهد الصحية لإعداد الممرضين والفنيين الصحيين - والمعاهد الزراعية، والمعاهد الصناعية، والمعاهد المالية وغيرها - واستكمال إنشاء الجامعة في بنغازي وتأسيس جامعة طرابلس لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي التعليم المتوسط، والتوسع في إرسال الطلبة للدراسة في الخارج لإعداد القوى البشرية المدرّبة القادرة على إدارة ليبيا الجديدة. لكن التركيز الأهم في مجال الخدمات كان على القطاع الصحي. فأنشئت المستشفيات والمراكز الصحية في كلّ مكان وتم استجلاب طواقم طبّية من مختلف دول العالم ونُفّذت سياسة وقائية صحية ربما كانت وقتها الأفضل في العالم وتم إجبار الناس على التطعيمات حتى وصلت التغطية خلال سنوات قصيرة إلى 98٪ وهي من أعلى النسب في العالم.

وتمّ القضاء على مرض شلل الأطفال والملاريا والجذام والطاعون ونُفّذ برنامج اعتبر من أنجح البرامج على المستوى الدولي للقضاء على الدرن. وشهد قطاع الكهرباء ثورة حقيقية إذ وصلت الكهرباء في سنوات قليلة إلى كل قرية ومدينة بعدما كانت مقتصرة على حواضر المدن الرئيسية..

وهكذا كان شأن قطاع المواصلات، فقد شُقت طرق حديثة ربطت كل ليبيا بشبكة طرق ربّما كانت وقتها الوحيدة في القارة الأفريقية،

وتطورت منظومة الاتصالات ونُفّذ مشروع للموجات السنتيمترية كان الوحيد في أفريقيا.. وبنفس الحماسة كان الاهتمام بقطاع الإنتاج، فانطلقت ثورة في مجال الزراعة من خلال عملية ضخمة لاستصلاح الأراضي الصحراوية.. وثورة صناعية أهم أهدافها دخول ليبيا مرحلة التصنيع الخفيف والثقيل وكان يُحتفل كلّ شهر بافتتاح مصنع.. إن ما ميّز التنمية في ليبيا انتشارُها الأفقي بحيث غطت كل التراب الليبي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. فشُقت الطرق ومُدّت شبكات الكهرباء والاتصالات وصار التعليم إجباريا ومجانيا.. وكذا العلاج.

لكن الأهم كان الاهتمام ببناء الإنسان من خلال مشروع نهضوي تعليمي أصبح فيه الليبيون من أكثر شعوب العالم تعلّما ونحت فيه الأمية إلى الصفر.. وانتشرت الجامعات في كل مكان.. وكان للمرأة نصيب من التعليم يفوق نصيب الرجال.

تُوّج المشروع التنموي بثورة اجتماعية لتحقيق المساواة بين الأفراد.. وبين الذكور والإناث.. فصدرت قوانين ثورية لتأمين وحماية حقوق المرأة في التعلّم والعمل وتولّي الوظائف القيادية إضافة إلى صيانة حقوقها الاجتماعية وحمايتها من العبث الناتج عن سيطرة الثقافة الرجعية التي تعتبر المرأة حريما ومتاعا ووسيلة إنتاج لا غير.

ولحماية تلك البرامج والإنجازات أُسّس جيش وطني قويّ استند إلى فكرة التدرّب والقتال أثناء العمل من خلال برنامج التدريب العسكري

العام وتجييش المؤسسات التعليمية والخَدَمية، كما شُرع في بناء جهاز وطني للأمن تحت شعار: " الشرطة في خدمة الشعب ". ونُفذت برامج مكثفة للتوعية الثقافية والسياسية لرفع الوعى لدى المواطنين بأهمية المواطنة.

كانت الثورة تتطلع إلى المشاركة الشعبية في التغيير، فأَقحمت المثقفين والكتّاب والأدباء والعلماء في حوار مطوّل في ندوة الفكر الثوري حول أنسب الآليات لبناء دولة مدنية ديمقراطية، فاستقرت آراؤهم على تبنى فكرة الاتحاد الاشتراكي كوعاء مناسب للحراك الشعبي، إلا أن القائد كان يبحث عن مشاركة الجماهير في إدارة عمليات التحول الثوري مشاركة أكثر فاعلية، فقدم أطروحة سياسية متطوّرة جدا توضح آليات عملية تُمكّن الشعب من ممارسة الديمقراطية المباشرة، ربما صدرت قبل وقتها وفي غير موضعها، عندما كان العالم لا يتحدث عن الديمقراطية إلا لماما.. في عصر يسيطر فيه الدكتاتوريين من أمثال" فرانكو" في إسبانيا و"سموزا " في "نيكاراغوا" و"سالازار" في البرتغال وشاه إيران و"بيونشي" دكتاتور تشيلي وغيرهم. وفي 12 ربيع الأول من سنة 1973، التقى القائد بالجماهير في مدينة زوارة وألقى خطابا شهيرا دعا فيه إلى تفجير الثورة الشعبية والثورة الثقافية.

دُفعت الجماهير للزحف على مؤسسات الدولة.. وقامت اللجان الشعبية في كل مكان في المحلات والبلديات والمحافظات.. وأصبح أناس عاديون في مواقع القرار.. تَم ذلك دون عملية إعداد وتأهيل سياسي للدخول في تلك

المرحلة المتطورة من الديمقراطية.. فظهرت للأسف النُّعرات القبَلية والجهوية.. حاول بعض رجال الدولة استغلالها لتأكيد نفوذهم وبسط سيطرتهم.. وسعى بعضهم إلى إفشالها وإعادة الأمور إلى سالف عهدها.

أما بعض أعضاء قيادة الثورة فاختاروا سبيل الخروج والمواجهة.. فكانت مؤامرة عمر المحيشي التي ضمت عددًا من الضباط الأحرار الخائفين من تلاشي دورهم وعددًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين توقعوا أنّها مناسبة للبحث عن حقّهم في السلطة.. وكانت المؤامرة على دعم نظام السادات في مصر. وروّج لها الإعلام المصري النافذ آنذاك.. لكنها اكتُشفت في مهدها وتمت السيطرة عليها.. حُوكم المشاركون فيها ممن تم القبض عليهم ومثلوا أمام محاكم عسكرية، وفرّ بعضهم إلى الخارج..

ألقت تلك المؤامرة بظلالها على المشهد السياسي الليبي طيلة سنوات عديدة.

أعادت إلى الأذهان صراعا قبليا قديما إبّان العهد التركي كان فيه صفّ الجنوب من القبائل المتمردة ضد الأتراك يقاتل صفّ الشمال المتعاون والمتحالف معهم.. وكانت تمثله مصراتة التي ينتمي بعض سكانها إلى أصول تركية وبلقانية.

لكن الثورة تجاوزت تلك المرحلة بطرح مشروع أوسع يتمثل في تطبيق فكرة السلطة الشعبية بتطوير فكرة الاتحاد الاشتراكي لتتحول

الوحدات الأساسية، قاعدة تنظيم الاتحاد الاشتراكي، إلى مؤتمرات شعبية أساسية تضم كافة المواطنين ممن سِنّهم فوق الثامنة عشرة وتتولّى صلاحية التشريع واختيار اللجان الشعبية التي تتولى التنفيذ. وقد تم إعلانها رسميا في سَبْها في 2 مارس 1977 بحضور المناضل الثوري الكوبي " فيديل كاسترو".

حُلّت الإدارة الحكومية المتمثلة في البلديات والمحافظات ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة وحَلت محلها مؤسسات جماهيرية هي المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية للبلديات، ومؤتمر الشعب العام، واللجان الشعبية المحلية، واللجان الشعبية للبلديات، واللجنة الشعبية العامة.

اندفعت الجماهير إلى ممارسة التجربة الجماهيرية بحماسة شديدة.. ودون وعي بجوهرها وأبعادها...وشكّل الوجود المادي لقيادة الثورة والعلاقة التي توطدت بين القائد والجماهير عقَبة دون استكمالها على الصورة الحقيقية.. فلقد رأى فيها أغلب الناس الوسيلة المُثلى لإيصال طلباتهم ومتطلباتهم إلى القيادة متناسين أنهم هم من حلّ محل الأجهزة الحكومية وصار بإمكانهم فعل ما يريدون دون حاجة إلى تقديم طلبات إلى أية جهة.. كان بإمكانهم التصرف في الموارد المالية المتاحة لمعالجة المشاكل التي يريدون حلها ومعالجتها وفقا لإرادتهم الحرة، وكان بإمكانهم وضع الأُسس المتينة للمجتمع الجماهيري الجديد.. لكنهم استعاضوا عن ذلك بصراعات سخيفة حول من يصعد في هذا الموقع أو ذاك وتحولت فكرة

اختيار القيادات التنفيذية اختيارا مباشرا إلى مناسبة لعقد الصفقات القبلية وتوزيع المناصب فيما بينهم، وتمكن الحذّاق منهم من استثمار ذلك لتحقيق مكاسب مادية لهم..

اعتَمدَ فكرُ القائد على تطوير المشروع الجماهيري من خلال الممارسة معتقدا أن وعي الجماهير به سوف يتعمق بذلك الأسلوب العملي. غير أن تجربة الثورة الشعبية حتّمت ضرورة إيجاد أداة سياسة تتولى رعاية السلطة الشعبية وترسيخها والدعاية لها وتحريض الجماهير على ممارستها بالصورة الصحيحة.. لكن التخوف كان من إمكانية تحوّل أيّة أداة سياسية إلى أداة تُنازع الجماهير سلطتَها وكان لا بدّ من البحث عن أسلوب جديد لتنظيم ثوري لا يسعى إلى السلطة بل يعمل من أجل بناء سلطة الشعب، وبعد نقاش وحوار مطوّل وحلقات نقاش جرت في ملتقيات تثقيفية ضمّت طلبة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والمثقفين استقر الرأي على تشكيل حركة اللجان الثورية، وهي حركة قاعدية مفتوحة تتكون من الثوريين المؤمنين بالفكر الأخضر، تقوم على قاعدة التنادي وليس الاستقطاب، وتتولى مهام توعوية.. وتعبوية لا غير.. وتعمل تحت قيادة مباشرة من القائد.. لكن الأمر سرعان ما تغيّر بعد الملتقى الثالث للحركة في جامعة قاريونس عندما تقرر جعل الحركة تحت مسؤولية الرائد عبد السلام جلّود الذي استمر عمليا في الإشراف على إدارة الدولة من خلال متابعته إيّاها وتدخله المباشر في شؤونها.. فلقد كانت اللجنة الشعبية العامة تعمل مباشرة تحت إمْرته، فكان يتدخل في كبار الأمور وصغارها.. إضافة إلى تدخله في إدارة الجيش..

أقحم الرائد عبد السلام جلّود حركة اللجان الثورية في عمليات إدارية، تحت شعار " تنفيذ الرقابة الثورية وحماية الثورة " حتى يتمكن من إحكام قبضته عليها والتدخل في الإدارة، لقد كان عبدالسلام جلّود يتابع تفاصيل العمل في الحركة بالرغم من وجود بشير محمد سعد ومن بعده محمد المجذوب اللذين كانا يعملان مباشرة مع القائد، وقد أدى ذلك إلى ثنائية غريبة في قيادة الحركة لم تُحسم في ملتقياتها المتتالية.

لقد وجد بعض أعضاء حركة اللجان الثورية أنفسهم في دائرة العمل الإداري، وكانوا مهتمين في أغلب الأحيان بإنجاز البرنامج الثوري، فساهموا بشكل أو بآخر في تعطيل تطبيق السلطة الشعبية، وتسببوا في بعض عمليات الانحراف بها سواء نتيجة لضغط المواجهة العسكرية مع الغرب في عقد الثمانينيات، أو في المعارك مع الخصوم في الداخل - وكانت تدعمها القوى الخارجية، - أو بسبب المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عقد الثمانينيات، في مقابل ارتفاع متطلبات الاقتصاد الليبي الذى شهد فترة نمو قياسية في عقد السبعينيات، وهي مشاكل تطلبت اعتماد برنامج ثوري في الملتقى الخامس لحركة اللجان الثورية الذي عقد في مدينة مصراتة.. الذي تركز على اقتراح سياسات التقشف في الاقتصاد الليبي تحت شعار: " إنتاج الحد الأقصى من الغذاء واستهلاك الحد الأدنى منه" ..

اندفعت حركة اللجان الثورية في تنفيذ مهام استثنائية لتأمين الثورة وحمايتها حولتها تدريجيا عن أداء مهامها الأصلية في الدعوة إلى ترسيخ

سلطة الشعب وتأكيدها، وربما ساهم ذلك في تقاعس الجماهير عن ممارسة السلطة، وتسلل بعض الغوغائيين والنفعيين إلى المواقع التنفيذية، وخرجت شعارات في ظاهرها ثورية لكنها منافية للسلوك الثوري من قبيل "الثوري مش كلام لسان، الثوري يخرج للميدان" . وقد انسحب كثير من الثوريين العقائديين من ساحة النضال وتُرك المجال إلى أعداد من أولئك الذى مزجوا بين الاندفاع بسبب حبهم للثورة والتهور في تنفيذ المهام الثورية..

أعتقد أن القائد أرجع سبب العجز عن الوصول إلى تطبيق حقيقي للسلطة الشعبية إلى وجود النظام الرأسمالي، وسيطرة قلة من المستفيدين من التنمية على مناحي الحياة، ولأن همّ القائد الأساسي هو تحقيق المساواة بين الليبيين فلم يكن مرتاحا لبداية ظهور طبقة من الأثرياء بدأت تطفو على السطح.. فوجد في ذلك سببا قويا لتصعيد الثورة الشعبية، والبدء في تطبيق الاشتراكية الشعبية وِفقا لما طرحه في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، و مهّد لذلك بحوارات فكرية مع طلبة وأساتذة كلية الاقتصاد والقانون بجامعة قاريونس، وبعدها وجّه نداء إلى العمال للزحف وامتلاك المؤسسات الاقتصادية فيما سمي" ثورة المنتجين. ". زحف العمال على المَصانع والورش وكافة المؤسسات الاقتصادية، وأُلغيت التجارة الخاصة وفُتحت أسواق الشعب الضخمة في محاولة لتطبيق نموذج اشتراكي جديد.. لكن ذلك تم في غياب آليات واضحة، وإجراءات صحيحة ومراقبة ثورية جادة، وبسبب عدم اعتماد آلية محاسبية لتطبيق فكرة " شُركاء لا أُجراء " ، اتجه المشرفون على البرنامج إلى استنساخ النموذج الماركسي.. فحوّلوا كافة

المؤسسات التي زحف عليها العمال إلى إدارة عامة.. وحلّت الجمعيات الاستهلاكية غير المُنظّمة، والأسواق العامة محل المتاجر وأُسست مُنشأة عامة تولت التوريدات وكانت مصحوبة بعمليات فساد.. وسرعان ما تكوّن في سنين قليلة قطاع عام بيروقراطيّ تولّى إدارة أغلب المؤسسات الاقتصادية في فترة الثمانينيات. وفي ظلّ غياب منظومة ضبط وربط ورقابة إدارية مناسبة، ونتيجة للتركيبة الاجتماعية لليبيا وتكوين إدارات القطاع العام بواسطة التصعيد الشعبي المباشر من العاملين بتلك المؤسسات، وبسبب تدنّي أداء المؤسسات الإنتاجية الخدمية وإرهاق الدولة بأعباء مالية للتجهيز والتشغيل، زاد من حدتها عدوان سافر على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، اضطُرّت الدولة إلى التدخل لتحديد الإنفاق وتوجيه الموارد المحدودة نحو الإنفاق على الضروريات وإيقاف استيراد عدد كبير من السلع. ...

شهدت بداية عقد الثمانينيات أول مواجهة عسكرية في البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، شاركت فيها الولايات المتحدة مباشرة.. استغلت أمريكا قرار ليبيا اعتبار خليج سرت بحرا داخليا، وحاولت استباحة مياهه بمناورات عسكرية قام بها الأسطول السادس الأمريكي المتمركز في البحر الأبيض المتوسط. رفضت ليبيا ذلك وأصرّت على قرارها واستعدت لمواجهة كافة الاحتمالات، وكان لصمودها وإصرارها على الدفاع عن خط الموت الذي رسم عند خط عرض 32 عندما امتطى القائد سفينة حربية ليبية وأبحر من طرابلس إلى بنغازي وأعلن من على متنها أن

خط عرض 32 هو خط الموت ولن نسمح بتجاوزه، فكان لذلك الدور الأساسي في إفشال المخطط، وأدّى إلى اعتراف دول العالم مكرهة بأن خليج سرت بحر داخلي، وتمت على أساسه مراجعة قانون البحار والمياه الإقليمية.

في 15 أبريل 1986 شنت الولايات المتحدة الأمريكية غارات جوية على مدينتي طرابلس وبنغازي كان هدفها اغتيال القائد.. لكنها فشلت أيضا بعد أن أوقعت عددا من الشهداء وبثت الرعب والذُّعر في نفوس المواطنين.

في نفس الوقت كانت خيوط مؤامرة تُحاك في تشاد بالتعاون مع الرئيس حسين حبري الذي مكّنته القوات الليبية من السيطرة على انْجامينا لكنه انقلب على ثورة الفاتح أو أغري بالانقلاب عليها. كان مثلث المؤامرة هو سودان النميري والعراق وتشاد. تمّ تجميع القوى المضادة لثورة الفاتح في تشاد وبدأت في الصحراء الليبية حرب استنزاف خطيرة. ونتيجة للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الاقتصادية لم يكن بالإمكان حسم المعركة بالسرعة المطلوبة، ولقد ألقت حرب تشاد بظلالها على المشهد السياسي الليبي إلى حين تمكن أصدقاء ليبيا بقيادة إدريس دبي من طرد حبري وإعادة العلاقات بين ليبيا وتشاد إلى سالف طبيعتها..

في ذروة تلك الموجة العدوانية العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، وفي الصحراء الكبرى وجبال تيبيستى، انخفضت أسعار النفط إلى أن قاربت سعر تكلفة الإنتاج.. وهو ما ساهم في زيادة تعقّد المشاكل

الاقتصادية الناجمة عن ضعف أداء مؤسسات القطاع العام.. وتصاعد الحملة الغربية التي غيرت أساليبَها وخططها بانتهاجها سياسة مختلفة في معاداتها للثورة. فلقد عمدت إلى تجنيد عملاء ليبيين تحت ستار الدين وبشعارات إسلامية جهاديّة وتدريبهم وتسليحهم.. ودفعهم إلى ليبيا لإثارة حالة من عدم الاستقرار، ولعل أخطرها مجموعة من المسلحين اجتازوا الحدود الغربية عند رأس جدير في الخريف لكنهم اكتشفوا قبل تنفيذ مهمتهم من قبل المواطنين وتم الإبلاغ عنهم.. وكشفت بقية خلاياهم.. وجرت محاكمتهم وإعدام بعضهم لاحقا..

في ذلك الوقت كانت حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق على أشدّها. وكان موقف ثورة الفاتح مؤيدا للثورة الإيرانية، معتبرة أن العراق استُغل من قِبل الغرب لضرب الثورة الإسلامية التي أسقطت نظام الشاه المتحالف مع الصهاينة.. كان الموقفُ الليبي من حرب الخليج الأولى ودعمُه للموقف الإيراني قد دفع القيادة العراقية إلى التحالف مع المعارضين الليبيين وتدريبهم وتسليحهم.. ثم بعد ذلك أضاف استغلالُ الساحة التشادية لتنفيذ حرب استنزاف خطيرة ضد ثورة الفاتح أعباءً اقتصادية طائلة إلى جملة المشاكل الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وسوء التطبيق الاشتراكي.

انتبه القائدُ إلى حجم المشكلة المركّبة وآثارها في معنويات الجماهير.. فأعلن عن إعادة دراسة آلية التطبيق الاشتراكي، وإعادة التجارة الخاصة عن طريق الموزّعين الأفراد وسمح بزيادة حجم التوريدات.. وقرر من طرف واحد وبدون شروط الانسحاب من المعركة المفروضة في تشاد، فأفسد على

الغرب خُطته واستطاع أن يتجنب مواجهة كان يمكن أن تكون عواقبها وخيمة على ليبيا والمنطقة بأسرها..

لكن حادثة الطائرة الأمريكية فوق قرية" لوكربي" عام 1988 وتحطّم الطائرة الفرنسية في صحراء النيجر أعادتا حالة العداء مع الغرب إلى سالف حدّتها.. وبدا وكأن المواجهة المستمرة المُعلنة أحيانا والمستترة أحيانا أخرى، قد عادت إلى الظهور، ولكن تحت ذرائع تتعلق بأمور إنسانية من جانب ومكافحة الإرهاب من جانب آخر..

وقد يتساءل المرء عن سبب معاداة الغرب لثورة الفاتح.. والمجال غير متاح في هذا المقام للإجابة التفصيلية التي قد يتناولها آخرون.. لكني أراها تتخلص في أوجه عدّة أهمها ما يلي :

- لقد حَرَمت ثورة الفاتح الغربَ من أكبر مساحة على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، كان يجد فيها على مدى قرون ملاذا آمنا لبحّاريه وسفنه، وينطلق منها ليتوغل في القارة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وموطِئ قدم يهدد به دول الشمال الأفريقي.. وليبيا بلد كبير المساحة، غني بالثروات، فقير من حيث عدد السكان، يشكل نقطة ربط استراتيجية بين المشرق العربي والمغرب.. وهو بوّابة أفريقيا الشمالية.. وشعبها شعب بدوي لم تتكون به مقوّمات مجتمع حديث لأنه خضع قرونا طويلة لسيطرة الأجانب التي كانت تعتمد سياسة الاستعمار الاستيطاني بدفع الليبيين إلى الصحراء وتوطين المستعمرين محلّهم.. فالواحات الساحلية المُهمّة على الشاطئ

(طرابلس و تاجوراء و مصراتة و بنغازي) كان يسكنها أثناء العهد التركي، الأتراكُ والمالطيّون واليهودُ وغيرهم.. وأغلب الشريط الساحلي، تقريبا من صبراتة حتى مصراتة إضافة إلى الجبل الأخضر، تم استيطانه من قِبل الطليان في العهد الفاشي.. فهي بذلك موقع تمركز استراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي يسهّل السيطرة على منطقة المتوسط، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

لقد قدمت ثورة الفاتح دعما مُهمّا لحركة التحرر في الوطن العربي والمقاومة العربية، فدعمت استقلال دول الخليج العربي التي كانت محميّات تابعة لبريطانيا، ودعمت استقلال اليمن ووحدته.. . وكان القائد معمر القذافي أول زعيم عربي يطرح قضية الصحراء العربية المحتلة، ويطالب باستقلالها عن إسبانيا، وقد أسّس حركة تحرير الساقية (البوليساريو) بقيادة الولي الرقيبي وسلّحها ودرّبها وقدّم لها دعما سياسيا ودبلوماسيا قويا مكّنها من نيل اعتراف كثير من الدول. وأعاد القذافي إلى الأذهان وضع مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين من إسبانيا وهو ما تسبب في العلاقة المتوترة مع المغرب الذى لم يكن يرغب في طرح تلك المسألة احتراما لاتفاق سرّي، على ما يبدو، بين الأُسرة الحاكمة المغربية وإسبانيا.

أما الدعم الأكبر فقد اتجه إلى المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها، فكانت ليبيا الساحة الآمنة لجميع الفلسطينيين، ومصدر الدعم المالي والعسكري، وطرحت فكرة قومية المعركة وقومية العمل الفدائي

معتبرة أن الصراع العربي الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود، وربما كان موقف ثورة الفاتح من العدو الصهيوني أهمَّ أسباب الموقف العدائي الذي وقفه الغرب من ليبيا وقائدها. ودعمت ليبيا التنظيمات المقاومة خاصة في لبنان والأردن بالنظر إلى موقفها الداعم للمقاومة الفلسطينية، كما قدّمت دعما كبيرا للمجهود الحربى في سوريا ومصر وساهمت بفاعلية في حرب 1973 بين العرب والعدو الصهيوني بالرغم من عدم وضوح أهدافها، وما واكبها من تطورات سلبية.

تبنّت ثورةُ الفاتح جميع حركات التحرر العالمي خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودعمتها ودرّبتها.. وجد قادتها في ليبيا ملاذا آمنا وعمقا هاما، سواء منها تلك الحركات التي تكافح ضد العنصرية أو تلك التي تقاوم الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية.. وشكّلت بذلك تهديدا لكافة الأنظمة المُوالية للغرب. فلقد فقدت حركة التحرر الأفريقي الدعم المصري بعد نكسة عام 1967 بسبب اتجاه مصر إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية والاستعداد لحرب التحرير، وانخراطها في معارك استنزاف العدو، وكذلك بسبب سياسة الانكفاء على الداخل التي انتهجها هواري بو مدين في الجزائر.. لقد كانت حركات التحرر تبحث عن خلف استراتيجي بديل منها فوجدت في معمر القذافي الذى يعي جيدا أن قضية الحرية لا تتجزأ وأن الدفاع عن الثورة في ليبيا وتأمينها يتطلب مساعدة حركات التحرر. تقاطر الثوار الأفارقة على ليبيا وأُنشئت معسكرات التدريب، وتحصلوا على ما يلزم من التسليح والدعم المالي والسياسي، ووجدت

حركات مقاومة الأنظمة العنصرية في كلّ من أنجولا والموزمبيق وناميبيا وروديسيا وجنوب أفريقيا قاعدة انطلاق حقيقية. وقد كان للدعم الليبي الدور الأساسي في تقويض أنظمة الميز العنصري في القارة. كما تبنت الثورةُ الحركات الثورية المناهضة للأنظمة الدكتاتورية في القارة ودعمتها. وتمكنت تلك الحركات، بعد كفاح طويل، من الوصول إلى السلطة في كل من غانا وبوركينا فاسو وتشاد وأوغندا وأثيوبيا.

أما ثوار أمريكا اللاتينية فقد وجدوا الزعيم الثوري الذى يعي بعدُ قضية الثورة العالمية ضد الأنظمة الفاشيّة المرتبطة بالإمبريالية، ولعل أهم تواصل كان مع "خُوان بيرون" في الأرجنتين بعد عودته، و التحالف مع الزعيم اليساري "سلفادور ألّندي" في تشيلي، ودعم حركة "عمر توريخوس" في بَنَما، وتقديم الدعم والتدريب والتسليح للحركة السنديانية في "نيكاراجوا" ولحركة" فارابوندو مارتي" في السلفادور. و قد دعمت ثورة الفاتح دول الكاريبي للحفاظ على استقلالها عن المستعمرين، ودخلت في مواجهة حقيقية مع الولايات المتحدة التي اعتبرت أن القذافي يلعب في حديقتها الخلفية. وفي آسيا دعمت الثوار الفيتجونج في فيتنام حتى انتصرت الثورة الفيتنامية، وأطلقت حركة مورو في الفلبين ضد الدكتاتور ماركوس، ودعمت استقلال الجزر المستعمرة. لكن أهم مواقفها كانت ضد نظام شاه إيران المرتبط بالغرب وإسرائيل، كما دعمت ذو الفقار علي بوتو في محاولاته بناء قوة إسلامية انطلاقا من باكستان..

حَرَمت ليبيا الغربَ من استغلال الثروات الليبية بتأميم النفط، حين امتلكت أكثر من 51٪ من أسهم الشركات العاملة في مجال النفط، وأممت الشركات الكبرى مثل"أويسس بتروليوم"، و"شل"، و"بريتش بتروليوم"، و"الأوكسيدينتال" لتصبح مملوكة مائة بالمائة من ليبيا، بأسماء ليبية هي الواحة والبريقة وسرت للنفط والخليج العربي. وتمكنت من تكوين إدارة وطنية كاملة للقطاع النفطي. و قد أدى ذلك إلى السيطرة على الإنتاج والتسويق، وأصبحت نسبة 95٪ من عائدات النفط تعود إلى الخزينة الليبية لكي تُنفَق في مشروعات تنموية لصالح الشعب.. وكان لتزعّم ليبيا لفكرة تكوين منظمة الدول المنتجة للمواد الخام.. وتحريضها المستمر لتلك الدول حتى تفرض شروطها عند التعامل مع الدول الغربية، الأثرُ المباشر في ارتفاع أسعار النفط في السبعينيّات من القرن الماضي، لكنه في ذات الوقت وجّه أنظار الدول الغربية إلى عدو حقيقي وهو ليبيا وثورة الفاتح وزعيمها معمر القذافي.. لقد أسست ثورة الفاتح نموذجا جديدا في التنمية يقوم على الاستقلال عن سيطرة الغرب.. وحرّضت دول العالم لمواجهة السياسات الغربية وفضحتها فشكلت بكل ذلك تهديدا حقيقيا لمصالح الدول الغربية أدّى إلى تصعيد حالة العداء تلك ضد ثورة الفاتح وتوسيع نطاقها. كما أدى تأميم المصارف إلى خلق اقتصاد وطني مستقلّ عن المؤسسات المالية الغربية وخارج نطاق سيطرتها.

لم تكتَفِ ثورة الفاتح بالاستقلال الاقتصادي الوطني بل تزعّمت القُوَى القومية والأفريقية والعالمية التي تناضل من أجل استقلال دول الجنوب

عن هيمنة دول الشمال الغنية ، فطرحت مشروعات التكامل العربي الكلّي والجزئي، وتبنت بناء اتحاد عربي واتحاد أفريقي مستقلين وقادرين على تجميع الطاقات المادية الضخمة المتوفرة لبناء اقتصاد عربي وأفريقي قادرين على المنافسة. لقد أدى ذلك أيضا إلى تركيز حالة العداء الغربي ضد ليبيا وقيادتها الثورية..

مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي وانهيار منظومة الدول الماركسية حدثت متغيّرات خطيرة على صعيد السياسة الدولية عندما تمكّن قطب واحد من فرض النظام الذي يريد على العالم، و استخدَم في سبيل ذلك كافة الوسائل المتاحة واستغل المُنظّمات الدولية لبلوغ أهدافه وسخّر المنظمات الإقليمية لخدمة مخططاته.. تمّ العدوان الأول على العراق دون مبرّر قانوني أو أخلاقي وفُرض عليه حصار ظالم.. و تعرضت ليبيا إلى نفس الإجراء. كانت قضية" لوكربي" ذريعة مناسِبة لفرض حصار جائر عليها فتمّ تجميد أرصدتها المالية وتعرضت إلى ضغوط عسكرية ونفسية وسياسية شديدة.. وتمّ سنة 1992 تحريك بعض الخلايا النائمة لتنفيذ مؤامرة عسكرية محدودة وتم كشفها و إفشالها.. حاول الغرب تصعيد حملته الدعائية والنفسية، وارتفعت وتيرة التهديدات بضربة عسكرية ضد ليبيا إلاّ أن الجماهير الليبية نظّمت زحوفا بشرية اجتاحت كل المدن والقرى فيما سمي " أعراس التحدي" التي أظهرت التحام الشعب الليبي مع قيادته ووعيَه بطبيعة المؤامرة المخطط لتنفيذها في ليبيا والوطن العربي، وربما كانت في ذلك الوقت، رادعا حال دون تطوير عملية عسكرية كبيرة ضد ليبيا..

خصوم الثورة في الداخل

لقد كانت ثورة الفاتح ثورة حقيقية أحدثت تغييرات جذرية في بنية المجتمع الليبي، ودخلت في معارك داخلية خلال الثورة الثقافية والاجتماعية والتنموية كان من نتائجها إفراز خصوم لها في الداخل.

كان العهد الملكي المُباد نظاما مصطنَعا من الخارج، لذلك اعتمد على إمكانات الأجانب في حمايته و تنفيذ سياساته.. فلم يؤسس أطرا أو أدوات سياسيةً خاصةً به.. وكان رجالاته عبارة عن مجموعة من الجهلة والأُمّيّين يكلَّفون بمهام إدارية وسياسية فوق قدراتهم العقلية والعلمية ومن دون أن تكون لهم أيّة خبرة عمليّة. كان المعيارَ الوحيد لاختيارهم درجةُ ولائهم للنظام الملكي واستعدادهم لتقبل التدخل الأجنبي في الشئون الليبية.. لذلك لم تبق منه عندما سقط النظام، قوة فعالة قادرة على معاداة الثورة، باستثناء أعداد قليلة من الأفراد المرتبطين عضويا بالأمريكان والإنجليز والطليان فروا إلى الخارج وشكلوا في مرحلة متأخرة قوة لمحاربة الثورة من أمثال عبد الحميد البكوش ومصطفى بن حليم ويحيى عمر.. أما العائلة

السنوسية فلم يكن لها أيّ دور يُذكر في مقاومة الثورة.. وحَظِي الحسن الرضا نائب الملك برعاية ممتازة حتى وفاته، واستقر المَلِك في مصر حتى وفاته..

ويمكن حصر أهم خصوم الثورة في المجموعات الآتية :

1 -**مجموعات السياسيين والمثقفين المعارضين للنظام الملكي**.. سواء أعضاء الأحزاب المحظورة أو الشخصيات الثقافية والاجتماعية، وكان أغلبهم ينتمي إلى التيار القومي الناصري الذى التحم بالثورة منذ لحظة تفجرها الأولى.. لكن على الرغم من أن الثورة أفرجت عن جميع المعتقلين من كافة التيارات التي كانت في السجون والتي من أهمّها مجموعة القوميين العرب وكلّفت أحد قياداتهم، وهو السيد محمود المغربي بتشكيل أول حكومة بعد الثورة واستدعت شخصيات عسكرية من أمثال العقيد سعد الدين أبوشويرب وشخصيات سياسية معارضة من أمثال صالح أبويصير، فإن بعض القوى السياسية، خاصة منها الشيوعيين والإخوان المسلمين، وقفت منها موقفا معاديا لسبب رئيسي يكمن في اعتقادها بأن الضباط الوحدويين الأحرار قطعوا عليهم أحلامهم، وسدّوا أمامهم الطريق، وقطفوا ثمارا ناضجة كانت نتيجة لجهودهم بسبب أزمة النظام الملكي وفساده فحالوا بينهم وبين الوصول إلى السلطة وكانوا اعتقدوا أنها كانت منهم قريبة المنال..

فبعض أعضاء حركة القوميين العرب، رغم انخراط أهم قياداتها من أمثال عمر المنتصر وجمعة الفزاني وسعد مجبر (خان في وقت متأخر أثناء عدوان الناتو 2011) في العمل مع الثورة، لم يندمجوا في حركة الثورة بشكل فعال، لاسيّما بعد تبني قياداتها في المشرق العربي الفكر الماركسي بديلا من الفكر القومي، بالرغم من استمرار ثورة الفاتح في دعم الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ونايف حواتمة. لكن شخصيات من أمثال محمود شمّام وعلي الترهوني وجمعة عتيقة لم تتردد في إعلان عدائها حتى وإن كان الثمن الارتماء في أحضان الإمبريالية! لقد ظهر بين بعض القوميين العرب خلاف، لاسيما بعد تبنّي فكرة الاتحاد الاشتراكي وعاء للتنظيم السياسي في ليبيا، رغم الجدل العميق في ندوة الفكري الثوري التي انتظمت بعد تفجير الثورة مباشرة وناقشت أسس بناء الجمهورية العربية الليبية،.. أما البعثيون، وكانوا قلّة، فلم يكن لهم تواجد حقيقي بسبب موقفهم من عبد الناصر. لقد حاول القائد استقطابَهم إلى حركة الوحدويين الأحرار، لكنه أيقن بعد حوار مع بعض قياداتهم مثل "فريد أشرف" أنهم مجموعة بدون برنامج حقيقي همّهم العمل من أجل الحزب أكثر من العمل من أجل الأمة، فصرف النظر عنهم، لكنهم توهّموا أن الثورة مجرد انقلاب عسكري قام به ضباط صغار بدون برنامج سياسى وبلا أيديولوجيا محددة، وأنه يمكن الركوب على موجة الثورة وتوجيهها ومن ثَمَّ السيطرة من خلالها، اقتداء بما حصل في العراق في أوائل الستينيات.. فكان العراق أول دولة عربية اعترفت بثورة الفاتح.. وأرسلت كثيرا من البعثيين العراقيين للمساهمة في بناء الدولة

الجديدة خاصة في مجال الإعلام.. لعل أهمهم محمد سعيد الصحّاف وزير إعلام العراق المشهور أثناء حرب الخليج الثانية، الذي عمل في إذاعة بنغازي طيلة ستة أشهر وحاول دعم المجموعات البعثية من أمثال فريد أشرف ومحمود نافع وعامر الدغيس والجنزوري وعبد الله شرف الدين في إعادة تنظيم الحزب في ليبيا.. لكن إعلان الثورة الشعبية في زوارة عام 1973 أفسد مخططهم و أسقط كل أوراقهم..

وفي نفس الوقت حاول الشيوعيون إيجاد قاعدة تنظيمية لهم لاسيّما في المناطق التي تتواجد بها قياداتهم مثل عبد العاطي خنفر بمدينة شحات.. وفي بنغازي عن طريق محمد المفتي.. وفي الزاوية عن طريق عبد العزيز الغرابلي.. ويوسف الشكوى بالواحات، إضافة إلى الماركسيين الجدد من أمثال محمود شمّام وبعض اليسارين من أمثال علي الترهوني وعلي الريشي.. لكن المناخ لم يكن مناسبا لهم وتم احتوائهم بعد إعلان الثورة الشعبية في زوارة.

2 - **كانت القوة السياسية الأهم هي الحركة الإسلامية** ممثّلة في الإخوان المسلمين المضطهدين في مصر وقد رأوا في معمر القذافي وريثا لعبدالناصر فناصبوه العداء رغم خطابه الإسلامي الواضح، ورغم تبني الثورة في وقت مبكّر الإسلام أساسا لبناء الدولة الحديثة.. سواء بتطبيق الحدود بشكل كامل، أو بتطبيق نصوص الشريعة حرفيا وهو ما لم يحدُث في أيّ بلد يدّعي حُكامه الحكم بالشريعة، فكان أول القرارات الثورية

منع بيع الخمور وتناولها في كامل ليبيا ودون أية استثناءات.. وتم إقفال الشوارع التي بها دور الدعارة في كلّ من بنغازي وطرابلس ونظمت ندوة في مدينة البيضاء بعد الثورة دعى إليها علماء مسلمون من جميع دول العالم على اختلاف انتماءاتهم السياسية للبحث في سبل تطبيق الشريعة الإسلامية وطرح مشروع الحوار بين الأديان، وصدر قانون الحدود الخاص بالسرقة والحرابة والزنا والسكر وألغي قانون العقوبات الوضعي.. و تم تَبنّي نظام الشورى الإسلامي من خلال آليات الديمقراطية المباشرة.. لكنّ بعض الحركات الإسلامية أعلنت عن موقف مُعادٍ للثورة.. وأطلقت حركةُ الإخوان المسلمين ضدَّها حملة سياسية ودعائية وتنظيمية.. واتخذت من الجامعة الليبية في بنغازي نقطة انطلاق لها. وعمل قادتُها من أمثال عمر النامي ومحمد المقَرْيَف ومحمود الناكوع وعلي أبو زَعكُوك وعبد الله أبو سنّ على إعادة تنظيم الحركة في ليبيا إلا أن الثورة الشعبية وضعت حدا لهم أيضا.. فاعتُقل زعماؤُها.. وحُلّت قواعدها.

في نفس الوقت ظهر حزب التحرير الإسلاميُّ خاصة ببنغازي وأجْدابيا وطرابلس من خلال مجموعة من المُدرّسين الفلسطينيين، لكن دوره وقدرته التنظيمية كانا محدودين إذ هو قد اعتمد على بعض المُعلّمين الفلسطينيين والمصريين من دون أن تكون له قاعدة شعبية حقيقية، إلاّ أنه زرع البذرة الأولى للحركات الإسلامية المتطرفة في ليبيا.

3 - أضافت مؤامرة 1975 إلى قائمة خصوم الثورة في الداخل قوى جديدة ينتمي أغلبها اجتماعيا إلى مدينة مصراتة..

حاولت تلك القوى استغلال الجامعة للدعوة إلى مواجهة الثورة وتمكنت من التسلل إلى الاتحاد الطلابي في جامعة بنغازي في محاولة لفرض مواجهة مع الثورة، لكن ثورة الطلبة السلمية في السابع من أبريل وضعت حدا لطموحاتهم غير أنها أضافت أيضا إلى خصوم الثورة قوى جديدة أغلبها من الطلاب المتأثرين ببعض القيادات من الشيوعيين والبعثيّين فضلا عن مجموعات الإخوان المسلمين من أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

السابع من أبريل:

يدّعي أعداءُ ثورة الفاتح أن السابع من أبريل يوم تمّ فيه إعدام الطلبة وسَحْلهم وقتلهم بالمئات في جامعة طرابلس وبنغازي.. وهذا زور وتزوير لا يمُتّ إلى الحقيقة بصِلة. وبصفتي أحدَ من عاصر وعايش السابع من أبريل أروي تفصيلاته كما وقعت وأتحدّى أن يُثبت أيّ كان خلافها.

لنعُدْ إلى الوراء، وعلى وجه التحديد إلى محاولة المجموعات السياسية خاصة الشيوعيين والإخوان المسلمين استغلال الوسط الجامعي لتنظيم حملة ضد ثورة الفاتح، وهي التي تم احتواؤها بإعلان الثورة الشعبية عام 1973 وانخراط أغلب القيادات الطلابية بما فيها تلك التي كانت تتبنى موقفا معاديا لها. لكن مؤامرة المحيشي عام 1975 أعادت الصراع إلى الجامعة سواء من خلال الضغط على الطلاب أثناء التدريب العسكري العام

لتحريضهم على مواجهة الثورة، أو بالتسلل إلى قيادات الاتحاد الطلابي والسيطرة عليه. لقد أفرزت انتخابات اتحاد الطلبة التي تمت بحرية ونزاهة في كل مؤسسات التعليم المتوسط والعالي قيادات طلابية موالية للثورة باستثناء بعض كليات جامعة بنغازي حيث تمكنت مجموعة متحالفة مع بقايا الشيوعيين تنتمى اجتماعيا إلى مدينة مصراتة من التسلل إلى الاتحاد لاسيما في كلية القانون والاقتصاد والآداب. نظمت عدّة مناشط معادية للثورة، وقرر بعض الطلاب التصدي لهم. وفي نهاية ديسمبر 1975 اصطدم بعض الطلاب الثوريون بالعناصر المعادية وطردوهم من الجامعة، وحصل عراك بالعصيّ وتشابك بالأيدي ولم يُصَب أحد. ولمّا كانت القيادات الثورية التي اشتبكت مع تلك العناصر تنتمى اجتماعيا إلى منطقة سرت وسبها وهراوة، قامت العناصر المعادية باستنهاض الطلاب بذريعة أن عسكريين هجموا على الطلبة وأعدّوا لمعركة أخرى.. كان الحدث الأول يوم الخميس يوم السبت. فوجئ الطلبة من منطقة الوسط والجنوب بهجوم شخصيّ مرتّب على الهوية وتعرضوا إلى الضرب المبرح، فاحتمى بعضهم بالمكاتب، وتصاعدت المواجهة وخرج بعض الطلبة في مظاهرة إلى وسط البلد بتحريض من القيادات الشيوعية.. أحرقوا مقر اتحاد المنتجين ومقر الاتحاد الاشتراكي العربي باعتبارهما يرمزان إلى الثورة. لم تتم مواجهتهم من قبل الدولة وتمكنوا من تعبئة رابطة الجامعة الطُلابية في بنغازي ضد الثورة. كان الاتحاد العام للطلبة قد تشكل دون مشاركة رابطة جامعة بنغازي واختيرالشهيد الصديق الدكتور عبد القادر البغدادي رئيسا له. كان طالب اسمه خالد الترجمان أمينا للاتحاد العام لطلبة بنغازي. شُنت حملة دعائية في

الخارج على أساس أن الثورة تقمع الطلبة، لكن أغلب الطلبة في الخارج شكلوا فروعا لاتحاد الطلبة وكانوا من العناصر الوطنية.

تدخلت الرابطة الطلابية في الجامعة في شؤون الإدارة وحصل احتكاك بينهم وبين إدارات الكليات، ورأى الطلاب الثوريون أن الأمر لا يُحتمل وكثفوا من نشاطهم لإسقاط الرابطة الطلابية. وفي شهر مارس استفز مُقرر الرابطة الطلابية طلبة كلية القانون من مدينة الزاوية بإهانته لعميد الكلية عمر مولود الذي ينتمي إلى الزاوية فقرروا إسقاط وحدة كلية القانون التي ينتمى إليها أمين الرابطة بالجامعة، و يوم 4 أبريل 1976 اجتمع طلاب كلية القانون في مدرج الكلية وأسقطوا الوحدة وانتخبوا إدارة جديدة من الزاوية منهم الهادي أمبية والهادي حامد ومختار القناص وحسني الوحيشي.. وهكذا بدأ العد التنازلي للرابطة المتمردة على الاتحاد.

وفي يوم 5 أبريل التقى القائدُ جماهيرَ مدينة سلوق وألقى خطابا دعا فيه الطلبة إلى تطهير الجامعات من العناصر المندسّة ومن اليمين الرجعيّ الذى يريد أن يستغل الجامعة لعرقلة التحول الثوريّ. وفي نفس الليلة انطلقَت مسيرة طلابية من بيت الطلبة في الفويهات وذهبت إلى الجامعة.. وكانت مناسبةً لإعلان الثورة الطلابية.

في جامعة بنغازي، تحركت يوم 6 أبريل مسيرات طلابية في الجامعة دون أيّة مواجهات، وتشكلت لجنة للطلائع الثورية من جميع أعضاء هيئة التدريس ومن مندوبين عن الكليات كنت أحد أعضائها عن كلية الطب

البشريّ مع عضوين آخرين.. ذهب وفد عن اللجنة كي يدعو القائد إلى زيارة الجامعة. ولبّى الدعوة وحضر يوم 7 أبريل وألقى خطابا. بعده التقى بلجنة الطلائع الثورية التي اختارت الدكتور الهادي أبولقمة لرئاستها والأستاذ إبراهيم بكّار والأستاذ سالم الشيباني مقررين، ثم اختير الدكتور عبد الله الميهوب ومن بعده الدكتور عبد الحفيظ الزليتني وبعده الدكتور ميلود الحاسية.. . في نفس الوقت اعتُقل الطلبة الشيوعيين وبعض العناصر الأخرى من قِبل أجهزة الأمن.

لم يحدث أيّ صدام في جامعة بنغازي في 7 أبريل أو بعده طيلة عام 1976.. وأتحدى أيّا كان أن يُثبت غيرَ ذلك لأن هذا حقيقة ما حصل.

انهمكت لجنة الطلائع الثورية في مناقشة تطوير المناهج وتثوير قانون التعليم ولعل المحاضر مازالت موجودة. رأى الدكتور عبدالقادر البغدادي رحمه الله أهمية شرح ما حدث للطلبة الموجودين في الخارج بسبب حملة التشويه الإعلامية التي شنها الإعلام الغربي والمصري في ذلك الوقت.

سافرتُ إلى بريطانيا رفقة الدكتور سالم الشيباني والتقينا فرع اتحاد الطلبة وكان يترأسه عبدالرحمن السويحلى الذي اقترح دعوة الطلبة إلى زيارة ليبيا وتنظيم ملتقى لتوضيح ما حدث، وهذا ما كان، إذ عُقد لقاء للطلبة الدارسين بالخارج صيف 1976 كان من نتائجه انتخابُ فرع الاتحاد بالولايات المتحدة.

كان يوم 7 أبريل تحركٌ طلابي سلميّ لتطهير الجامعات من الشيوعيين.. في بنغازي لم يحصل أيّ صدام من أي نوع مع الطلاب. اعتُقلت القيادات الحزبية المعروفة بواسطة الأجهزة الأمنية وحوكمت لاحقا.. كان أحد أهم أهداف 7 أبريل إبعاد المؤسسات التعليمية عن الصراع السياسي لما يُلحقه بالعملية التعليمية من أضرار.

4 - الجماعات الإسلامية المتطرّفة:

عندما أُعلن في مصر، في نهاية سبعينيات القرن الماضي، عمّا سُمّي مؤامرة الثانوية الفنية ضد نظام السادات وظهور ما سُمّي التكفير والهجرة، لم يعرف الكثيرون حجم المشكلة، وأن الدعوة كانت تتمثل في اعتبار المجتمع كافرا يجب قتاله شرعا أو الهجرة منه. وكان الكثيرون يضعون ذلك في إطار الدعاية التي تبناها نظام السادات ضد الحركات الإسلامية، في بداية حكمه، عندما انقلب على منهج عبد الناصر وطرح نفسه بمسمى الرئيس المؤمن ثمّ ارتد إليه مكرها. لكن الانقلاب الشيوعي في أفغانستان بقيادة لويس كابرال ضد الملك محمد ظاهر شاه، والتدخل الروسي الذى عقبه، وإعلان الغرب الحرب على الروس في أفغانستان، أوجد مناخا مناسبا وأرضا خصبة يتمكن فيها أولئك المتطرفون من الهجرة والجهاد ومن ثمّة العودة إلى الفتح. فالحال بالنسبة إليهم شبيهة دوما بالحال التي كانت سائدة عند بداية الدعوة الإسلامية وهى حسب وجهة نظرهم حكمة إلهية

لكى يجد المؤمنون الحقيقيون مكانا يمارسون فيه شعائر الإيمان.. المهمّ أن فكرة تكفير المجتمع والهجرة منه والعمل لفتحه من جديد وجدت صدى لدى بعض الشباب خاصة المنحرفين الذين يبحثون عن أبواب التوبة، فيجدون ضالتهم في فتاوى الجهاديين في مكة.. تلاقت مصالح الوهابيين والجهاديين والتكفيريين مع مصالح الغرب في قتال الدُبّ الروسي الذى بدأ يتمدد نحو مياه المحيط الهندي الدافئة.. . وهكذا وُلدت حركات الجهاد والقاعدة برعايةٍ وحضانةٍ أمريكية وغربية.

أما في ليبيا فقد ظهرت المجموعات الوهابية من خلال مجموعات دينية ترى في المذهب الوهابي المنتشر في السعودية المنهج الوحيد لتطبيق الإسلام كما أراده السلف الصالح، وبدأت في المجاهرة بالدعوة في بعض المساجد، ولعل أبرز رموزها الشيخ البشتي في مسجد القصر في طرابلس. بدأ الشيخ البشتي يعمل على تنظيم الشباب الليبي المسلم وإرسالهم إلى السعودية لإعدادهم عقائديا، وجعلهم ينخرطون في عمليات الجهاد ضد الروس المُلْحدين في أفغانستان ومن ثمّة إعادتهم إلى ليبيا لفتحها وتكوين نظام سلفي يطبّق الشريعة كما يتصورونها هم. ولقد شكلت تلك المجموعات اللّبنة الأولى للجماعات الإسلامية المتطرفة. لكن الثورة واجهت أطروحات الجماعات الإسلامية بكل الوسائل التوعوية ومن خلال محاولة دمجهم في العمل الدعوي الذي تتبناه للتبشير بالإسلام في العالم.

لكن فكرة وجوب الجهاد ضد المجتمع الكافر، وضرورة إعادة تنفيذ سيناريو فتح مكة لم تُتِحْ مجالا لنجاح محاولات احتوائهم سلميا.

وأدت مواجهة تلك المجموعات مواجهة أمنيّة إلى انكفاء الحركة الإسلامية على نفسها وشرعت في إعادة التنظيم السري الذي تطور في منتصف الثمانينيات مستفيدا من الوضع في أفغانستان وأطلق عمليات عسكرية في الداخل الليبي منفصلة عن نشاط الجماعات الإسلامية في الخارج التي يتزعمها أمحمد المقَرْيَف وصهره إبراهيم صهد.. ولعل من أهم عمليات تلك الجماعات اغتيال (أحمد مصباح) في وَضَح النهار أيّام العيد وهو من العناصر الثورية في بنغازي.. وهي عملية اغتيال أدّت إلى مُداهمات أمنية واسعة كشفت عن حجم التنظيم السرّي الإسلامي ونوعيّة المنخرطين فيه من الشباب.. ودور السعودية وأفغانستان والسودان في إعداده.. وكشفت الدور الرئيسيّ الذي يلعبه أُسامة بن لادن في تبني المجموعات الإسلامية الليبية.. تلك الجماعات الإسلامية المكوّنة في معظمها من شباب بشِبهِ فهم عقائدي ديني.. والتي اعتمدت أسلوب التكفير والهجرة واستقطبت عشرات الشباب المنحرفين وأعادت تأهيلهم بحيث أفرزوا من داخلهم مشايخ وأُمراء خاصين بهم أغلبهم من شباب في سنّهم.

وقد تزامن ذلك مع ظهور المجموعات الإسلامية المتطرفة في كامل المنطقة التي نادت بالإطاحة بالأنظمة الثورية باعتبارها أنظمة طاغوتية.. استهدفت بالدرجة الأولى سوريا و الجزائر و ليبيا ومصر. وتكونت خلايا من مجموعات قتالية وَجدت في أفغانستان قاعدة مناسبة للتدريب الفكري والعسكري.. ثم انتشرت في تلك البلدان.. كانت السودان التي سيطر عليها جماعة الترابي الإسلامية منطلق عملياتها تحت حماية الجبهة الإسلامية

القومية وبرز دور الشيخ أسامة بن لادن بصفته قائدا ومموّلا لتلك المجموعات.. .

في بداية التسعينيات من القرن الماضي ظهرت المجموعات الإسلامية المتطرفة من جديد تحت مسمى الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، وتمكنت من التسلل من أفغانستان بمساعدة أجهزة الدول الغربية خاصة بريطانيا وبرعاية سودانية.. وأنشأت خلايا في عدد من المدن والقرى.. وأخذت في إعداد العُدّة لتنفيذ مخططها.. لكنّ مصادفةً غريبةً كشفتها وأجهضت مُهمّتها.. تقول رواية مُطّلعين من الأجهزة الأمنية إنها ألقت القبض على شخص من بنغازي يحاول سرقة سيارة تابعة لجهاز البحث الجنائي لكنه قاوم الشرطة التي تمكنت منه وأصابته بجروح نقل على إثرها إلى مستشفى الجلاء للحوادث.. في الليل هاجمت مجموعة مسلحة المستشفى وأخرجت الموقوف بالقوة.. كان ذلك جرس إنذار خطير دفع أجهزة الأمن إلى تنفيذ حملة استباقية مكنت من القبض على عديد من قيادات الجماعة وكشفت معظم خلاياها.. وحاول بعضهم مقاومة الدولة في حرب عصابات اتخذت من الجبل الأخضر أرضا للمعركة.. أما البعض الآخر فتمكن من الفرار وعاد إلى دار الحرب في أفغانستان ليتبوأ موقعا قياديا في التنظيم العالمي الذي نتج عن اندماج حركة الجهاد المصرية بزعامة أيمن الظواهري وتنظيم الشيخ أسامة بن لادن الذي انفرد بالقيادة بعد تصفية الشيخ عبد الله عزام مؤسس التنظيم بمدينة بيشاور الباكستانية في عملية مشبوهة.. فخرجت إلى العالم أخطر منظمة إسلامية متطرفة وهي القاعدة.. .

5 - **مع بداية الزحوف الجماهيرية على المواقع الخدمية والإنتاجية، أثناء محاولة تطبيق البرنامج الاشتراكي**، وجد بعض كبار الموظفين، لاسيما الذين يعملون في الشركات والمؤسسات الضخمة أنفسهم في وضع معاداة الثورة بسبب اتهامهم بالفساد أو موضع تغيير لبعضهم نتيجة تصعيد لجان شعبية لإدارة تلك المؤسسات. ففرّ بعضهم إلى الخارج لينضمّ إلى القوى المعارضة.. كذلك كان شأن بعض السفراء الذين أسقطوا عند تحوّل السفارات إلى مكاتب شعبية تُدار بلجان شعبية. لعل أبرزهم عزالدين الغدامسي في النمسا، وشنيب في الأردن، والمقَرْيف في الهند، وصهد في غويانا. إلخ)، إضافة إلى بعض المسؤولين المؤطرين عقائديا من أمثال أمحمد المْقَرْيف و إبراهيم صهد. والدويك وزير الزراعة... وعند إعلان ثورة المنتجين.. تحوّل مالكو المصانع والمؤسسات الاقتصادية إلى صف خصوم الثورة بطبيعة الحال.. فمنهم من فرّ أيضا إلى الخارج ليُجاهر بمعاداته للثورة ومنهم من مارس المعارضة السلبية والإيجابية في الداخل ضمن الطابور الخامس المتغلغل في عديد المؤسسات والدوائر..

كما أن مالكي المساكن الذين تضرروا من تطبيق القانون رقم 4. -الخاص بتطبيق مقولة" البيت لساكنه "وجدوا أنفسهم في خانة خصوم الثورة حتى وإن لم يكونوا ضمن أطر تنظيمية فيما سمي جبهة الإنقاذ.

وفي إطار عمليات التطهير المتكررة المخصصة لمكافحة الفساد وجد عدد من كبار الموظفين والمسؤولين في المؤسسات والإدارات أنفسهم في خانة خصوم الثورة..

ولعل أخطر المجموعات هي تلك الكتل غير المعروفة وغير المحددة من الناس الذين يضعون أنفسهم في صنف الخصوم دون أسباب واضحة ولكن ضمن إطار عمليات تصنيف قد تحدث لأسباب ذات علاقة بتصعيد اللجان الشعبية والنقابات وأمانات المؤتمرات الشعبية، أو نتيجة لصراعات قبلية لا تُعرف أسبابها وتُلبس نتائجها السلبية للثورة..

كما أن بعض المناطق شعرت بسبب حقيقي أو بدون سبب أنها لم تقع ضمن دائرة اهتمام الثورة فتحولت إلى أرض خصبة لنشوء وترعرع المجموعات المناهضة للثورة مثل المنطقة الشرقية ولا سيما أجدابيا ودرنة، وقد ساعدها ذلك في بث البلبلة وترويج الإشاعات والدعايات لتشويه الثورة ومشروعها.. فكانوا يتصيدون الأخطاء.. ويضخمونها ويضعون مسؤوليتها على كاهل الثورة وقائدها.



أعداء الثورة في الخارج

1 -الغرب:

شكّل الغرب في مجمله القوة الأساسية لأعداء الثورة الخارجيين.. فبالنظر إلى الحالة السياسية السائدة في النصف الثاني من القرن الماضي وقد كان العالم يقع تحت تأثير التنافس السياسي والعسكري على مناطق النفوذ بين قطبين هما الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة.. ودول المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، انقسم العالم إلى مناطق تبعية ونفوذ فكري وسياسي لكلا القطبين. كان الاتحاد السوفييتي يتبنّى كافة الحركات الثورية والقومية في العالم ويدعمها ويستخدمها كرأس حربة في مواجهة الكتلة الغربية..

ولم تكن ليبيا استثناء، لكن رغم الوضوح الفكري للثورة وقائدها كجزء من مشروع قومي عربي إسلامي يسعى إلى أن يكون محايدا ويحاول الابتعاد عن دائرة الصراع بين القطبين الرئيسين، صنّف الغربُ الثورة كإحدى الحلقات التي تدور في فلك المنظومة السوفياتية.

وشن الإعلام الغربيّ حملة دعائية شعواء لتصوير القذافي شيوعيا عميلا للاتحاد السوفييتي، وفي وقت لاحق قُدمت صورة القذافي كنموذج لذلك الإرهابي الذى يقتل ويدمّر بدون أسباب ولا غايات، وسخّرت لذلك الماكينة الإعلامية الغربية التي عملت وفقا لنظرية جوبلز" اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس"..

2 -**الشرق:**

لقد كان القذافي واضحا في طرحه القومي والإسلامي وكان حادا في معاداته للشيوعية.. ولم يتح أي مجال للشيوعيين الليبيين للعمل في ليبيا، وتم تعقب تنظيمهم واعتقال قياداتهم، وقاد حملة فكرية ضد الماركسية وانتقدها بشدة، وحارب الشيوعيين العرب واعتبرهم عملاء شأنهم في ذلك شأن المتعاملين مع الدول الغربية، ولعل أهم موقف له ضد الشيوعيين العرب اتضح عندما ساعد نظام النميري في السودان على التخلص من الشيوعيين الذين قادوا عملية الإطاحة به التي لم يكتب لها النجاح حين أجبرت الطائرة التي كانت تحمل قائد الانقلاب هاشم العطا على الهبوط في طُبرق وتم تسليمهم إلى النميري..

كما دعم نظام السادات ضد ما سمي مجموعة مراكز القوى التي اتهمها السادات بأنها تنفّذ أجندة تخدم السياسة الروسية.. وأولى ظهره لجميع المنظمات الشيوعية في المنطقة خاصة في فلسطين.. ولئن كان قد دعم جورج حبش ونايف حواتمة فباعتبارهما من قادة حركة مقاومة فلسطينية

وليس لكونهما من الزعامات الشيوعية.. كان القذافي يرى أن الشيوعية مشروع مضاد للإسلام..

ووجه آخر لنفس العملة التي قد تقود إلى الهيمنة والسيطرة الأجنبية.. وكان بالغ الحساسية في هذا الأمر. ولم يترك مجالا إلا استغله ليعبّر عن ذلك جهارا و في كل مكان.. ولعل من ذلك كلمته الشهيرة في قمة عدم الانحياز في الجزائر عام 1973 التي وصف فيها روسيا بأنها دولة إمبريالية وهو ما قاد إلى ملاسنة مع الزعيم الكوبي فيديل كاسترو الذي يُكنُّ له القذافي تقديرا خاصا.. كان القذافي ضد التدخل السوفييتي في أفغانستان خاصة وأنه يعرف طبيعة الصراع بين الشرق والغرب في تلك المنطقة. وقد اهتم بتأمين باكستان وأفغانستان باعتبار ذلك جزءًا من الأمن القومي العربي.. ولم تكن علاقته بنظام اليمن الجنوبي الماركسي على نحو جيد، لأنه كان يعتبره نظاما مرتبطا بالخارج. وكان داعما للنظام اليمنى الشمالي ومؤيدا لدعواته إلى تحقيق الوحدة اليمنية لأنها ضمان ضد النفوذ السوفييتي في المنطقة.. كما حاول إبراز وإظهار حركات التحرر ذات التوجهات القومية على تلك الحركات ذات الأيديولوجيا الماركسية.

وبالرغم من مواقفه تلك فإن القذافي ارتبط بعلاقة تعاون وثيق مع الاتحاد السوفييتي خاصة في المجال العسكري.. فقام بشراء كميات ضخمة من الأسلحة الروسية سواء بغرض تسليح الجيش الليبي.. أو تسليح المنظمات الفلسطينية وحركات التحرر العالمي.. كما ساعد في تسليح الجيشين المصري والسوري أثناء استعدادهما لحرب أكتوبر..

رغم كل ذلك اعتبر الغرب القذافي أداة لتنفيذ سياسة الاتحاد السوفييتي في المنطقة والعالم وصنّفه كأخطر أعداء الغرب.. كان على الغرب بطبيعة الحال أن يجد التفسيرات والتبريرات المناسبة لذلك.. لكن مشجب حقوق الإنسان ودعم الإرهاب وغياب الديمقراطية كان جاهزا لتعليق أشياء كثيرة حتى وإن كانت لأسباب واهية. فالأمور عند الغرب تُقاس بالنتائج وتُحسب وفق مبدأ من ليس معي فهو عدوي.

العداء مع أمريكا:

ومن المؤكد أن ثورة الفاتح ورثت من عبد الناصر الميراث الفكري والسياسي والكفاحي كما ورثت أعداءه. فعبد الناصر كان مُصنّفا باعتباره العدو الأول للغرب ولا سيما للولايات المتحدة التي تعتبر أن أعداء الكيان الصهيوني هم أعداؤها، وقد انتقلت تلك المعاداة تلقائيا إلى القذافي الذى اعتبر نفسه امتدادا لجمال عبد الناصر.

بدأ العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظات الأولى للثورة نتيجة لطرحها مطلب الجلاء التام والفوري وإصرارها عليه.. وبالرغم من خضوع الولايات المتحدة للأمر الواقع وقبولها تنفيذ ذلك المطلب الجماهيري، فإنها كانت واعية بأنها ستخسر ليبيا لفترة طويلة من الزمان، وأنها ستُحرم من ذلك الموقع الاستراتيجي الهام عسكريا وسياسيا.. وجاء عقب

ذلك قرارُ تأميم النفط الذي ألحق بالشركات النفطية الأمريكية ضررًا بالغًا، إذ أنها فقدت أهمّ مواقع إنتاج النفط في منطقة البحر المتوسط فخسرت بذلك سوقا هامة لشركاتها وحُرمت طيلة عقود من مذاق الذهب الأسود الليبي الذى يتّصف بالجودة وبقربه من السوق الأوربية والأمريكية.. وكان ذلك سببا إضافيا لتعميق حالة العداء الأمريكية ضد الثورة وقائدها.

لكن أهم أسباب العداوة بين أمريكا وليبيا الفاتح يكمُن في موقف ثورة الفاتح من سبتمبر من دولة الكيان الصهيوني في فلسطين وفي دعمها اللاّمحدود لحركة المقاومة الفلسطينية.. ذلك أن الإدارة الأمريكية كانت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي خاضعة كلية لسيطرة النفوذ الصهيوني، وكانت سياستها الخارجية تستند في أغلب الأحيان إلى علاقة الدول بدولة الكيان الصهيوني.. فصديق إسرائيل صديق لأمريكا وعدو إسرائيل عدوّ لها.. وصُنّف معمر القذافي عدوّ إسرائيل رقم واحد و أصبح تبعا لذلك و تلقائيا عدوّ الولايات المتحدة الأمريكية الأول.

في سنة 1981 نجح "رونالد ريجان" في الانتخابات الأمريكية وأصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، كان "ريجان" ممثلا فاشلا ولم يكن أفضل حالا كسياسي.. كان بالنسبة إلى جماعة الضغط الصهيوني أداة طيّعة سهل توجيهها لتنفيذ السياسة الصهيونية في المنطقة وفي العالم.. تكوّنت إدارته من مجموعة من المتعصبين اليمينيين الذين سُموا اليمينيون الجدد.. وبشّروا بمنهج جديد في السياسة الأمريكية يقوم على سياسة احتواء الخصوم بإظهار القوة وليس اللين.

وقد طرحوا لأول مرة فكرة مواجهة عالمية لما أسموه الإرهاب وهو تعريف هُلامي غير محدّد يعني لديهم بالأساس وعلى وجه التحديد حركة المقاومة الفلسطينية، وحركات التحرر الوطني التي أُدرج أغلبها ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.. فكل مقاوم فلسطيني إرهابيٌّ، وكل من يدعم المقاومة الفلسطينية فردا كان أو دولة يقع تحت طائلة تعريف دعم الإرهاب وهكذا شأن جميع قادة حركات التحرر فهم إرهابيون وكلُّ من يدعمهم هو داعم للإرهاب.. ومع بداية حكم "ريجان" والمحافظين الجدد نُشر خبر مفاده أن القذافي أرسل فريقا مختصا لقتل الرئيس "ريجان" أثناء احتفالات أعياد الميلاد 1982، بتسريب متفق عليه من جماعة محمد المقَرْيَف.. ضخم الإعلام تلك الإشاعات الكاذبة.. وشنّت السلطات الأمنية الأمريكية على الفور حملة ضد الجالية الليبية المتواجدة في أمريكا من طلبة وموظفين وغيرهم ممّن يُعتقد أنهم موالون للثورة وقائدها.. زُجّ ببعضهم في السجون وأُبعد بعضهم الآخر من أمريكا.. كما اتُّخذت تلك الحادثة ذريعة لعمليّة تدخل عسكري مباشر ضد ليبيا.. ومن ثمة انطلقت الحملة العدائية ضد ليبيا والشعب الليبي تحت شعارات معاداة القذافي فاختُزلت ليبيا عندهم في شخص عدوّهم معمر القذافي.

قُطعت العلاقات السياسية بين البلدين من طرف الإدارة الأمريكية.. وجُمّدت الأموال الليبية في البنوك الأمريكية في سابقة مالية دولية استمرت عقودا طويلة من الزمن لا يمكن تفسيرها وفق القانون الدولي إلا في إطار ممارسة الأقوياء القرصنة على الضعفاء.

وبدأت التهيئة الإعلامية والدبلوماسية للعمل العسكري المباشر ضد ليبيا.. وتم البحث عن التبريرات المناسبة لشن هجوم عسكري على ليبيا.. بحثوا في الملفات فوجدوا أن ليبيا كانت قد أعلنت في وقت سابق أن خليج سرت بحر داخلي يقع ضمن المياه الإقليمية الليبية وفقا لأحكام قوانين البحار الدولية سارية المفعول، وأنه لا يجوز لأية أساطيل أجنبية أن تتواجد داخله.. وجدها الرئيس الأمريكي "رولاند ريجان" ذريعة مناسبة ليُعلن عن رغبة الأسطول السادس المتواجد في البحر المتوسط في إجراء تدريبات عسكرية بحرية في خليج سرت باعتباره مياها دولية حسب التفسير الأمريكي.. إلاّ أن السلطات الليبية اعتبرت أن أيّة مناورات في خليج سرت إنّما هي عدوان عسكري مباشر وأنها ستستخدم حقها في الدفاع عن النفس. لكن السلطات الأمريكية لم تأبه بالتهديدات الليبية وأرسلت سُفن الأسطول السادس حتى اقتربت من خط عرض 32 الذي اعتبره الليبيون خط الموت فتصدت لها الزوارق الحربية الليبية وسلاح الجو الليبي فاندلعت أول مواجهة حربية في المتوسط عام 1981 بين ليبيا والولايات المتحدة، لكن التدخل الدولي تمكّن من تطويق الأمر وتراجعت الولايات المتحدة عن قرارها وسحبت الأسطول السادس إلى المياه الدولية، وهكذا نشبت أول مواجهة عسكرية على ضفاف البحر المتوسط..... اعتدى الأمريكيون على الطائرات الحربية الليبية وعلى الزوارق الليبية وكادت الأمور أن تتطور إلى حرب شاملة لولا تدخل الدول الكبرى وتهدئة الموقف..

وفي عام 1986 وجد الأمريكيون ذريعة مناسبة يسْهل الترويج لها وتقديمها إلى المجتمع الدولي لتبرير أيّ عمل عسكري ضد ليبيا.. ففي

5أبريل 1986 انفجرت قنبلة موقوته في ملهى ليليّ يرتاده الجنود الأمريكيون في برلين بألمانيا أدّى إلى مقتل جنديين وجرح مجموعة. وبسرعة البرق وبدون أية تحقيقات جديّة وبلا أدلة، وُجّهت أصابع الاتهام إلى ليبيا عندما قيل إنه حادثٌ نُفّذ عن طريق المخابرات الليبية انتقاما لاعتداء خليج سرت.. لم تمْض إلا أيام معدودات حتى كانت الطائرات الأمريكية ترمي حُمم القنابل والصواريخ على مدينتي طرابلس وبنغازي.. استهدفت منزل القائد ومراكزَ الاتصالات وغُرف التحكّم والعمليات ومطاري طرابلس وبنغازي ومقر المخابرات العامة في طرابلس وبنغازي.. إضافة إلى قصف بعض الأحياء السكنية قصفا عشوائيا بقصد ترويع السكان. لكن القنابل قتلت عشرات الشهداء ومئات الجرحى وأصابت مستشفى للمعاقين في بنغازي.. إلاّ أن التدخل الدولي مرة أخرى جعل من العملية عملية محدودة ولم تُحقق أهدافها المُعلَنة وهي اغتيال القذافي.. وفي شهر ديسمبر سقطت طائرة" البان أم " الأمريكية فوق قرية "لوكربي" الإنجليزية، وقتل جميع ركاب الطائرة القادمة من آسيا عبر مطار فرانكفورت الألماني.. قيل عندها على الفور إن الطائرة سقطت نتيجةً لتفجير إرهابي وعلى الفور أيضا أشارت أصابع الاتهام إلى ليبيا و قيل إن الليبيين فجّروا طائرة " البان أم" الأمريكية انتقاما لقتلى الغارات الأمريكية عام 1986، وأثناء تحقيقات غامضة و مشبوهة وبعدها وُجه الاتهام رسميا إلى ليبيا. وفي سابقة دولية أُحيل إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ملف جنائي عاديّ كان يمكن تناوله ضمن الأطر القانونية ثم تحوّل مجلس الأمن من مؤسسة دولية تهتم برعاية الأمن والسلم الدوليين إلى شرطة جنائية دولية. في ذلك الوقت انهار الاتحاد السوفييتي وتفككت المنظومة الاشتراكية، وبرزت الولايات

المتحدة كقطب أحادي يهيمن على السياسة الدولية، فلم تجد أمريكا صعوبة في تمرير قرارات غريبة ذات صلة بموضوع جنائي تفرض عقوبات قاسية على ليبيا بتهم ظنّيّة لم تكن مشفوعة بأية إجراءات قضائية شملت لأول مرة في تاريخ المنظمة الأممية تجميد الأرصدة المالية وأصول دولة عضو في الأمم المتحدة، وحصارا اقتصاديا شاملا عن طريق الأمم المتحدة تحت ضغوط أمريكية. لقد صدر قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق الذي يجيز استخدام القوة لتطبيقه، حيث نص على أن تعترف ليبيا بمسؤوليتها عن حادثة لوكربي، وتُسلّم المتهمين إلى أمريكا أو بريطانيا، وتتحمل المسؤولية القانونية عن الحادثة وتدفع تعويضات مناسبة لأسر الضحايا. والغريب أن القرار رُفع بمجرّد قبول ليبيا الدخول في تسوية مع أُسَر الضحايا إذ نصّت الاتفاقية الخاصة بحل مشكلة لوكربي على أن تُرفع عقوبات الأُمم المتحدة بمجرد استلام أُسر الضحايا مبلغ أربعة ملايين دولار لكل أسرة، وأن تُلغى الولايات المتحدة عقوباتها بدفع الأربعة الملايين الثانية، و أن تُزال ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب بعد دفع بقية المبلغ. وحقيقة الأمر أن ليبيا اشترت إلغاء قرارات مجلس الأمن بدفع عشرة ملايين دولار لكل أُسرة من أُسَر الضحايا فظهر أن الأمر لا علاقةَ له بالسّلم الدولي بل مجرد ابتزاز للحصول على تعويضات ليس إلا.. لم تَكْتَفِ الولايات المتحدة بما أنجزته من إجراءات دولية صارمة ضد الثورة من قبيل قطع العلاقات السياسية والاقتصادية وتجميد الأرصدة الليبية والعدوان العسكري المباشر.. بل قامت بتبنيّ جميع الأفراد والمجموعات الذين يعارضون النظام الليبي وعملت على تدريبهم وتسليحهم لتنفيذ عمليات تزعج النظام الليبي.. بدأ العمل مع ما يسمى بجبهة إنقاذ ليبيا بقيادة محمد يوسف

المقَرْيَف وصهره إبراهيم صهد الذي تمكّن من تجميع أموال طائلة من الأمريكان ودول عربية وأجنبية لاستقطاب الشباب وإعدادهم لعمليات إرهابية ضد بلدهم، لكن الجبهة لم تتمكن طيلة عقود، من إنجاز أيّة مهمة عدا حملة تشويه للثورة وقيادتها. و بعد حرب تشاد استقطبت الإدارة الأمريكية عددا من العسكريين الليبيين الذين أُسِروا في تشاد بقيادة خليفة حفْتر وتولّت أيضا تدريبهم وتسليحهم لكن النتائج كانت غير مشجعة ودون توقعات الإدارة الأمريكية بكثير.. ربما كان ذلك سبب توجُّه أمريكا إلى تبنّي الحركات الإسلامية لمواجهة ثورة الفاتح من خلال تمكين عدد من الشباب الليبيين من التوجه إلى أفغانستان للجهاد ضد الروس ومن ثمة تنظيمهم في إطار ما سمي لاحقا الجماعة الليبية المقاتلة التي لا شك في أنها تكوّنت ونمت وترعرعت في أروقة وكالة الاستخبارات الأمريكية..

العداء مع إيطاليا :

.. إيطاليا عدو تاريخي للشعب الليبي.. فمنذ ما قبل الثورة بسنوات قليلة كان الطليان ينكّلون بالليبيين ويستولون على الثروات الليبية، ولم تكن عملية احتلال ليبيا نزهة بل كانت مواجهة دموية أدّت إلى إبادة أغلبية الشعب الليبي وتهجيره. لقد اعتبر "موسيلينى" أن ليبيا بداية إعادة تكوين الإمبراطورية الرومانية، وكانت زيارته إلى ليبيا نهاية عام 1936 إعلانا بأن ليبيا هي الشاطئ الرابع لإيطاليا.. عام 1970 طُرد بقايا الفاشست الطليان

من ليبيا وطالبت ليبيا إيطاليا بالاعتذار عما لحق الشعب الليبي من جرّاء الاستعمار الإيطالي، ولقد كان ذلك سببا كافيا لموقف إيطالي مُعادٍ لليبيا،ينضاف إلى ذلك إصرار القذافي على عدم إبرام أيّ تعاقدات أو اتفاقيات تعاون مع إيطاليا والشركات الإيطالية قبل أن تَعترف بجرائمها في ليبيا وقبل تعويض الليبيين عمّا لحق بهم من أضرار مادية بسبب ذلك العدوان الغاشم.. وهكذا كان الأمر بعد أربعة عقود من عمر الثورة.. فقد جاء "سيلفيو برلسكوني" رئيس وزراء إيطاليا إلى بنغازي، ووقّع صيغة الاعتذار الرسمي الإيطالي في مقرّ الحاكم العام الإيطالي السابق وقبّل يدَ ابن عمر المختار في سابقة دولية سيسجلها التاريخ للقذافي وأُعلن ذلك على رؤوس الملإ.. ورغم ذلك لم تتخذ إيطاليا إجراءات عدائية مباشرة ضد ثورة الفاتح.. واكتفت بالعمل ضمن المجموعة الأوروبية التي تُضمر عداء لليبيا.. وتمارس سياسة الضغط والعزل.. وتسهيل العمليات العدائية، ولعل حكمة السياسيين الطليان من أمثال "آلدو مورو" و"جوليو أندريوتي" و"كراكسي" إبّان حدّة المواجهة مع الولايات المتحدة مكنت إيطاليا من النأي بنفسها عن المشاركة الفعلية في العمليات ضد ليبيا.

العداء مع بريطانيا:

بريطانيا عدوّ تاريخي للأمة العربية.. لقد فقدت بريطانيا سيطرتها السياسية والاقتصادية على ليبيا بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، التي

أرغمتها على إجلاء قواعدها من التراب الليبي يوم 28. مارس. 1970، وأمّمت الشركات النفطية البريطانية وأهمها شركة" برتيش بيتروليوم" ردّا على تسليم الجزر العربية أبوموسى وطُنب الكبرى وطُنب الصغرى في الخليج إلى إيران، وكذلك تأميم المصارف الإنجليزية وخاصة مصرف "باركليز" الذي يُعتبر من أهم البنوك الأجنبية في ليبيا والذي يشكل مع بنك روما (الأمة الآن) أهمّ الركائز المالية للاقتصاد الليبي إبّان العهد الملكي والذي مكّن من إحكام سيطرة بريطانيا والمستوطنين الطليان على الاقتصاد الليبي.

أما ليبيا فنقلت المعركة إلى شوارع لندن بدعمها للجيش الجمهوري الأيرلندي.

عملت بريطانيا كل ما في وسعها لزعزعة استقرار ليبيا، واشتركت مع الولايات المتحدة في التخطيط لعديد المؤامرات ضد الثورة الليبية وفي تنفيذها، وكانت الوحيدة من بين الدول الأوروبية التي اشتركت معها في العدوان العسكري المباشر على ليبيا عام 1986.. لكنها لم تقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها حتّى في أحلك أوقات الصراع وأبقت على قنوات اتصال سياسي ودبلوماسي.

تبنّت بريطانيا أغلب العناصر المُعادية للثورة على مختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية وآوتهم ودرّبتهم وسلّحتهم، وقدمت لهم العون المادي واللوجيستي، كما وفّرت دعما مُهمّا أثناء العدوان البربري عام 1986، كما تَأكد دور المخابرات البريطانية في محاولة اغتيال قائد الثورة الليبية عام 1996.

العداء مع فرنسا:

كانت العلاقة مع فرنسا بعد الثورة جيّدة لا سيما في السنوات الأولى من عهد الرئيس (جورج بومبيدو) صديق العرب.. وقد أبرمت ليبيا وفرنسا عدة اتفاقيات في كافة المجالات بما فيها العسكرية، ومنها صفقة طائرات الميراج التي كان لها دور مُهمّ في حرب 1973، وكذلك صفقة الدبابات والنقّالات البرمائية، إضافة إلى اتفاقات في مجال النفط. غير أن العلاقات مع فرنسا شهدت فتورا في عهد الرئيسين (فالري جيسكار ديستان) و (فرنسوا ميتران).. ولعل التنافس الليبي الفرنسي على الساحة الأفريقية الفرنكوفونية ألقى بظلاله على تلك العلاقة حتى وصلت إلى حافة الصدام المباشر في تشاد. لكن اللقاء التاريخي بين القائد معمر القذافي والرئيس ميتران في كريت في اليونان وضع حدا لتلك الحالة العدائية.

واستمرت العلاقة الليبية الفرنسية في أدنى مستوياتها وحافظت على فتورها بالرغم من رفض فرنسا المشاركة في العدوان الأمريكي على ليبيا عام، 1986 أو تسهيله، ورغم دور وزير خارجية فرنسا آنذاك (رولان دوما) في بناء علاقة طيبة مع ليبيا، لكن (ساركوزي) حاول بناء علاقة مع القائد القذافي من أجل لعب دور قيادي في منطقة المتوسط.

تركيا:

بالرغم من أن القذافي كان يعتبر الحقبة العثمانية في الوطن العربي وخاصة ليبيا مرحلة استعمارية بغيضة مسؤولة عن تخلف الحالة العربية،

فإنه كان يرى في الأتراك، بسبب دوافع دينية، حليفا محتملا لتحقيق نهضة إسلامية. فدُعيت الشركات التركية للعمل في ليبيا. وإبان اندلاع الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان عام 1974 وقف القذافي ضد محبّيه اليونانيين ودعم تركيا ماديا وعسكريا. لم يكن النظام التركي مستقرا وكان يدور في فلك السياسة الغربية إلاّ أن القذافي أقام علاقات جيدة مع أغلب الساسة الأتراك مكّنت الحركة الإسلامية بقيادة أربكان من الصعود بدعم ليبيا وتأييدها، واستمرت العلاقة الحميمة مع تركيا إبّان حكم العسكر في الثمانينيات بقيادة الجنرال "افران" إلاّ أن عودة النظام الديمقراطي أتاحت فرصة سانحة لصديق القذافي "تورغوت أوزال" للوصول إلى السلطة بدعم من القذافي. وقد أعطى ذلك دفعا قويا للعلاقة التركية الليبية، وتمكن الإسلاميون بدعم القذافي من الوصول إلى السلطة، وفُتح المجال واسعا أمام الشركات التركية للتغلغل في السوق الليبية في مختلف المجالات، وحاول القذافي أن يعتمد على أردوغان في عمل عربي إسلامي في أفريقيا.

الدول العربية:

شهدت علاقة ليبيا بالدول العربية حالات مدّ وجزر.. فكان القذافي المحرّض الأول ضد حكام العرب والداعي إلى الوحدة العربية وبناء الدولة القومية.. تلك الدعوة التي وجد فيها الحكام العرب خطرا يتهدد مصالحهم.

لكن أهم صدام كان مع الملك حسين أثناء أيلول الأسود عام 1970، و مع الملك الحسن الثاني عام 1971 لاسيما بعد طرح قضية الصحراء، ودعم الانقلاب العسكري الذى نفذه الجنرال المذبوح. وكانت العلاقة مع تونس تشهد تنافرا وتقاربا، لكنها كانت في أغلب الأحيان متوترة. إلاّ أن العداء بلغ أوجه بعد محاولة قفصة الانقلابية الفاشلة التي اتُّهمت ليبيا بتدبيرها، لكن انقلاب بن علي غيّر العلاقة التي استمرت حميمية خلال العقود الأخيرة. وكانت العلاقة مع مصر دائما علاقة خاصة. فثورة الفاتح ثورة ناصرية بامتياز.

وقد لعبت مصر دورا هاما في بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وكان من أهم محطاتها الزيارات التاريخية التي قام بها جمال عبد الناصر لليبيا. وقد استمرت العلاقة على طبيعتها في بداية عهد السادات حتى عام 1973 وكان للقائد تقييم سلبى لجديّة مصر في قضية الوحدة العربية وبدأ التنافر يتصاعد إلى أن بلغ أقصاه باحتضان مصر لعمر المحيشي ودعمه وتوجيه محطة إذاعية للتحريض ضد ليبيا. لكن ذروة الصراع كانت في 21 يوليو 1977 عندما نشب أول نزاع مسلح بين ليبيا ومصر وقصف الطيران المصري قاعدة جمال عبد الناصر، و بعدها دخلت مصر في عُزلة عربية إثر زيارة السادات إلى إسرائيل. لقد وجد أعداء ثورة الفاتح من الليبيين في ذلك مناخا مناسبا للتنظيم ووجدوا فيها قاعدة انطلاق عملياتي وإعلامي. وكانت العلاقة مع السودان في أغلب الأحيان علاقة عداء باستثناء المرحلة الأولى. لكن تغيّر العلاقة مع مصر أثر في العلاقة مع السودان زمن نميري. ولقد

بذلت ثورة الفاتح جهودا مضنية لإسقاط النميري كللت بالنجاح عام 1986، كما أن النميري من جانبه فتح السودان للقوة المعادية لثورة الفاتح ودعم قوات حبري في حرب الاستنزاف ضد القوات الليبية. وبعد سقوط النميري تحسنت العلاقات لكنّ سيطرة الجبهة القومية الإسلامية على السودان عام 1989 التي تبنت المشروع الإسلامي أوجد أرضية مناسبة لترعرع الحركات الإسلامية المتطرفة ضد ليبيا. ومرّت العلاقة مع الجزائر بمراحل مختلفة لكنها كانت في أغلب الأحيان فاترة، ولعل التنافس بين القذافي وبومدين لعب دورا في تأطير تلك العلاقة، إضافة الى مطالبات القذافي المتكررة بضرورة الإفراج عن أحمد بن بلة.

فلقد لعبت الجزائر دورا أساسيا في إسقاط اتفاقية جربة الوحدوية مع تونس إذ اعتبرتها موجهة ضدها، لكن اتفاقية حاسي مسعود للتكامل بين ليبيا والجزائر أعادت العلاقة إلى سالف طبيعتها، ولعب الرئيس هوارى بومدين دورا في وقف القتال بين ليبيا ومصر. وبعد وفاة بومدين وتولّي الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم، استمرت حالة الفتور التي وصلت أحيانا إلى عداء عندما استضافت الجزائر الفصائل المعادية لثورة الفاتح، لكن العلاقات تحسنت بزيارة بن جديد وتطورت إلى مناقشة الوحدة بين القطرين وأُجريت محادثات وحدوية في الجزائر بين عبدالسلام جلود ومحمد الشريف مْساعديّة وأُعلن عن التكامل الثنائي عام 1988، وقد أدى وصول بن علي في تونس إلى سدّة الحكم وطرح مشروع الاتحاد المغاربي إلى تجميد التكامل مع الجزائر لكن الاتحاد المغاربي أدخل إلى الثلاجة أو المجمِّد مدة عقدين

من الزمان. وكانت العلاقة مع العراق علاقة غير ودّيّة ولعلّ السبب الأساسي يعود إلى أن ثورة الفاتح ورثت حالة عداء البعث والناصرية، لكن الحرب العراقية الإيرانية ألقت بظلالها على تلك العلاقة، فالحماس الليبي في تأييد الثورة الإيرانية دفعها إلى دعم إيران في حربها مع العراق لأنها اعتبرتها مؤامرة غربية لإسقاط الثورة في إيران، وشهد عقد الثمانينيات أسوأ سنوات العلاقة، إذ تبنّى العراق المجموعات المعادية بمختلف اتجاهاتها وسلّحها ووجد في تشاد ساحة لاستنزاف القوة الليبية. أما العلاقة مع لبنان فكانت علاقة خاصة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. فليبيا هي المتبنّي الأول والراعي الأساسي لما سمى القوى الوطنية اللبنانية إذ هي سلحتها وموّلتها في مواجهة القوى اليمينية الانعزالية المؤيدة لإسرائيل. أما العلاقة مع الخليج العربي فكانت حالة عداء دائم عدا بعض الاستثناءات. فدول الخليج هي عنوان الرجعية العربية وهي أداة الغرب للسيطرة على المنطقة. والعلاقة الوحيدة التي حافظت على دفئها هي العلاقة مع سوريا التي كانت دائما في أفضل حالاتها رغم التردد السوري أمام الاندفاع الليبي في طرح الوحدة الاندماجية بين القطرين.

رغم تغير لهجة الخطاب السياسي في ليبيا تجاه الدول العربية ومحاولة ربط علاقات ودّية مع الحكام العرب إلا أن قدرا كبيرا من الحقد كُبت في النفوس، خاصة بعد التطورات التي حصلت نتيجة لحرب الخليج الثانية واحتلال أفغانستان والعراق وتمكُّن الكيان الصهيوني من بسط نفوذ حقيقي سرّي وعلني على أغلب دول المنطقة، ودخول جيل جديد من

الحكام إلى السلطة في منطقة الخليج، جيل من شباب طائش مترف تربّى على أيدي الدوائر الغربية بخلاف جيل الآباء البدويّ الأميّ الذى اهتم بتأمين الممالك والمحميات بعيدًا عن صداع السياسة.



البداية

إن حكاية ما سُمي الربيع العربي في ليبيا لم تبدأ في 15 أو 17 فبراير كما يُروّج بعضهم، لكن بدايتها كانت قبل ذلك التاريخ بمدة أطول، وسأحاول أن أسلّط بعض الضوء على أحداثها ليعرف الناس الحكاية على حقيقتها. فلقد كان هذا التاريخ معروفا سابقا إذ نشرت قبل ذلك بشهور دعوات عبر وسائل الإعلام العادية و الإلكترونية تدعو إلى القيام بعمل ضد ثورة الفاتح في ذلك التاريخ، حتى قبل أن يُحرق البوعزيزي نفسه في سيدى بوزيد التونسية.

فما هي حكاية 17 فبراير التي صارت عنوان التدخل الدولي في ليبيا؟ في 30 سبتمبر 2005 ميلادية نشر رسّام كاريكاتيري دنماركي في صحيفة "يولاندس بوستن" الدنماركية رسوما مشينة تتناول بالسخرية والتهكم شخصية الرسول الكريم محمد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم بطلب من الصحيفة التي كانت قد شنت حملة ضد الإسلام على أنه دين لا يسمح بالتحدث عن شخصية نبيه. وحظيت تلك الرسومُ بتغطية إعلامية واسعة النطاق سوّقها الإعلام الغربيّ في إطار ما يسمى حرية التعبير أي تشبثها

بحرية التعبير وحقها في الإساءة إلى الدين الإسلامي تحت هذا البند، ثم أعادت نشر الرسوم المسيئة في يناير 2006 كُلّ من صحيفة "ماجيزينيت" النرويجية، وكذلك صحيفة " دي فيلت" الشعبوية الألمانية، وصحيفة "المساء" الفرنسية بحجة دعم الصحافة الدنماركية، وهو ما أجج المشاعر الإسلامية في كافة أرجاء العالم الإسلامي، وأشعل فتيل انطلاق موجات غضب اجتاحت الشارع العربيّ و الإسلاميّ.

كانت ليبيا بقيادة معمر القذافي، الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي اتخذت إجراءات عملية ضد الدنمارك احتجاجا على تلك الرسوم، بسبب عدم احترام الحكومة الدنماركية لمشاعر ومطالب ملايين المسلمين بإيقاف نشر تلك الأعمال المسيئة للأديان، ومحاسبة المسؤولين عنها والاعتذار عن تلك الأعمال اللاّأخلاقية، فقَطَعت العلاقات مع الدنمارك، وفَرَضت حظرا تجاريا على كافة المنتجات الدنماركية دون استثناء.

وأُسوة بالحراك الشعبي في البلاد الإسلامية، انتظمت بإشراف أجهزة الدولة الرسمية وتنسيق منها عدة مظاهرات شعبية عارمة في كافة المدن الليبية، ومنها طرابلس وبنغازي.

كان رئيس وزراء الدنمارك في ذلك الوقت هو " راسمسون" الذى أصبح بعد ذلك أمينا عاما لحلف الناتو الذى شن الحرب على ليبيا و قام باغتيال القذافي. وقد رفض مجرد الاعتذارعن تلك الرسوم واعتبرها تقع، على حد زعمه، ضمن إطار حرية التعبير التي يضمنها الدستور الدنماركي.

في أوائل فبراير 2006 قام "روبرتو كالديرولي" وزير الإصلاح الإيطالي من رابطة الشمال المتحالفة مع رئيس الوزراء " بيرلسكونى" بعمل استفزازيّ ضد المسلمين بأن ارتدى قميصا يحمل الرسوم المسيئة إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم. ومر الحدث دون أيّ رد فعل رسمي من الدول العربية والإسلامية باستثناء ليبيا التي طلبت من الحكومة الإيطالية الاعتذار رسميا و هددت بتجميد العلاقات المتطورة معها.. وفعلاً اعتذر "بيرلسكونى" عن تلك الحادثة علنا وأرغم "كالديرولي" على الاستقالة يوم 18 فبراير 2006.. وشهدت المدن الليبية مظاهرات غاضبة شاركت فيها كافة فعاليات الشعب الليبي.

انطلقت في مدينة بنغازي يوم 17 فبراير بعد صلاة العصر مسيرة سلمية نظمتها الهيئة العامة للأوقاف، واتجهت إلى القنصلية الإيطالية لتقديم مذكرة احتجاج إلى القنصل الإيطالي في بنغازي، لكنّ عناصر غير معروفة أرادت استغلال التظاهرة فتسللت إليها، وحاولت حرق القنصلية الإيطالية بمن فيها، وكان طاقم القنصلية بمن فيهم القنصل يقيم بنفس المبنى، فما كان من الحراس الذين فوجئوا ببعض من يحاول اقتحام القنصلية بضرم النيران، إلاّ أن قاموا بإطلاق النار لتفريق المتظاهرين. غير أن حالة الهلع التي انتابت الحرس تسببت في إطلاق نار عشوائي أدى إلى وفاة عدد من المتظاهرين.

كان ذلك الحدث فرصة ثمينة لخصوم الثورة كي يستغلوه في تنظيم حملة لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى، فنظّموا حملة احتجاجات عنيفة

استُغل خلالها المراهقون والشباب، فقاموا بالاعتداء على المرافق العامة والأملاك الخاصة واستهدف المجرمون وذوو السوابق المحاكمَ وأقسامَ البحث الجنائيّ للتخلص من سجلاّتهم بها وإضرام الحرائق في مدينة بنغازي لمدة 3 أيام. تصرفت الدولة في مواجهة تلك الأحداث الخطيرة بحكمة، وشكّلت لجان تحقيق في أسبابها وفي التداعيات التي أعقبتها، و قرر مؤتمر الشعب العام إقالة أمين اللجنة الشعبية العامة للداخلية، و اعتقل أمين الأمن العام في بنغازي ومدير الأمن والضبّاط المسؤولون عن الحادثة، وجرت محاكمتهم، وتم تسوية الأمر مع أُسر الشهداء والجرحى.

الغريب أن 17 فبراير هو التاريخ الذي اعتُمد لما يُسمّى بالثورة ضد النظام الثوري في ليبيا، التي لعب فيها الحلف الأطلسي بقيادة " راسمسون " دورا قياديا. كما كان لوزير خارجية إيطاليا "فرانكو فراتيني" الذى ينتمى إلى نفس الحزب الذى ينتمي إليه " كالديرولي" وزير الإصلاح الإيطالي الذي تبجّح وافتخر بارتداء القميص الحامل لصورة الرسوم المسيئة إلى الرسول صلى الله عليه و سلم، دور مشبوه ورئيسي في أحداث تلك الثورة المزعومة، ف"فراتيني" هو أول من أعلن أن عدد القتلى في ليبيا يوم 18 فبراير تجاوز بعد يوم واحد من بدء الأحداث عشرة آلاف، في حين أن عدد الإصابات كان في ذلك الوقت يُعد على أصابع اليد الواحدة.. وأغلبهم من رجال الأمن..

كان بدْء العمل الفعلي للانقلاب على ثورة الفاتح عام 2003 مسيحي عندما ظهر على السطح السياسي في ليبيا اتجاه غريب ينادي بإمكانية تولّي

أحد أبناء القائد قيادة الدولة، على غرار ما حصل في بعض الدول التي مات قادتها مثل الأردن والمغرب وسوريا لمّا انتقلت فيها السلطة بسلاسة من الآباء إلى الأبناء. وخرج من يدعو صراحة إلى ضرورة إعداد العُدة لذلك. وتشكّلت جماعة من الانتهازيين للترويج لهذه الفكرة واستثمارها لمصلحتهم لعل أهمهم عبد الرحمن شلقم ومحمود جبريل، ومحمد عبدالمطلب الهوني، وعبداللّه عثمان، والدكتور البغدادي المحمودي، ومجموعة من الشباب المرتبطين بصداقة مع المهندس سيف الإسلام من أمثال السيد محمد إسماعيل وصالح عبد السلام، وبعض من المحيطين في دائرة القيادة الذين رأوا أن الحاجة ماسة، مع تقدم القائد في السن، إلى ضرورة البحث عن قيادة جديدة شابة تدير شؤون الدولة، لا سيما وأن مؤسسات السلطة الشعبية لم تؤسَّس بشكل صحيح، معتقدين أن أحد أبناء القائد مؤهل للعب هذا الدور للحيلولة دون دخول البلد في دوامة صراع نتائج غير محسوبة. وأعتقد شخصيا أن القائد رحمه اللّه لم تستهوِه الفكرة، ولم يُولِها أيّ اهتمام لا في السرّ ولا في العلن، وإنها كانت تتناقض مع ما يطرحه من أفكار ورؤى حول السلطة الشعبية، وكان دائما يصرح بأن الثورة لا تُورث وسخِر من مجرّد التجرّؤ على طرح الفكرة. وكان حازما في لقائه يوم 5 أكتوبر 2009 بفاعليات الشعب الليبي في مدينة سبها عندما أسهب في تبيان المخاطر التي تهدد السلطة الشعبية، وحرّض على أهمية وضرورة التشبث بها باعتبارها طوق النجاة الوحيد، وتناول أولاده بالحديث فقال إنهم مثل أولادكم وقال: يمكنكم الاستفادة منهم إن كان في أحدهم فائدة لخدمة الشعب..

بدأ الترويج لفكرة تقديم المهندس سيف الإسلام خليفةً محتملا لوالده، عندما وجد بعضهم في حلّ بعض الملفات العالقة مع الغرب خاصة قضية لوكربي ومعالجة ملف الأسلحة فرصةً سانحةً لتقديم سيف الإسلام للغرب بصفته مصلحا براجماتيا مستعدا للبحث مع الغرب في توافقات بما يخدم المصالح المشتركة وأنه غير مهتم بسياسات والده المحرّضة على مقاومة التدخل الغربي والمطالبة باستقلال الشعوب.

وسواء أكان عن قصد حسن الهدف منه تأمين الاستقرار وتطوير النظام الجماهيري وفقا للمعطيات السائدة، أم كان ذلك منْفذا تسللت منه القوى المعادية لثورة الفاتح وقائدها معمر القذافي، ذهب سيف الإسلام إلى بريطانيا والنمسا للدراسة العليا والنمسا وأتيحت له فرصة اللقاء والتواصل مع عديد الشخصيات السياسية والاجتماعية في الغرب، وتمكّن من أن يربط معهم علاقات ساعدته على التدخل للتوسّط مع والده لمناقشة بعض الملفات الشائكة مع الغرب.

كُلّف من قِبَل القائد بالتنسيق مع الخارجية والأمن الخارجي وإدارة الاستخبارات العسكرية للبحث في تلك الموضوعات. فوجدت الدوائر الغربية المهتمة بالملف الليبي في ذلك فرصة ثمينة للتسلل إلى عرين القذافي، وتمكنت من الترويج لبعض العناصر المرتبطة بها وقدمتهم بأساليب ملتوية بصفتهم خبراء وطنيين يملكون الاستعداد لمساعدة المهندس الشاب في مهمّته، ولعل أهمهم محمود جبريل، وعمران أبو خريص، ومصطفي زرتي.

ورأى سيف الإسلام من جانبه في ذلك مناسبة للتعامل مع من يُسمّون المعارضة الليبية وفتح حوار معهم من أجل العمل على بناء ليبيا الجديدة..

وضع خطة تقوم على العمل من أجل استقطاب الليبيين المعارضين في الخارج والبحث في آلية لاستمالتهم من خلال تحقيق بعض مطالبهم.. وبدأت اتصالات على نطاق واسع، فشارك سيف الإسلام شخصيا في الحوارات المتعددة، وبسط يده بدون حدود، ورفض الاستماع إلى المخاوف التي طرحها كثير من القيادات الثورية.. وفُتحت أبواب كبيرة أمام المعارضين للدخول في المنظومة السياسية، ولُبّيت جميع مطالبهم حتى التعجيزية منها، وصُرفت لهم تعويضات كبيرة، وأُعطُوا الأولوية في تقلّد المناصب القيادية. لقد كان الحوار في حقيقة الأمر حوارًا من طرف واحد.. تمكّن عددٌ منهم من العودة لتولّي مواقع قيادية في إدارة مؤسسات الدولة وأنشئت لهذا الغرض "مؤسسة القذافي" كجمعية خيرية عالمية، لكنها كانت تركّز عملها على استقطاب عودة المعارضين وتأمينها دون قيود.. تم تحت غطائها عقد صفقات عديدة مع أولئك، ومُكنوا من التسلل إلى الإعلام وسُخّرت لهم إمكانات لم تُعْطَ لوسائل إعلام الدولة، و تأسست قناة الليبية تحت إشراف سليمان دوغة وإدارته، وهي القناة التي قدمت الصادق الغرياني إلى الشارع الليبي على طبق من ذهب وكذلك الإخوة الصلّابي، وصحيفتا "قورينا" و "أويا" تحت إدارة البعجة وفنوش وطرنيش والشاطر عبد الرحمن وغيرهم.

لقد تمكن المعارضون لثورة الفاتح من إيجاد مَوْطئ قدم مُهمّ لهم في ليبيا وتمكّنوا، تحت جلباب سيف الإسلام، من حَشْر أنوفهم في كل مناحي الحياة الليبية.

كان سيف الإسلام يُصرُّ على إيفائه بوعوده مهما كان الثمن، وعندما كانت وتيرة التحذيرات من خُطواته تتصاعد، كان يُواجه ذلك بالقول بأن القائد يُتابع تلك الخطوات بالتفصيل، لكن القائد تدخل عدة مرات للتنبيه إلى خطورة ذلك إذا لم يتم وفق آليّات واضحة. استغلت تلك العناصرُ النوايا الحسنةَ للقيادة، وعملت على تنفيذ مخطط يهدف إلى شن حملة إعلامية محبوكة تَستخدم كل وسائل الخديعة الإعلامية، وتتستر على أهدافها بادّعاء الحرص المُفرط على القائد والثورة، لكنها تؤدي إلى تشكيك الجماهير في إنجازات الثورة وصدقيّة شعاراتها، وكان لتلك الحملة تأثيرات مهمة، وتركزت على محاور محددة منها:

1 - **تجريم المرحلة السّابقة بالتركيز على الأخطاء وتهويلها**، وتشجيع المهندس سيف الإسلام على توجيه انتقادات حادة للبرنامج الثوري تمكّن المعارضين من طرح مقولة "شهد شاهد من أهلها" بحيث لا يستطيع أحدٌ من الموالين للثورة وقائدها أن يدافع عنها بعد أن يتولى ابن القائد شخصيا طرح انتقادات خجلت المعارضة في السابق عن إبدائها. وقد روّجوا لفكرة الحرس القديم والقطط السمان حتى يُسقط في أيدي أيّ من الثوريين فلن يستطيع مواجهة تلك الموجة حتى لا يقال عنهم إنهم إنما يدافعون عن مصالحهم. لقد كانت خُطة ماكرة ومُحكمة نجحت في تحقيق أهدافها و في شلّ حركة العدد الأكبر من الثوريين. ولم يجْهَر بمعارضته لها إلا نفر قليل من العقائديين الذين تحمّلوا ثمن مواجهتهم تلك..

أما الأهم من ذلك فهو تمكّن تلك العناصر المعارضة من التدخل في إجراءات الدولة تحت غطاء توجيهات المهندس، وقد أقنعته بأن أداء القطاعات المختلفة سيئ ويحتاج إلى تطوير، كما نصحته بالتدخل لوقف تمويلها من باب الحرص على المال العام، إلاّ أن الهدف الحقيقي كان إثبات أن مشروع الثورة فشل وأن المرحلة القادمة تحتاج إلى ثورة إصلاحية هدفها تقديم ليبيا جديدة وبقيادة جديدة إلى العالم. كانت كلمات برّاقة وشعارات وردية لكن الهدف الحقيقيّ منها كان عزل الثورة عن قوتها الأساسية والاستفراد بقيادتها ليسهُل تدميرُها، وهكذا كان الأمر.

ولقد تسابق أعداد من المعارضين والانتهازيين للترويج لمُسمّى مشروع "ليبيا الغد" الإصلاحي الذى أطلقه سيف الإسلام. لكن هدفهم الأساسي كان إثبات أن فكرة السلطة الشعبية فشلت في تحقيق أيّ من أهدافها سواء في مجال تطبيق الديمقراطية أو تحقيق التنمية. ووجدوا في كثير من الممارسات الخاطئة أدلة مناسبة قاموا بسَوْقها ذريعة للمُحاجّة والانتصار لدعواهم، ولم يترددوا في قول إنها فكرة مثالية لكنها تحتاج إلى آليات واقعية، بينما كانت حقيقة ما يؤمنون به في قرارة أنفسهم أن السلطة الشعبية هي العثرة الأكبر أمامهم وأنه لا بدّ من إزاحتها عن طريقهم.. ركزوا على فكرة أن التنمية تتطلب تدخلا إصلاحيا في السياسة والاقتصاد وفقا للمعايير الغربية، لقد كان الخطاب ينصبّ على انتقاد جميع المشروعات الثورية المادية، وعلى الحديث عن فشلها في تحقيق أيّ تقدم مادي حقيقي، وتوجيه انتقاد مُبطّن إلى مشروع الثورة الفكري

والسياسي، واعتباره سبب العداء مع الغرب والمطالبة بخطاب متوازن ينأى بليبيا عن مواقفها الفكرية والسياسية السابقة، إضافة إلى تلفيق التّهم الجزافية وتوجيهها لكافة العناصر التي ارتبطت مع الثورة في المرحلة السابقة وتضخيم أخطائها، وتحميلها مسئولية ذلك الفشل المزعوم في تحقيق أهداف الثورة.

لقد شنت عناصر المعارضة التي تمكنت من وسائل إعلامٍ مهمة في الداخل، هجمةً إعلامية محمومة ضد كل العناصر الهامة في قيادة العمل السياسي والثوري لم تكن تستطيع أن تجرؤ عليها سابقا، وكانت صحيفتا" قورينا" و"أويا" مساحة واسعة لأقلام المعارضة الليبية ووفرت فسحة للصادق الغرياني والإخوة الصّلابي وغيرهم لنفْثِ سمومهم في الجسد الليبي. وقد منح ذلك فرصة ثمينة للمعارضة لكي تتثبت من صحّة ما كانت تردده خلال عقود طويلة من الزمان ضد ثورة الفاتح، وتمكنت في وقت قصير، وبتمويل من الدولة الليبية، من التحدث إلى الرأي العامّ الليبي بكل سهولة ويُسر ودون أية قيود، واستطاعت تسريب جملة من الأكاذيب ونشر بيانات ومعلومات مغلوطة ساهمت بشكل واضح في تهيئة الرأي الشعبي لأية عملية مضادة..

2 - **العمل على شلّ فاعلية الأجهزة الأمنية وتحجيم دورها** واتهامها بالمسئولية عن الأخطاء التي حدثت خلال المراحل الأولى من الثورة والتجاوزات التي يدّعي المعارضون حدوثها ضد المواطنين، والتهديد وملاحقة

قيادات تلك الأجهزة وإرهابها حتى تُبارك فكرة ما سمى الإصلاح، ولا تتعرض لأعداء الثورة الذين صاروا يلبسون رداء الثورة، ويتذرّعون بالإصلاح والتطوير ويتسترون بخطاب سيف الإسلام للوصول إلى غاياتهم، علاوة على الدعوة إلى منعها من الحصول على التمويلات الضرورية لعملها، بذريعة الحرص على الأموال العامة، وعدم الحاجة إلى خدماتها بعد تجاوز المشاكل مع الغرب، وحل الخلافات مع المعارضين السابقين، وإخضاعها في كثير الأحيان لتقييمهم، لقد كان علي الصّلابي على سبيل المثال، خلال تلك المرحلة، يستطيع التحدث مع أي مسؤول في الأجهزة الأمنية سواء منها الأمن الخارجي أو الداخلي أو الاستخبارات العسكرية وتوجيهه، وكان يستطيع التعرف من خلالهم على معلومات مهمة مكنته من الطّعن في بعض الأفراد وتوجيه الشكر إلى آخرين.

لقد تعرض الإعلامي الأستاذ يوسف شاكير الموالي للثورة إلى صعوبات جمّة من الأجهزة الأمنية ومن الخارجية الليبية بسبب وشاية من علي الأوجلي وعلي أبو زَعْكُوك المعارضيْن للثورة. وتقرر إعادته خلال 24 ساعة إلى ليبيا، وواجه تحقيقات بشأن تُهم لم يقترفها وربّما تعرّض إلى بعض الإهانات تحمّلها على مضض لأنه كان يعرف حقيقة المؤامرة التي تُحاك ضد ليبيا، وقدّم السيد يوسف شاكير تقريرا مفصّلا حول ما تُدبّره الدوائر المعادية من دسائس ضد ثورة الفاتح منتصف عام 2010.

قبل مدة ليست بعيدة تم إبعاد بلعيد المشري من بريطانيا وهو مواطن ليبي ثوري عادي كان موظفا بالمكتب الشعبي بلندن، لأنه تلاسن مع

عاشور الشامس المعارض الذي يجهر بعدائه للثورة، وتم ذلك بقرار فوري من الأستاذ محمد الزوي أمين المكتب الشعبي ببريطانيا ربما بتوجيهات من أحد أصدقاء الشامس في طرابلس، فلقد كان الشامس ممن يدّعون الحماس لمشروع الإصلاح الذي يقوده المهندس سيف الإسلام..

لقد كان المهندس سيف الإسلام جادا في معالجة مشاكل المعارضين للثورة وعدم النظر في ما ارتكبوه من جرائم ونجح في إقناع مؤسسات الدولة وقيادات الأجهزة الأمنية بتسهيل مهمّة المعارضين وتحقيق مطالبهم وتوفير متطلباتهم، وتمكينهم من العمل دون أيّة عقبات. ولقد أظهر المعارضون ولاء وحماسا وتفاعلا كبيرا مع المهندس سيف الإسلام، ونجحوا في استغلاله إلى أقصى درجة ممكنة. لقد ألحق تدخُّلهم في عمل الأجهزة الأمنية ضررا بالغا بالروح المعنوية لرجال الأجهزة الأمنية، الذين كانوا مخلصين في أداء مهامّهم لتأمين بلادهم وشعبهم ودرء الأخطاء عنها، وهو ما أدّى إلى تقاعس بعضهم ولامبالاة البعض الآخر خاصة وهم يرون زملاءهم المخلصين في عملهم يعاقَبون بسبب إخلاصهم في عملهم وتفانيهم من أجل حماية الثورة ومواجهة أعدائها..

لقد قُدِّمت الأجهزة الأمنية في ليبيا في صورة غير حقيقية وكأنها أشد الأجهزة في العالم قمعا وظلما مع أن الحقيقة غير ذلك تماما. كانت هنالك بالتأكيد استثناءات لكل قاعدة ولا بدّ أن ارتُكبت بعض الأخطاء وربما حدثت انتهاكات، لكن قادة الأجهزة الأمنية في ليبيا كانوا دائما من

العناصر الشعبية التي ترتبط بعلاقات إنسانية راقية مع الجميع، وفي كثير من الأحيان، كانت تتولى قيادتها عناصر مدنية سياسية. وما كان يقال عن الاعتقالات العشوائية والإعدامات دون محاكمات وعن التعذيب لم يكن حقائق مطلقة، ولقد اتضح بعد سقوط طرابلس أن أولئك المعتقلين الذين ملئت الدنيا صراخا من أجلهم كانوا فعلا ضمن مجموعات إرهابية خَطِرَة تعمل ضد الثورة في السّر والعَلَن، واتضح تعاملهم مع دول أجنبية من قطر إلى السودان فالناتو.

وإن من اتهموا بأنهم حزبيون واعتُقلوا وقُدموا للمحاكمات وفقا لقانون تجريم الحزبية ثم أفرج عنهم بعد ذلك بعد أن تعهّدوا.. صاروا يفتخرون بعضويتهم في تلك الأحزاب، وعقدوا المؤتمرات العلنية واتضح أنهم كانوا فعلا يعملون في الظلام، وأن أجهزة الأمن لم تُلبسهم تهما ملفقة..

إن عملية إسقاط طرابلس بدأت مع أول ضربة وُجّهت إلى أجهزة الأمن الليبية، التي تحولت إلى أجهزة خائفة مرتابة، واتجهت إلى تنفيذ الأعمال الروتينية وتخلى الجادون فيها عن العمل، ولم تنجح محاولات القائد والعناصر الثورية الجادة بها في إعادة تفعيلها. إضافة إلى تغلغل أجهزة الاستخبارات الغربية من خلال فكرة العمل المشترك لمحاربة الإرهاب، فوجدت تلك الأجهزة مساحة واسعة للعمل.

كما أن فكرة الانفتاح على العالم وتسهيل إجراءات دخول الأجانب فسحت مجالا لعمليات تجسس واسعة النطاق نفّذتها الأجهزة الغربية..

3 -إضعاف الحركة الثورية:

لقد تشكلت حركة اللّجان الثورية انطلاقا من ضرورة وجود تنظيم سياسي يساعد على إقامة سلطة الشعب، و يقوم بتوعية الجماهير بأهدافها وآلياتها، ويساعدها على بناء هياكلها. أُعلن في شهر أغسطس 1977 عن تشكيل الحركة بعد نقاش طويل ومعمق دار حول ضرورة البحث عن آلية تنظيمية تمكّن المؤمنين بفكرة سلطة الشعب من ممارسة مهامهم الحركيّة والتثقيفية وحول المخاطر المتوقعة من أيّ شكل تنظيمي على مؤسسات سلطة الشعب. وفي نهاية عام 1976 وبداية 1977 شهدت حراكا ثقافيا واسعا حول التنظيم الثوري وعلاقته بسلطة الشعب وانتظمت معسكرات حوت عدة حلقات نقاش حول الأمر. وفي بداية شهر أغسطس 1977 التقى القائد مع مجموعة من المثقفين الثوريين في طرابلس كان عددهم حوالى سبعة عشر وقدم لهم بطاقة اللجان الثورية بصفتها حركةً سياسيةً من المؤمنين بالكتاب الأخضر لا تمارس السلطة بل تدعو إلى إقامة سلطة الشعب وتُحرّض عليها وتدافع عنها. وقد لخصت بطاقة اللجان الثورية تلك المهام المختصرة وحددت أنها تتكون من الملتزمين قوميا ودينيا. بعد يوم من ذلك أعلن في طرابلس عن تشكيل أوّل لجنة ثورية تتألف من تسعة عشر عضوا أصرّ عبد الرحمن شلقم على إذاعة أسمائهم. ثم تشكلت اللجنة الثورية ترهونة، في بنغازي. حضرتُ مع بعض الإخوة لقاء القائد وربما فهمنا الأمر بطريقة مختلفة إذ أعلنّا عن اجتماع لكل القوى المؤمنة بأفكار ثورة الفاتح حضرته أعداد كبيرة من الناس اعتبرناه تناديا لتشكيل اللّجنة

الثورية بنغازي بصيغة مختلفة، لكنها فرضت نفسها كأساس لتشكيل بقية اللّجان الثورية وهو ما أدّى إلى زحف الثوريين في طرابلس على المجموعة الأولى وشكلوا لجنة ضمت أعدادًا أكبر وطردوا شلقم الذى أراد أن يحتكر المهمة لنفسه. انطلقت اللّجان الثورية لتنفيذ مهامها، وأعطت زخما قويا لسلطة الشعب، من خلال تحريض المواطنين على حضور جلسات المؤتمرات الشعبية، وتوجيه المناقشات من أجل التوصّل إلى قرارات تخدم التقدم، وترشيد التصعيد الشعبي لإفراز قيادات مؤهّلة ومخلصة، بعيدا عن التدخل القبَلي. لكن طبيعة المواجهة بين ليبيا والغرب في بداية الثمانينيات وتحولها إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع الغرب، ودخول حركة اللّجان الثورية مباشرة في معارك بناء الاشتراكية، قادها إلى القيام بواجبات استثنائية حوّلتها عن ممارسة مهامها الأساسية، وتمكن عدد من الثوريين الميدانيين من تبوّء مواقع قيادية في الحركة، لكنها في المقابل أفرزت من مختلف مناطق الجماهيرية عددا لابأس به من الكوادر السياسية التي اكتسبت خبرة ومهارة فكرية وحركية وسياسية..

استهدفت القوى المعادية لثورة الفاتح حركة اللّجان الثورية بحملة دعائية محمومة بهدف تشويهها لمعرفتها بأهمية الحركة في تأمين الثورة وترسيخ أفكارها. تركزت الحملة على تضخيم أخطاء بعض أعضاء الحركة وتحميلهم مسؤولية التجاوزات التي حدثت خلال فترة زمنية طويلة من عمر الثورة. لم تتمكن الحركة من الحصول على الموارد المالية الضرورية لتنفيذ ما تتطلبه مهامها من أعمال، واعتُمد على ما توفره من

مردود محدود من برنامج التمويل الذاتي، وقد أدّى ذلك إلى تقليص دور الحركة في العملية السياسية في الداخل لاسيما بعد حالة المرض التي أصابت المنسّق العام المرحوم محمد المجدوب الذي تولى إدارة الحركة بمفرده بعد انسحاب الرائد عبد السلام جلّود من المشهد السياسي الليبي، وبسبب تسلل المعارضة إلى أجهزة الدولة وسيطرتها على أهم المفاصل الاقتصادية، واستيلائها على المؤسسات الإعلامية، وزيادة عدد حماتهم ضد اللجان الثورية ودفع المهندس سيف الإسلام لإعلان مواقف ضد الحركة ودورها ومطالبته بتجاوزها وتحميلها مسؤوليه عدم النجاح في بناء الجماهيرية، باستثناء قلة من القيادات الثورية المؤمنة بفكرة سلطة الشعب أظهرت تشبثا بالحركة، ورأت أن خطورة الأمر تتطلب تصعيد العمل الثوري والجماهيري والدعوة إلى التمسك بالمشروع الجماهيري لقطع الطريق أمام مطامع المعارضين في السلطة. فضّل أعضاء كُثر الاسترخاء والابتعاد تحت ذريعة التخوف من أي صراع أو تنافس قد ينشب مع أبناء القائد، وفي نفس الوقت حاولت مجموعة من الانتهازيين والمنافقين التغلغل داخل جسم الحركة المترهّلة بهدف استقطاب عناصر منها تتبنى فكرة المشاريع الإصلاحية المطروحة والترويج لها، وتعمل على تحجيم دور العناصر العقائدية في الحركة ومحاولة تسفيه أطروحاتهم والتشكيك في نواياهم..

لقد نشب صراع خفي ضارٍ ظهر إلى العلن في أحيان كثيرة بين أولئك الانتهازيين الذين ينخرون كالسوس جسم الحركة، المتسترين باسم سيف الإسلام، مع من يقال عنهم إنهم يمثلون الخط العقائديّ في الحركة كان

من أهم نتائجه تحييد حركة اللجان الثورية في فترة مهمة وحاسمة وخطيرة من تاريخ سلطة الشعب، أتاحت الفرصة للقوى المعادية للثورة لبسط لنفوذها وسيطرتها والتمركز في مواقع القرار وإدارة الإعلام والمؤسسات الاقتصادية..

كانت بعض القيادات الثورية محيّدة منذ فترة سابقة، لأسباب مختلفة في إطار المنافسة بين الأطراف والمناطق الأمر الذي فاقم من حالة الخمول التي أصابت حركة اللجان الثورية في فترة مُهمّة من تاريخ الثورة، كما تعثرت برامج الإعداد العقائدي والتنظيمي للحركة بسبب ندرة الموارد المالية من جانب وبسبب حالة الاسترخاء العامة من جانب آخر، كما ضعف أداء المؤسسات الإعلامية التابعة للحركة ولم تستطع المنافسة أمام صحافة الإصلاحيين التي كانت تتلقى تمويلات هائلة. ويمكن القول إن حركة اللجان الثورية سُحبت من الساحة السياسية والفكرية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واستُبدلت بمؤسسات شكلية دون محتوى أيديولوجي تمثلت في روابط الشباب وروابط المواليد وأبناء الرفاق ومنظمة الشباب وما إليها التي رأت في حركة اللجان الثورية منافسا لابد من إبعاده عن الساحة. ولعل أهم البرامج الثورية التي تضررت برنامج المعلّم الثوري الذي كان يهدف إلى توعية الشباب وتثقيفهم وتحصينهم ضد الأفكار الهدامة إلا أنه تحوّل إلى مادة تعليمية روتينية خالية من محتوى فكري أو ثقافي، وترك الشباب الليبي يواجه غول التطرف أو الانحراف. حاول المهندس سيف الإسلام التواصل مع القيادات الثورية الشابّة والجادة إلاّ أن تدخلات

الانتهازيين وأعداء الثورة المتسترين بالإصلاح أفشلت كل تلك المحاولات. وتشكلت حالة من عدم التفاهم وصلت في بعض الأحيان إلى العداء بين القيادات الأساسية في حركة اللجان الثورية والمهندس سيف الإسلام ألقت بظلالها على العمل الثوري.

4 -تتفيه مؤسسات سلطة الشعب:

لعل من أهم نتائج تسلل قوى المعارضة واستغلال مشروع ليبيا الغد، هو العمل الذى قامت به من أجل تَتْفِيه مؤسسات السلطة الشعبية، وإفراغها من محتواها وتحويلها إلى مؤسسة شكلية ديكورية لغرض تحقيق هدفين اثنين في حملتها ضد الثورة أولهما إقناع الجماهير بعدم جدّية القيادة في تطبيق فكرة السلطة الشعبية، وثانيهما إقناع القيادة بسلبية الجماهير وعزوفها عن ممارسة السلطة، لكن حقيقة الأمر أن حملة تعبوية مدروسة نفذت بشكل دقيق في ليبيا استغلت كل الأساليب لتشويه المشروع الجماهيري لتتمكن من القول إن البديل هو استلهام النموذج الغربي وهذا ما كان. لقد كان الحديث عن مؤسسات بديلة تحاكي مؤسسات الدول الغربية يملأ المؤسسات الإعلامية وقد تسلل إلى إدارتها المعارضون للثورة، تحت ذريعة أن تجربة السلطة الشعبية لم تنجح في بناء تنمية حقيقية وأدت إلى تخلف مادي مزعوم في ليبيا، وأنها مكّنت الأميين وغير الأكفاء من تولي إدارة مؤسسات الدولة، وأن ممارسة السلطة الشعبية سبب مباشر وراء ما تواجهه البلاد من أزمات واحتقانات في مجالات الإنتاج والخدمات، وأنها أدت إلى ظهور نزعات جهوية وصرعات قبلية مُضرّة بالوحدة الوطنية.

في وقت مبكر من بداية التسعينيات، كان القائد يعتقد أن المركزية تشكّل تهديدا مباشر لفكرة السلطة الشعبية وأنها سبب أساسي في الفساد الإداري والمالي. لذلك طرح في مناسبات متعددة فكرة إلغاء المركزية إلغاء تاما وتكوين مؤسسات قاعدية في الشعبيات. وتدخّل في بعض الأحيان لتكليف عناصر من الضباط الوحدويين الأحرار أو الثوريين المعروفين يعتقد هو نزاهتها وإخلاصها لقيادة العمل الإداري في الشعبيّات. كما طرح في منتصف التسعينيات فكرة تكوين أجهزة للأعمال العامة أنيطت بعُهدتها مهمّة تنفيذ التنمية في المناطق وإرشاد المؤتمرات الشعبية للشعبيات بشأن تكليف عناصر عملت مع اللجان الشعبية في الشعبيات جنبا إلى جنب، و يعرفها هو شخصيا، بإدارة تلك الأجهزة. لكن ازدواجية الإدارة في العمل بينهما ظهرت إلى العلن مما أدى إلى التوجيه بضرورة تكليف مدراء أجهزة الأعمال العامة لتولي مهمة أمانات اللّجان الشعبية بالشعبيات فمُنحوا صلاحيات قانونية كافية لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية. جاءت تلك الفكرة عقب مرحلة كانت قد أُلغيت فيها اللجان الشعبية للشعبيات ونقلت جميع صلاحياتها إلى اللّجان الشعبية بالمؤتمرات الشعبية التي وصل عددها إلى قرابة ألف وخمسمائة لجنة شعبية. وكانت كل لجنة شعبية عامة تضمُ بين أعضائها أمناء اللّجان الشعبية في المؤتمرات الأساسية. إلاّ أن عدم وجود مسئولين إداريين في الشعبيات ساهم في تفشي ظاهرة اللاّمبالاة والفساد ولم يكن بالإمكان إدارة الدولة بذلك العدد الضخم من أعضاء اللجان الشعبية العامة مما اضطَرّ القائد إلى طرح فكرة إعادة الشعبيات على مؤتمر الشعب العام ومنحها استقلالية واسعة وتمكين

اللجان الشعبية بها من صلاحيات أوسع، وقد أدّى ذلك بالتأكيد إلى نوع من التفكك وضعف الدولة المركزية، وأتاح ذلك لجماعة المعارضة المتسللين إلى ما سمي" ليبيا الغد" فرصة ثمينة لشن هجوم عنيف على الشعبيات اتهمها فيه بالفساد وإهدار الأموال المخصصة للتنمية في أغراض شخصية ومشروعات غير مجدية من الناحية الاقتصادية، وهو اتهام لا يستند إلى أي دليل حقيقي، فالأرقام كانت تشير إلى أن ما خصص للشعبيات من موازنات يمثل نسبة قليلة من الأموال المرصودة للقطاعات العامة التي تدار مركزيا من خلال اللجان الشعبية العامة التي تتألف من أمناء اللجان الشعبية بالقطاعات..

في عام 2003 اختار مؤتمر الشعب العام الدكتور شكري غانم أمينا للجنة الشعبية العامة، وكان اختير قَبْلها بسنة أمينا للجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، كان اختياره استنادا إلى خبرته العلمية في مجال الاقتصاد، وحماسه لتنفيذ إصلاح اقتصادي يتماشى مع المتطلبات الغربية. ولقد كان على علاقة جيدة مع المهندس سيف الإسلام وهو من قدّمه إلى القائد الذي اقترحه على مؤتمر الشعب العام. استلم الدكتور عمله وبدأ يطرح بعض الأفكار التي تتعارض مع الفكر الجماهيري فقوبلت بمعارضة كثير من أعضاء مؤتمر الشعب العام كما رُفض الخط العقائدي من الثوريين وكان يمثله بعض أعضاء أمانة مؤتمر الشعب العام، خاصة فيما يتعلق بالخصخصة ومركزة بعض الأعمال، إلا أن الدكتور شكري غانم حاول العمل على إيجاد نوع من التوافق بين المركزية واللامركزية وعمل

على تمرير أفكاره وخططه وبرامجه في الاقتصاد الحر من خلال آليات السلطة الشعبية، وذلك بإعادة النظر في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

إلاّ أن السيد الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة في ذلك الوقت الدكتور البغدادي المحمودي، وكان يتمتع بعلاقات أوسع مع مؤتمر الشعب العام، وحركة اللجان الثورية، والشخصيات الوطنية والشعبية تمكّن من بذل جهود كبيرة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بحيث حلت محل المؤسسات الشعبية في المناطق مؤسسات مركزية ومُنحت صلاحيات غير محدودة مكنتها من السيطرة التامة على الإدارة المركزية والمحلية، بمعنى أنه قام، من الناحية الواقعية، بإلغاء اللجان الشعبية المحلية والعامة لمصلحة تلك المؤسسات العامة وتمكن من تمرير بعض تلك القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية، وأصدر البعض الآخر من منظور فردي فوقي مخالفا في ذلك التشريعات النافذة، و دون أيّ اعتبار لمؤسسات السلطة الجماهيرية.

كان من نتائج ذلك الإلغاء العملي للّجان الشعبية، في المؤتمرات والشعبيات - بمنح صلاحياتها إلى مكاتب وهيئات مركزية - إحداث تشويش في أفكار الناس، وتأثير في مدى تحمّسهم للمشاركة في اجتماعات المؤتمرات الشعبية والاهتمام بتصعيد اللجان الشعبية، إذْ اختصرت الدولة في عدد من المؤسسات المركزية كان من أهمها جهاز إنشاء المباني الإدارية برئاسة السيد علي دبيبة الذي كان قد أسس في أواخر الثمانينيات لإنشاء مقرّات إدارية لأمانات اللجان الشعبية العامة ومؤتمر

الشعب العام في مدينتي الجفرة وسرت، فتحول في وقت قصير إلى جهاز تولّى تنفيذ وإدارة كافة المشروعات التنموية في جميع القطاعات من التعليم إلى المرافق والإسكان والخدمات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات وإدارتها، بحيث أصبح حديث الناس أن السيد علي دبيبة وعبد الحميد دبيبة استلما فعليا إدارة شؤون الاقتصاد في ليبيا بشكل كامل وشامل، من الدراسة إلى التعاقد والتنفيذ والإدارة..

وإضافة إلى ذلك الجهاز، تولى عدد من المعارضين السابقين الذين عادوا في إطار التوافق مع المهندس سيف الإسلام مسئولية عدد من المؤسسات الاقتصادية المهمة ربما كان من أبرزهم السيد محمود جبريل الذي جيء به كخبير اقتصادي وكلف دون مقدمات برئاسة مجلس التخطيط الذي يشكّل أعلى سلطة تخطيطية وتنفيذية في ليبيا إذ أعضاء اللجنة الشعبية العامة، وأمناء كل الهيئات والمؤسسات العامة هم أعضاء في مجلس التخطيط العام. وعندما تغيّرت أمانة مجلس التخطيط العام في وقت لاحق بقرار من مؤتمر الشعب العام، استُحدث مجلس التطوير الاقتصادي الذي أنيطت بعُهدته تقريبا كافة صلاحيات مجلس التخطيط الوطني، ولكن خارج إطار منظومة السلطة الشعبية وكُلف السيد جبريل برئاسته. يمكن القول إنه قد تم من الناحية العملية حلّ مجلس التخطيط العام وتولي مجلس التطوير محله، كما أصبح مجلس التطوير بديلا للمؤتمرات الشعبية وصار تقريبا هو أداة التشريع. فجميع اقتراحاته تصاغ في شكل قرارات وتوجّهات يتم تنفيذها على الفور.

ومن الناحية العملية لم يضف السيد محمود جبريل أيّ شيء جديد. فقد سبق للمؤتمرات أن ناقشت أهمية إعادة انطلاق التنمية وناقشت بند "ماذا يريد الليبيون" وأصدرت المؤتمرات الشعبية قرارات محددة بطلباتها من مختلف القطاعات وصيغت في ملفات خاصة بكل قطاع وأعيد طرحها عام 2000 وتم تصميم مشروعات محددة لتنفيذ مطالب الجماهير في برنامج ثلاثي تأخر إلى أن أعيد إحياؤه عام 2007 وتم التعاقد على مشروعاته عام 2008 و2009، أي أن مقترحات مجلس التخطيط العام ومجلس التطوير الاقتصادي كانت مضمَّنه في الملفات القطاعية التي أقرتها المؤتمرات في وقت سابق..

كما كلف السيد مصطفي عبد الجليل، وهو قاض بسيط، بتولي أمانة العدل لسبب واحد هو أن السيد بوزيد دُورْدَه قدّمه إلى المهندس سيف الإسلام على أساس أنه إنسان نزيه ووطني ومخلص ويبدي رغبة في العمل مع المهندس، لكن المعارضين المندسّين في عباءة المهندس أرادوه لتخفيف الضغط على رفاقهم وإطلاق سراح المعتقلين منهم وللحيلولة دون عملية تثوير القضاء.

أما السيد عمران أبو خريص الشخصية الغامضة الذي يحمل الجنسية الأمريكية ويقدم نفسه رسميا على أنه كان يشتغل ضمن مكتب استشاري يعمل لمصلحة وكالة الاستخبارات الأمريكية فلقد تولى إدارة مواقع في غاية من الأهمية والخطورة بداية من الهيئة القومية للمعلومات، والتسجيل العقاري والسجل المدني.

لقد لعب السيد أبو خريص دورا هاما في ما وصلت إليه ليبيا من خلال قراراته وآرائه التي تجد طريقها إلى التنفيذ الفوري ودون أية مناقشات. فهو عَرّاب مشروع "ليبيا الغد" بلا منازع، وهو رأس الحربة في عمليات هدم مؤسسات السلطة الشعبية، وربما حلقة الوصل الخفية مع الدوائر الغربية.. كما كلف عددا من أصحاب رؤوس الأموال، ومعارضين بارزين بإدارة مؤسسات اقتصادية مهمة جدا، مثل جهاز الإسكان والمرافق والمؤسسة الليبية للاستثمار، والمصارف والمحافظ وغيرها من أمثال :م. السقوطري، ومصطفي زرتي، والصديق الكبير، وحسونة طاطا ناكي وعلي النقاصة، وغيرهم.

في واقع الحال و في إطار فكرة المصالحة الوطنية التي تبناها المهندس سيف الإسلام الذي حرص على منح جميع الليبيين مهما كانت انتماءاتهم السياسية فرصة في إدارة الدولة، تم تعيين أغلب المسئولين في الدولة من مدراء، وسفراء، وغيرهم. لقد تم وضع الإمكانات الاقتصادية كافة في أيادي كانت تجهر بعدائها للثورة فتصرفت وفق قناعاتها وآرائها السياسية بتشويه صورة الثورة والتقليل من إنجازاتها وضرب السلطة الشعبية واستحداث مؤسسات إدارية حلت محل اللجان الشعبية، فتقلص دور المؤتمرات الشعبية، وبقيت السلطة الشعبية صورة دون محتوى بهدف التحايل على القائد وإرضائه، وسُحبت كل اختصاصاتها و مُنحت إلى أمين اللجنة الشعبية العامة. فلم تعد المؤتمرات الشعبية تعقد اجتماعاتها الدورية، وإن اجتمعت فلتلتقي فترات قصيرة جدا، ولا تجد ما تُصدره من القرارات طريقا إلى التنفيذ.

لقد تحولت المؤتمرات الشعبية إلى عملية شكلية فولكلورية لمجرّد القول بأن السلطة الشعبية ما زالت قائمة، ولكن المؤتمرات لم تجتمع في مواعيدها عمليا منذ عام 2003، وكانت الموضوعات التي تطرح عليها تتسم بالعمومية، ولم تتطرق إلى الأمور الجوهرية التي تقع ضمن دائرة اختصاصاتها. فالقوانين التي يقع إصدارها ضمن الاختصاصات الأصلية للمؤتمرات أصبحت تُعرض كأفكار عامة بذريعة أن المؤتمرات ليس لديها الوقت الكافي وليس بها المختصون لكي تناقش القوانين وتنهمك في صياغة تفاصيل المواد. وتم تبرير ذلك بأن المؤتمرات تناقش وتصدر روح القانون أما التفاصيل فتضعها لجان فنية من الخبراء، مع أن الجميع يعرفون تماما المقولة الصينية (الشياطين تكمن في التفاصيل). ولم يُلتفت إلى الاقتراح الذي ينصّ على أن المؤتمرات تناقش أولا روح القوانين لكنها ينبغي أن تطّلع على الصياغة النهائية التي تتوصل إليها اللجان الفنية وأن تقرّها، كذلك الحال بالنسبة إلى الميزانيات التي أصبحت تُطرح بشكل عمومي ودون معلومات مفصلة وواضحة، فلم تتمكن المؤتمرات الشعبية الأساسية من مناقشة ما يتعلّق بها من التفاصيل، وكانت تصل إلى المؤتمرات في أوقات متأخرة وهو ما اضطرها على الموافقة على ما تقترحه اللجنة الشعبية العامة، واختصرت فترات الانعقاد الدوريةُ المتعارف عليها ثلاث مرات في السنة إلى فترات محدودة جدا خلال نهاية العام حيث يُطلب من المؤتمرات مناقشة كمّ هائل من الموضوعات من تقارير القطاعات والقوانين والميزانيات والمساءلة وتقارير الأجهزة الرقابية، فلم تجد الوقت الكافي لإيفائها حقها من النقاش، لذلك وجّه القائد إلى تقسيم المؤتمرات إلى أعداد أكبر من

"الكومونات" لا يزيد عدد أعضائها عن مائة عضو حتى يتمكن المواطنون جميعا من مناقشة الموضوعات المطروحة ويتخذوا بشأنها القرار المناسب.

ولم تكن المؤتمرات الشعبية للشعبيات أفضل حالا من المؤتمرات الشعبية الأساسية فلقد اختُصرت في أشخاص أمنائها، وصارت تجتمع فقط كجزء من تراث سلطة الشعب، وتقلصت اجتماعاتها في مدد قصيرة ولم تعد تكترث بمناقشة بند المسألة فالإدارة المحلية الشعبية كانت قد ألغيت من الناحية الفعلية وحلت محلها مكاتب تابعة مباشرة إلى اللجان الشعبية، ولم تتجاوز مدة انعقاد جلسات المؤتمرات الشعبية للشعبيات اليوم الواحد على أقصى تقدير، والحال أنها هي الأداة الشعبية التي تختص بصياغة قرارات المؤتمرات على مستوى الشعبية وبمتابعة تنفيذها والمسئولة عن تكليف اللجان الشعبية للقطاعات المختلفة ومحاسبتها ومُساءلتها. وربما يرجع تراجع أداء المؤتمرات الشعبية للشعبيات إلى تقلّص فعالية المؤتمرات الشعبية الأساسية، وعدم إصدارها لقرارات ذات أهمية، و تحتاج إلى وقت طويل من المناقشات للوصول إلى الصياغة المناسبة، فالجميع يرون أن الأمر تحول إلى عملية فلكلورية حتى يُقال إن سلطة الشعبية مازالت قائمة، ولإيهام القائد بأن الممارسة الشعبية مازالت مستمرة، أو كجزء من تراث الثورة، على أمل أن ينتبه القائد إلى ذلك ويعيد الأمور إلى نصابها..

حافظ مؤتمر الشعب العام على طقوس السلطة الشعبية، رغم ما واجهته أمانته في كثير من الأحيان من صعوبات في متابعة قراراته، لكنّ

مدة جلساته اختُصرت إلى أيام معدودات، وحذف بند المساءلة الذي كان يشهد جدلا بين أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية التنفيذية حول أداء القطاعات المختلفة، والذي يعطي صورة مثالية لتطبيق فكرة الشفافية على الهواء، واقتصر على صياغة روتينية لأسئلة أعضاء المؤتمرات بإحالتها على اللجان الشعبية للرد عليها تفصيليا فيما بعد وهو وعد لم يُلتزم به. و عند إعادة تشكيل أمانة مؤتمر اللجنة الشعبية العامة وتكليف المسئولين المركزيين، اختفي الزخم الذي كان يصاحبها، وآل الأمر إلى أن تقوم الأمانة بطرح قائمة تقترحها بأسماء أعضاء الأمانة الجديدة واللجنة الشعبية العامة لأخذ الموافقة الشكلية. وكان كثير من أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية أعضاء مؤتمر الشعب العام، يتغيبون عن حضور الجلسات وإن حضروا فالحديث فقط من أجل التصوير. وكان الانطباع الذي يُقدّم أن القائد وجّه بتلك الأسماء وهو قول غير دقيق إذ عادة ما تقترح الأمانة على القائد بعض الأسماء لأخذ مباركته وكان لا يهتم كثيرا باستثناء بعض القطاعات.

لقد كانت عمليات التصعيد الشعبي تتم كل أربع سنوات وفقا للقانون، لكن العقد الأخير شهد تأخرا في استكمال التصعيد لإعادة بناء اللجان الشعبية في المؤتمرات الأساسية والشعبيات، بذريعة استغلاله من قبل القبليين والشلليين؟؟ وإفراز قيادات غير قادرة على إدارة القطاعات، ولقد تأخر تكليف أمناء القطاعات عام 2010 لعدة أشهر بسبب الخلاف حول آلية اختيارهم وضرورة إتاحة الفرصة لأمناء اللجان الشعبية العامة لإبداء

آرائهم حول المُصَعّدين وترشيد المؤتمرات الشعبية للشعبيات بالخصوص. كانت الحجة أن أمناء القطاعات لا يستطيعون إدارة قطاعاتهم بكفاءة إذا لم تكن لهم يد مطلقة في تكليف من يدير تلك القطاعات في الشعبيات، وهي حجة ربما تجد بعض القبول لكن حقيقة الأمر أن أولئك المسؤولين الجدد في المؤسسات الذين استلموا إدارة الدولة لا يرغبون في بناء أجهزة ومؤسسات شعبية محلية قد تنازعهم الصلاحيات.

و مع تقديري الشخصي للدكتور البغدادي المحمودي وجهوده ومعرفتي بنزاهته فإنه يتحمل مسئولية كبرى في تقزيم دور مؤسسات السلطة الشعبية، وإحلال مؤسسات يديرها معارضون سابقون لا يزالون يحتفظون بقناعاتهم المعادية للثورة.

لقد ساهم في تمكين عناصر تتعارض أهدافها ومصالحُها مع مصالح الشعب، وأتاح لهم بسط نفوذهم والاستحواذ على السلطة الإدارية، والإمكانيات الاقتصادية وعمل على إقناع القائد بأن الأمور تحت السيطرة، وأن التحول نحو ليبيا الجديدة صار أمرا ممكنا، وأن التنمية تحتاج إلى المركزية والضبط والربط الإداري، وساهم في إبعاد العناصر الثورية والوطنية بوسائل مختلفة ليس أقلها الاستهزاء بهم والتشكيك في قدراتهم وفي وطنيّتهم وإبعادهم عن المواقع ذات التأثير أو ذات العلاقة بمعالجة مشاكل الجماهير، وتضييق الخناق على حركة اللجان الثورية واستبعاد أعضائها من المواقع التي سبق أن كُلّفوا بها بالرغم من كونهم عناصر

مؤهلة لاضطلاع بتلك المهام أثبت أغلبهم نجاحا في إدارتها، كما تم إيفاد أعداد كبيرة من الطلاب من أبناء المعارضين السابقين للدراسة بالخارج في محاولة لبناء كوادر جديدة تتولى إدارة المرحلة القادمة.

وكان يختبئ تحتها تأهيل جيش من المعارضين الجدد وإعدادهم للمعركة وهكذا كان الأمر، إذ انضم أغلبهم إلى العملية الدولية للإطاحة بالثورة، ولم يتأخروا عن تنفيذ المهام التي كلفتهم بها الدوائر الغربية المعادية..

تحت شعارات الشفافية الخادعة وادعاءات المصداقية لبناء ليبيا الجديدة بالجميع دون إقصاء أو تهميش أقنع أولئك المعارضون المهندس سيف الإسلام بضرورة توجيه انتقاد واضح لفكرة السلطة الشعبية، وحرّضوه على الدعوة علنا إلى تكوين مؤسسات بديلة تحاكي المؤسسات الغربية، لكى تُقبل ليبيا عضوا فاعلا فيما يسمى المجتمع الدولي، فطرح فكرة المنابر وطالب بتكوينها في الجامعات إلاّ أنها وُوجهت بقوة من قبل عناصر اللجان الثورية باعتبارها مقدمة للانقلاب على المشروع الجماهيري الذي يمثل مشروعية الثورة. كما تم استدعاء مجموعة من الخبراء الغربيين لصياغة دستور جديد يتماشى مع متطلبات الغرب، وكلف فريق من المعارضين بقيادة جماعة الإخوان المسلمين بإعداد وثيقة لتطوير اقتصادي وسياسي واجتماعي، أطلقوا عليها "رؤية ليبيا" صاحبتْها حملة دعائية واسعة في وسائل إعلام جماعة الإصلاح، ومن خلال ندوات ومؤتمرات خاصة، بالرغم من كونها مجرد إنشاء.

ولقد مكّن ضعف مؤسسات السلطة الشعبية وحالة الارتخاء الثوري والضبابية في قراءة حقيقة الوضع الأمني أحد أقطاب المعارضين الإسلاميين ألا وهو علي الصلابي الذي تستر تحت غطاء فكرة التقيّة التي يتبناها الإخوان المسلمون للوصول إلى أهدافهم من إقناع المهندس سيف الإسلام بضرورة الإفراج عن المجموعات الإرهابية المنتمية إلى الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة المعتقلة منذ مدة في إطار الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب والتي تضم قيادات الجماعة.

وطرحت فكرة مراجعة الفكر الجهادي مراجعة نقدية وهو مشروع تبناه الشيخ علي الصلابي بمباركة شيوخ دويلة قطر وقيادات الحركة الوهابية في السعودية وجماعة الإخوان المتمثلة في الشيخ القرضاوي الذي زار ليبيا وأجرى لقاءات وحوارات وقدم تعهدات حول الفكرة شملت لقاءً بالأخ قائد الثورة، واعتقد المهندس سيف الاسلام أنها فرصة لتجاوز مشاكل الماضي، فقدم الدعم المعنوي للفكرة، وأوفى بتعهده بعد استكمال المراجعة فتم الإفراج عن كافة معتقلي الجماعة المقاتلة وكان قبلها قد أفرج عن مجموعة الإخوان ومارس ضغوطا لإعادتهم إلى سابق أعمالهم وعوّضهم عن فترة الاعتقال، بدفع كامل مرتباتهم وامتيازاتهم رغم اعتراض عناصر ثورية على ذلك بسبب تخوفهم من أهداف الإخوان المسلمين الحقيقية. قاد المهندس سيف الإسلام حملة لمعالجة مشاكل الماضي من خلال مشروع مصالحة وطنية تمّ فيه تعويض كل من تعرض إلى مشاكل في المرحلة الماضية، ودُفعت لهم تعويضات مجزية، من خلال لجان قضائية شُكلت

خصيصا لذلك الغرض، شملت معتقلي الجماعة في أبو سليم بما فيهم من مات أثناء فترة الاعتقال أو محاولة الهروب أو مقاومة السلطات. كانت تعويضات كبيرة ومجزية. وقد وقّع من تقاضوها على تعهدات سرعان ما نكثوا بها، لكنهم اخترقوا مؤسسات الدولة وتمركزوا بها، وصار بإمكانهم تحريك الأحداث إلى الوجهة التي يريدون..

5 -إهمال الجيش:

ساد خطاب في ليبيا يرتكز على أن ليبيا حلّت مشاكلها مع الغرب وأنهت عقود الصراع، وأن الأمة العربية غير جاهزة لا لمعركة التحرير ولا للوحدة وأن الجهود ينبغي أن تنصبّ على تطوير ليبيا وتنميتها وتحقيق الرفاه لمواطنيها، وأن تُسخّر الموارد في البناء المادي والمصالحة وتجاوز مشاكل الماضي. لذلك تعرّض الجيش الليبي إلى إهمال واضح. فلقد خُفّض الإنفاق العسكري إلى أدنى حد ممكن في إطار عملية واسعة لترشيد الإنفاق فرَضها القائد على كافة المؤسسات المدنية والعسكرية إبان الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد شملت كافة القطاعات حيث اقترح على المؤتمرات الشعبية أنه لا بدّ وضع 50٪ من عائدات النفط جانبا لمعالجة أية مشاكل قد تحصل في سوق النفط العالمية، ولمصلحة الأجيال القادمة، وقد حَرَم ذلك الاستقطاعُ الضخم الموازنةَ العامة من تمويلات ضرورية وانعكس على أداء كافة القطاعات، لكن من أكثر الموازنات التي خضعت للاستقطاعات موازنة الدفاع، فبالكاد أوجدت اللجنة المؤقتة للدفاع تمويلات لدفع مهايا

ومرتبات الجنود والضباط، والحفاظ على تسليح بعض الكتائب الأمنية المحدودة، فتسبب ذلك في تدنّي مستوى تدريب القوات المسلحة وتسليحها.

وحَسَب بعض القياديين في الشعب المسلح، لم يتحصل الجيش طيلة عقدين من الزمان على أية أسلحة جديدة ولم تقم أيّة مناورات باستثناء بعض الكتائب المحدودة. وإضافة إلى ذلك صدرت توجيهات بتقليص أعداد المنتسبين إلى الشعب المسلح من ضباط وضباط صف. فصدرت قرارات عديدة بتسريح الآلاف من الضباط والجنود. لقد صارت أهم التشكيلات القتالية من أمثال الحرس الجمهوري وقوات الردع وقوات الفوج التاسع هياكل شكلية دون أي محتوى عسكري حقيقي. أما بقية الوحدات فكانت في حالة انحلال تام، فالقوات الجوية جاثمة على الأرض دون تدريب ولا تسليح، ومنظومات الدفاع الجوي قديمة تعود إلى الحقبة السوفييتية أيام المواجهة الباردة مع الغرب، ولم تشهد أية محاولات جدية للتحديث والتطوير، من خلال متابعة التطور العالمي وشراء معدات جديدة، وبرامج تدريبية متطورة تواكب التطورات الحديثة في مجال الدفاع الجوي.

كانت القوات البرية شبه مُنحلّة. فالمعسكرات خاوية باستثناء بعض ضباط الخفر في المعسكرات ومنتسبي التدريب العسكري العام، وضعف الضبط والربط العسكري. أما أغلبية الضباط فقد توجهوا إلى أعمال خاصة وإن كانوا ضمن قوة الجيش، وحافظت التشكيلات المختلفة على تواجد شكلي، وكانت المعسكرات غير مجهزة بوسائل مناسبة، والقيادة

مشتتة بين الجفرة -المقر الرسمي - وطرابلس، وغدا التوجيه الثوري والمعنوي في أضعف مستوياته، ولم يكن يوجد أي تركيز على العقيدة القتالية للجيش. أما القوات البحرية فلا وجود لها من الناحية العملية، لأن القطع البحرية قديمة جدّا وغير متطورة التسلح وبدون أية برامج تدريب جدية رغم تخرج مئات الضباط سنويا من الأكاديمية البحرية. حافظت الكليات العسكرية على أدائها وكان يتم سنويا إعداد وتخريج آلاف الضباط في مختلف الفروع العسكرية بمستويات عالية، سواء في ذلك الكلية العسكرية أو كلية الهندسة العسكرية أو الكلية العسكرية للبنات أو الكلية الجوية أو الكلية البحرية. كما نجحت القوات المسلحة في إعداد ضباط صف مؤهّلين من خلال ثانويات فنية في مختلف الفروع العسكرية..

حقيقة الحال أن الجيش اعتمد على عدد محدود جدا من الكتائب الجاهزة للعمل الحقيقي لا تكاد تصل قوتها إلى آلاف إضافة إلى اللواء 32 المعزز في طرابلس الذي يضم بضع مئات من الجنود، وقوات الردع والقوات الخاصة في بنغازي وعدد من كتائب الأمن..

يقول المثل الليبي "الكثرة تحرم الود". بعد الثورة حظي ضباط الجيش باحترام وتقدير واهتمام شعبي ورسمي كبير. لكن بمرور الزمن وتوسع الجيش والزيادة الضخمة في أعداد الضباط تسبب ذلك في تعرض ضباط الشعب المسلح إلى إهمال شديد من الناحية المادية والمعنوية. فبعد أن كانت

الرتبة العسكرية تمنح حاملها مكانة اجتماعية، قلّت أهميتها، لا سيما بعد توجيه أعداد كبيرة من الطلبة أثناء مرحلة المواجهة مع الغرب إلى الكليات العسكرية دون رغبة منهم، وهو ما أدّى إلى عدم إمكانية استمرار الاهتمام بهم كما كان الأمر في الأعوام السابقة، إذ تدنت دخول الضباط وضباط الصف والجنود المادية، يضاف إلى ذلك ضعف البرامج التدريبية وانعدام دورات التأهيل في الداخل والخارج، كما أصاب الإهمال كبار الضباط أيضا بمن فيهم قادة الشعب المسلح والضباط الوحدويون الأحرار فلم يعودوا يتحصلون على نفس الامتيازات التي وجدوها عند قيام الثورة، وكان لتزايد نفوذ المعارضين داخل مؤسسات الدولة، والتخريب المتعمد لمعنويات الجيش من قبلهم بعد أن تسللوا إلى قيادة المواقع المهمة خاصة المالية، وكان يتعيّن على الضباط بمن فيهم بعض أعضاء القيادة البحث عن وسائل قد تكون غير مشروعة لتأمين مستوى حياة كانوا حصلوا عليه بعد الثورة..

كان يتولى قيادة الجيش الضباط الوحدويون الأحرار الذين تقدمت بهم السنون، وربما تغيرت عندهم الاهتمامات، وفاقت حالة الإهمال تلك غير المقصودة أولوية البحث في مستقبل عائلاتهم وأولادهم لديهم الاهتمامَ بالجيش ويتسليحه.. فتحول بعضهم إلى الأعمال الاقتصادية. حاولوا الاستعانة بما تبقى لديهم من نفوذ في تدبير موارد رزق مناسبة، خاصة في ظل ظروف ناتجة عن الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى إيحاءات الغرب بأن مرحلة جديدة من السلام والتعاون سوف تقام بين ليبيا وعدوها التقليدي الغرب.

وأعتقدُ أن الدول الغربية نجحت في خداع القيادة الليبية إلى حد كبير، وتمكنت من حملها على تغيير اهتماماتها من الأمن والدفاع ضد عدو خارجي إلى التوجه للبحث في العمل السياسي والاقتصادي. ومن المؤكد أن الأفكار التي روج لها محمود جبريل وجماعته قد مهدت الأرضية إلى حد كبير بزيادة الضغوط على الجيش، تحت شعارات إعادة هيكلة الاقتصاد وتخفيض الإنفاق واستغلال وجهة نظر القائد حول أهمية توفير دخل النفط. فمن الناحية النظرية جميع الليبيين القادرون على حمل السلاح مدربون وقادرون على القتال والالتحاق بمنظومة الشعب المسلح. أما على صعيد الواقع فالمعسكرات خاوية والمعدات قديمة، والتدريب معدوم والمطلوب منهم الالتحاق يقبعون في بيوتهم..

6 -إضعاف جهاز الشرطة:

كان البوليس الذى شكلته الإدارة الاستعمارية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية والذى استمر بقيادة ضباط إنجليز إلى أواخر عقد الستينيات، يمثّل العمود الفقري للنظام الملكي، وكان يشمل قوة موازية لقوة الجيش وبتسليح نوعي استخدم لقمع الشعب بداية من الانتفاضة ضد التقسيم عام 1951، أو مظاهرات دعم عبدالناصر عام 1956 وانتفاضة الطلبة للمطالبة بالجلاء عام 1964 أو الحركة الشعبية ضد اليهود والمستوطنين الطليان عام 1967. وكان أغلب قادة البوليس والقوة المتحركة من الأميين الموالين للملك. لذلك كان هدفا للتهميش بعد قيام ثورة الفاتح التي طرحت خطة لتحويل

الشرطة إلى جهاز مدني يخدم الشعب ورفعت شعار "الشرطة في خدمة الشعب" وبدأت في تنفيذ برامج تأهيل للشرطة وأخضعت إدارتها للجان شعبية، ومكنت عناصر مدنية من أناس عاديين من الوصول إلى إدارة قطاع الشرطة على المستوى المحلي والمركزي فكان أمناء اللجان الشعبية للأمن العام مواطنين مدنيين.

ولقد تأسست هيئات شبه مدنية للأمن السياسي أهمها هيئة الأمن الخارجي التي تداول على قيادتها عناصر مدنية بدءًا من إبراهيم البشاري وموسى كوسا وانتهاء بالأستاذ بوزيد دورده. إضافة إلى تحويل أعداد كبيرة من الموظفين المدنيين في الشركات العامة والجهاز الإداري للعمل في قطاع الأمن.

لقد تمكن الأمن الليبي من خوض معركة طويلة ومعقّدة مع أجهزة مخابرات دولية محترفة وواجه بنجاح مخططات عديدة للنيل من أمن ليبيا واستقلالها. لكن الأزمة المالية وسياسة ترشيد الإنفاق العام طالت قطاع الأمن مثلما طالت بقية القطاعات فخفضت الموازنة التسييرية لقطاع الأمن بدرجة كبيرة جدا، وهو ما ساهم في انخفاض مستوى أداء أجهزة الأمن بشكل عام وتراجعه، وتأثرت خدماتها العادية والنوعية التي تقدم إلى المواطنين، فمراكز الشرطة لم تشهد أية تطويرات من حيث البناء والتجهيز، والأجهزة والمُعدّات الفنية التابعة للشرطة قديمة ولم تواكب التطور التقني في العالم، والآليات محدودة جدا بالرغم من مساحة ليبيا

الشاسعة وحجم التحديات الأمنية التي واجهتها ليبيا، وزاد في تفاقم ذلك الوضع نظرة الشعب إلى الشرطة باعتبارها جهاز قمع، حاولت الثورة تطبيق فكرة الأمن الشعبي المحلي وتكونت المربعات الأمنية إلا أن وعي الناس بها كان محدودا ولم تحقق نجاحا يذكر وبالرغم من كل ذلك نجحت أجهزة الشرطة في ليبيا في تثبيت حالة فريدة من الأمن والأمان فكانت معدلات الجريمة العادية في أدنى مستوياتها على مستوى العالم.



الجزء الثاني

الأطماع والسقوط

بداية السقوط

عندما اندلعت شرارة الأحداث في تونس بانتحار محمد البوعزيزي حرقا في سيدي بوزيد وما واكبها من حملة إعلامية، لم يتوقع أحد إمكانية تطوّرها بشكل مفاجئ إلى هروب الرئيس زين العابدين وسقوط النظام التونسي بشكل مريع وسريع، لكن كثيرا من المحللين والسياسيين توقّعوا أنها ستؤدي إلى نتائج مُهمة تصيب كل المنطقة. غير أن تسلسل الأحداث وتسارعها والتغطية الإعلامية المحمومة لها بيّنت وجود خطة مُعدّة مسبقا ومُحكمة إعلاميا وسياسيا لإدارة عملية تغييرية ما في المنطقة العربية، لكنّ الأنظمة العربية وأجهزة الأمن لم تتعامل معها بالجدية التي كان يفترض أن تواجهها بها، ربما لغياب المعلومات الدقيقة حولها ولأن كل نظام في المنطقة توقع أنه خارج دائرة تلك الأحداث، وأنه غير معنيّ بها، وأنها موجة عابرة سوف ينتهي مفعولها في وقت قصير..

واعتبرت العناصر الثورية في ليبيا أن أحداث تونس تأكيد لصدقيّة فكرتهم حول الثورة الشعبية، التي تعتمد الحركة الشعبية السلمية وإمكانية تطويرها إلى إقامة سلطة شعبية وجدت في تلك الشرارة فرصة مُواتية لابدّ من استغلالها لتطوير حراك شعبي يؤدى إلى بناء دولة عربية

واحدة على الأقل بين ليبيا وتونس. وبدأ الاتصال بالمجموعات الثورية التونسية في ليبيا والخارج بهدف مساعدتها لتطوير الثورة التونسية ورفع الشعارات الجماهيرية، إلا أن القائد معمر القذافي كان له رأي آخر، مختلف عندما اعتبرها منذ البداية مؤامرة لتخريب المنطقة وزيادة تقسيمها والعودة للسيطرة عليها. فاجأ القائدُ الجميع عندما تحدث في لقاء خاص مع قناة نسمة التونسية عن أوضاع تونس وطبيعة ما يجري بها مُحذّرا من المخاطر التي ستنتج عنها وأنها ستؤثر سلبا في الاقتصاد التونسي النامي، وأن تغيير بن علي لا يتطلب هذه الخسائر، خاصة وأن الأمر سيكون استبدال أشخاص بآخرين وأنه لن يتغير في الأمر شيء. كان حديثه مستفزّا لمشاعر من سمّوا أنفسهم الثوار في تونس فاعتبروه دعما لبن علي فشنوا حملة إعلامية تضليلية ضد القائد وبدأت قناة الجزيرة " الراعي الرسمي لما سُمى الربيع العربي "في شن حملة دعائية حول وصول بن علي إلى تونس، وأن كتائب ليبية تستعد لغزو تونس لتثبيت بن علي رغما عن أنف الشعب التونسي.

نعم لقد كان تحليل القائد صحيحًا من الناحية الثورية فتضحيات الشعب التونسي سوف تؤدي فقط إلى استبدال الرئيس بن علي بآخر قد يكون أقل منه كفاءة، وهكذا هي الحال بعد سنتين من ثورة تونس، واستبدال أشخاص الوزراء بآخرين قد لا يختلفون عنهم كثيرا أو استبدال البرلمان بآخر قد يضم قوى سياسية أخرى وهكذا دواليك. أي أنه أراد أن يقول إن هذه العملية يمكن أن تتم بطريقة سلمية ولا تحتاج إلى كل تلك

التضحيات، وكل تلك الخسائر. إلا أن أجهزة الإعلام المتورطة أصلا في المخطط كانت سباقة لتحريف كلمات القائد عن سياقها، وركزت على أن القائد ضد الثورة في تونس، وأنه يقف مع الرئيس بن علي، ولم تتوان في تلفيق الإشاعات والأكاذيب من قبيل تحريك كتائب من قوات الشعب المسلح الليبية بالهجوم على تونس وإعادة بن علي إلى سدة الحكم بالقوة أو استعدادها لاستقباله وأسرته في ليبيا، ثُم بُث كمّ هائل من المعلومات المكذوبة والتي كانت مقدمة للمخطط الذي يستهدف ليبيا وثورة الفاتح، المهم أن وسائل الإعلام تلك تمكنت من تعبئة الرأي العام التونسي ضد القائد شخصيا، وهو الذي كان يحظى بشعبية في تونس ربما تفوق شعبيته في ليبيا وقُدّم معمر القذافي وكأنه عرّاب الإبقاء على الأنظمة الدكتاتورية في الوطن العربي وأنه ضد الحركة الشعبية الثورية العربية..

بعد السقوط السريع وغير المتوقع لبن علي في تونس، عقد الأخ القائد رحمه الله لقاءً مُهمّا حضره عدد من القيادات السياسية و الثورية ومسؤولو الأجهزة الأمنية ومدير هيئة إذاعة الجماهيرية بهدف بحث التطورات في المنطقة ووضع تقييم حقيقي لما جرى في تونس وتحديد حجم التدخل الخارجي المحتمل، قال القائد إن ما حدث في تونس يبدو أنه موجة سوف تضرب الجميع وأن لا أحد في مأمن منها لكن الفضيحة أن تندلع أحداث مشابهة في ليبيا حيث يمارس الناس السلطة مباشرة دون نيابة، وحيث لا توجد حكومة تتطلب الثورة ضدها، وحيث يستطيع الشعب أن يُحدث التغيير بطريقة سلمية ودون حاجة إلى الدخول في دوامة العنف. واتفق على

متابعة الأحداث والعمل على تطويرها بما يمكّن الشعوب العربية من الوصول إلى السلطة.

طلب من أعضاء الحركة تنفيذ برامج تعبوية توضّح للجماهير المخاطر التي قد تنتج من جرّاء قيام أحداث مشابهة في ليبيا، وأهمية الاستعداد للكشف عن أية محاولات للتدخل الأجنبي في ليبيا..

كما طلب من أجهزة الأمن اليقظة والحيطة، ومواجهة أيّ مخططات أجنبية قد تستغل الظروف، وطلب من أمين هيئة الإذاعات إعداد برامج لمواجهة الحرب الإعلامية والنفسية الموجهة إلى المنطقة، وبرامج خاصة لمواجهة الحملة الإعلامية التي قد تُشنّ على ليبيا، وضرورة تمكين المثقفين الثوريين من استغلال وسائل الإعلام لتوضيح الموقف للجماهير الشعبية، حتى تكون على بيّنة من المخاطر التي قد تنجم، ولكى لا يتم استغلالها من قِبَل الأعداء.

تسارعت الأحداث واندلعت الثورة في مصر وتطورت بشكل سريع وأدت إلى سقوط النظام المصري وإن كان الجيش تمكّن من الحفاظ على مقومات الدولة.

في نهاية شهر يناير حضر القائد قمة س. ص في تشاد، وكانت المؤتمرات الشعبية تعقد جلساتها العادية السنوية لمناقشة الميزانيات والقوانين والقضايا العامة، وأثناء عودته مرّ على مدينة سبها، وكعادته شارك في

اجتماع المؤتمر الشعبي في وسط المدينة الذي ينعقد ضمن الدورة العادية للمؤتمرات الشعبية، كان القائد عادة ما يطرح وجهة نظره حول بنود جدول الأعمال من خلال حضوره أحد المؤتمرات الشعبية الأساسية، وليقدم ملاحظاته حول القضايا المطروحة إلى بقية المؤتمرات الشعبية الأساسية، تطرّق إلى تنفيذ موازنات العام المنصرم وركز على الثورة التي تحققت في مجال الإسكان، وبيّن حجم المشروع الإسكاني الذي ينفّذ والذي يضم أكثر من نصف مليون وحدة سكنية في كل أنحاء ليبيا والتي سوف توزع على مستحقيها، وذكر أن رئيس الوزراء الإيطالي "بيرلسكوني" طلب منه إيلاء أهمية للتغطية الإعلامية لتلك المشروعات الضخمة. استغلت مجموعة من أعضاء المؤتمر وجود القائد وتطرقت إلى مشاكل تخصها وهي عدم تسليمهم مساكنهم رغم أنها جاهزة للسكن، سيطرت تلك المجموعة على المؤتمر وحولت مجرى النقاش إلى قضية شخصية تدور حول طلب عدد من الأفراد الحصول على مساكن.

كان تعليق القائد أن أكثر من ربع مليون مسكن جاهزة تقريبا في ليبيا وهي ملك لليبيين وأنهم يستطيعون استغلالها متى شاؤوا وأنه لن يستطيع أحد أن يمنعهم عنها، انتشرت تلك الكلمة انتشار النار في الهشيم، فلم يأت صباح اليوم التالي حتى كان مئات آلاف الشباب يحتلون المساكن الجاهزة وحتى تلك التي لم تُجهّز بعد على طول البلاد وعرضها. لقد كانت عملية منسّقة ومنظّمة أذهلت جميع أجهزة الدولة. عُقدت لقاءات سريعة في القيادات الشعبية، ومكتب الاتصال باللجان الثورية وأمانة مؤتمر

الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة لمعالجة الموقف، كان حرص اللجنة الشعبية العامة على إخراج المقتحمين حفاظا على حقوق الشركات المنفّذة، وكانت أمانة مؤتمر الشعب العام والقيادة الشعبية الاجتماعية ومكتب الاتصال حريصين على تحقيق مطالب الناس وعدم استعمال العنف معهم وحل المشكلة مع المقتحمين وديا من خلال لجان محلية من القيادات الشعبية الاجتماعية وأمانات المؤتمرات الشعبية وفِرق العمل الثوري، كان التخوف لدى أجهزة الأمن من إمكانية تطوير تلك الأحداث إلى عملية واسعة النطاق ضد الثورة.

اتُّفق على أن تتم معالجة المشكل باللين من خلال الفاعليات الشعبية في المناطق وبدأ اتخاذ إجراءات في هذا الخصوص، و شُكّلت غرف عمليات في جميع الشعبيات، وتم الاتصال بالمقتحمين الذين أبدوا ليونة مُقابل حصولهم على تعهدات بتملك تلك المساكن أو الحصول على قروض فورية في حال كون المساكن مخصصة لعائلات ليبية أخرى.



شلقم والمساكن

بالمصادفة كنت في زيارة إلى الدكتور عبد القادر البغدادي، فطلب مني مرافقته لزيارة الدكتور البغدادي المحمودي ليرى إلى أين وصلت مسألة المساكن، وعندما وصلنا إلى مقر اللجنة الشعبية العامة حيث كان لدى الدكتور عبدالقادر موعد مسبق وجدنا عنده السيد عبد الرحمن شلقم والأستاذ محمد الزوي والأستاذ بوزيد دوردة، كان الحديث يدور حول نتائج لقاء مطوّل بين القائد وعبد الرحمن شلقم في الأيام الماضية، وأنه طرح على القائد أفكارا تتعلق بتطوير العمل في الدولة وضرورة التدخل لمعالجة بعض الاختناقات.

وفهمت أن الأخ القائد رحمه الله أصدر توجيهات إلى الأستاذ محمد الزوى والدكتور البغدادي المحمودي وللأستاذ بوزيد دُورْدَه بضرورة مقابلة شلقم ومناقشته والاستفادة من الأفكار التي يطرحها خاصة وأن الجميع يستعد لعقد الدورة العادية لمؤتمر الشعب العام. استمعنا إلى تلخيص شلقم للمقابلة ولِما طرحه من آراء تتعلق بضرورة فضّ بعض المشاكل والإسراع في التنمية، ولم يتكلم عن أية أمور جديدة أو اقتراحات

محدّدة، و بعد دخولنا طلب الدكتور عبد القادر رحمه الله من المجموعة تغيير مجرى الحديث ليتم تناول موضوع اقتحام المساكن وأهمية دور اللجان المشكلة بالشعبيات وتفعيله، وتقييم الموقف بالضبط.

كان الجميع ماعدا السيد عبد الرحمن شلقم متفقين على معالجة المشكلة معالجة سلمية وعلى ضرورة الحوار والنقاش مع المقتحمين. أما شلقم فكان له رأي مخالف، قال: لابدّ من استخدام القوة لإعمال القانون وطرد المقتحمين ومحاسبتهم، كان تبريره في غاية الغرابة يرتكز على أنه في حالة عدم استخدام القوة فإن ذلك يعطي مؤشّرا على ضعف الدولة وقد يدفع بآخرين لاستغلال الوضع وتطويره واستغلال الأحداث التى تجري في تونس ومصر والقيام بعمل ضد الثورة و كان يرى أن إجهاض ذلك في مهده يكتسي أهمية بالغة، والغريب أنه ألح على ذلك، لكن الأستاذ محمد الزوي والأستاذ أبوزيد رفضا الفكرة وأصرّا على استمرار العمل من خلال الآليات الشعبية المتفق عليها. ربما كان ما قاله شلقم في ذلك اليوم كلمة حق أريد بها باطل، فلقد أكدت الأحداث اللاّحقة أنه كان ضمن منظومة المؤامرة التي توشك حينها على الانطلاق. عندما خرجنا لم يخالجني أدنى شك في أن شلقم كان يُعدّ العُدة لتدبير أمر ما ضد الثورة، لأن إصراره على استخدام العنف كان شديدا. في طريق العودة أبديت شكوكي للدكتور عبد القادر البغدادي إلا أن تفسيره كان أن عبد الرحمن متضرر شخصيا من عملية الاقتحام لأن شقتين من المساكن المقتحمة بطريق المطار مخصصتان لأبنائه، وأنه يُعد لبيعهما، وأن طرح فكرة تمكين المقتحمين

من المساكن التي اقتحموها سوف يحرمه من تلك الشقق التي ربما أخذها عن غير وجه حق..

كانت الأحداث تتسارع في مصر وقد صار سقوط الرئيس مبارك قاب قوسين أو أدنى واتضح الدور الذي تلعبه دولة قطر فيما سُمي الثورات العربية. وتسربت معلومات تقول إن قناة الجزيرة تقوم بإعداد ملف خاص عن ليبيا وأنها تعمل على إشعال فتيل انتفاضة بها ، كما بدأت المعلومات الأمنية تنهال على الأجهزة حول مخطط لإشعال فتنة في ليبيا. دُعينا إلى اجتماع بمكتب أمين اللجنة الشعبية العامة الدكتور البغدادي المحمودي حضره مدراء الأجهزة الأمنية ، ومنسق مكتب الاتصال باللجان الثورية إضافة إلى عدد من الشخصيات منهم أحمد قذاف الدم وعبد الرحمن العبار وفرحات بن قدارة وعبد الله منصور. وقد خُصّص الاجتماع لدراسة آلية لمواجهة أية أحداث يتوقع أن تحصل يوم 17 فبراير ، لأنه قد ظهرت دعوات على الفيس بوك منذ شهر أكتوبر 2010 للقيام بأنشطة مضادة للثورة. كانت المعلومات تشير إلى تحركات مشبوهة في بنغازي والزاوية ومصراتة ، وأن المخطط يقوم على أساس استفزاز الأمن ودفعه إلى استخدام العنف ومن ثمة التعويل على ردود الفعل في تأجيج الرأي العام وتحريك الشارع في أعمال شغب منظّم. أجمع الحاضرون على أنه ينبغي أن يتم التعامل مع أي أحداث بحذر شديد وأن يتم تجنب استخدام القوة مهما كانت الأسباب ، واتُّفق على تشكيل غرف متابعة بالشعبيات من القيادات الشعبية وأمانات المؤتمرات الشعبية تتولى التعامل مع الطوارئ وفق المعطيات المتاحة في كل منطقة إضافة إلى

تكليف عناصر معروفة لكي تتواجد بالمناطق المهددة بالمخاطر للسيطرة على الأوضاع. كان رأي بعض الإخوة أن الأمر يتطلب زيارة عاجلة إلى بنغازي والوقوف على الوضع ميدانيا ومعالجة أية مختنقات قد تسبب في أحداث ما.

يوم 15 فبراير توجه أمين اللجنة الشعبية العامة رفقة عدد من مسؤولي الأجهزة الأمنية إلى بنغازي للوقوف على الحالة الأمنية، ومعالجة مشكلة المساكن بعد أن اتفق على تشكيل غرف متابعة بالشعبيات المختلفة، حيث كلف عبد الفتاح يونس رئيسا لغرفة المتابعة في بنغازي التي ضمت في عضويتها مجموعة من القيادات والفعاليات بالمنطقة منهم: عبد الرحمن العبار، وفرحات بن قدارة ومنسق فريق العمل الثوري في بنغازي وغيرهم، كما كلف مبارك الشامخ وأحمد محمود بمعالجة أية مشاكل في أجدابيا وكلف مصطفى عبد الجليل بمعالجة مشاكل البيضاء.

كان من يسمون أنفسهم لجنة الدفاع عن ضحايا أبو سليم يعتزمون تنظيم اعتصام مفتوح، لأن بعض أسر سجناء أبو سليم لم يقبلوا التعويضات التي اتفق مع الدولة بشأنها، بعد أن تمّ تقديم تعويضات مجزية لجميع ضحايا أحداث الصراع المسلح بين أجهزة الأمن والجماعة الإسلامية المقاتلة، إلا أن المعارضين السياسيين والدوائر الغربية كانت ترغب في بقاء مشكلة ذلك الصراع قائمة لتُستخدم عند الحاجة في أية عملية ضد ثورة الفاتح وهكذا كان الأمر. استمرت مجموعة قليلة يتزعمها محامٍ مغمور يسمى فتحي تربل في تنظيم مناشط تطالب برفع قيمة التعويضات، ويبدو أن الخطة

كانت تقوم على تصعيد أعمال استفزازية ضد الدولة منذ يوم 15 فبراير ليتم تنفيذ برنامج أوسع كان قد أعلن عنه منذ شهر أكتوبر من سنة 2010. ومنذ ذلك الحين فُتحت صفحات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية، تدعو إلى انتفاضة يوم 17 فبراير 2011، وأعلن عن تنظيم الاعتصام المفتوح في بنغازي وكان ذلك سببا كافيا لاستدعاء منسق اللجنة فتحي تربل لمقابلة في مديرية الأمن لاستيضاح أهداف الاعتصام، وما إن سمع أعضاء اللجنة بالأمر حتى أشاعوا أن تربل اعتُقل ودعوا إلى ضرورة التجمع أمام المديرية للمطالبة بالإفراج عن تربل، لكن مدير الأمن أبلغهم أن المعنيّ غير معتقل وأنه استُدعى لفهم طبيعة الاعتصام المفتوح ومكانه وسيُسمح له بالعودة إلى منزله، بعد وقت ليس بالطويل خرج تربل من مديرية الأمن فرأى أنصاره المحتجون أنها فرصة ثمينة لتنظيم مظاهرة من المديرية التي تقع في الضاحية الجنوبية لبنغازي على طريق الهواري، انطلقت المجموعة التي تُحصى بالعشرات إلى المدينة، كان عددهم لا يتجاوز خمسين متظاهرا، سارت مظاهرتهم بسلام ولم تتم مواجهتهم واستكملوا مسيرهم وسط الشارع الرئيسي في المدينة، شارع جمال عبد الناصر، أي وسط المدينة. كانت تظاهرة عادية سلمية، لكنها كانت إشارة الانطلاق للحملة الإعلامية المحمومة التي كانت تنتظر حدثا مثل ذلك لتنطلق.

شعر بعض الثوريين أنهم استُفزّوا وأن الحملة المعادية ربما بدأت. ولإظهار قوة الثورة في بنغازي نُظمت مسيرات مؤيدة في كل المدن بما فيها بنغازي استمرت طيلة الليل وحتى فجر 16 فبراير، وردد المتظاهرون هتاف

"يا جزيرة يا حقيرة قائدنا ما نِبّو غِيرَه"، كانت ردا شعبيا قويا على أسلوب تناول الجزيرة لمظاهرة بنغازي، واعتقد الثوريون أن الأمر قد حُسم، لكنهم فوجئوا مساء الأربعاء 16 فبراير بتظاهر مجموعات من الشباب في مدينة البيضاء والزنتان، اكتست طابعا عنيفا إذ هي اتجهت إلى مقر المؤتمرات الشعبية ومراكز الأمن وأحرقتها في عمل استفزازي واضح.

كانت التوجيهات الصادرة من القيادات إلى أمين الأمن العام عبدالفتاح يونس تقضي بعدم التعرض للمتظاهرين. تمكن المتظاهرون من مهاجمة مراكز الشرطة ومكاتب الأمن الداخلي والمثابات الثورية، ومن ثمة أضرموا فيها النيران في البيضاء وفي الزنتان دون أن يردعهم أحد، ثم توجهوا إلى الميدان وبدأوا ترديد الشعارات المعادية للثورة وللسلطة الشعبية. في الزنتان تمكنت مجموعة من الأمن المركزيّ مساء من القبض على المجموعة القيادية منهم، لكن توجيهات واضحة ومشددة من سيف الإسلام قضت بسرعة انسحاب تلك المجموعة وإطلاق سراح المعتقلين والسماح لهم بالاعتصام السلمي دون تدخل من أجهزة الدولة وهكذا كان الأمر. أما في مدينة البيضاء فقد تطور الأمر بشكل أسوء عندما حاولت مجموعة من الملثمين اقتحام مقر الأمن الداخلي وحاولوا إضرام النيران به، وهو ما اضطر العاملين به و كانوا في حالة استنفار إلى إطلاق النار فسقط قتيلان من المتظاهرين، كان ذلك سببا كافيا لتصعيد التوتر بشكل دراماتيكي وقاد إلى تدخّل وحدات من الأمن المركزي وعندها سقط قتيلان آخران فارتفعت حصيلة عدد القتلى إلى أربعة. كان ضمن قوة الأمن المركزي جنود

سُمر من الجنوب الليبي. عندها انتشرت إشاعة سوداء مفادها أن مرتزقة أفارقة يقتلون سكان مدينة البيضاء وكانت كافية لإثارة المشاعر الشعبية. و في اليوم الثاني 17 فبراير خرجت في البيضاء مظاهرة أكبر، وحمل السلاح بعضُ المتطرفين الإسلاميين الذين اندسّوا وسط المتظاهرين وقتلوا أعدادا من رجال الأمن المركزي خاصة القادمين من الجنوب، كما اعتقلت الجماهير الغاضبة آخرين أُعدموا شنقا في الطريق العام في منظر بشع ووحشي لم تشهدهُ ليبيا من قبل، ثم بدأت المجموعات الإسلامية المتطرفة التي تمكنت من السيطرة على قيادة عشرات المتظاهرين من الشباب المراهقين في توجيه المظاهرات إلى مهاجمة كتيبة الأمن التي صدرت إليها الأوامر بالانسحاب دون مقاومة. بتلك الطريقة، تمكن أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وسيطروا عمليا على مدينة البيضاء بعد انسحاب كتيبة الأمن والشرطة والأمن المركزي منها تنفيذا لتوجيه القائد الذي قال هذه مدينتهم وهم أحرار فيها..

لا يوجد شك على الإطلاق في أن المجموعات القيادية للمظاهرات سواء في البيضاء أو الزنتان تنتمي إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة باعتبارها القوة المنظمة الوحيدة على الساحة السياسية، فهم من تولى توجيه الأحداث والسيطرة على الأرض، وتعبئة الناس وخاصة الشباب والمراهقين، وتضخيم قصة المرتزقة فقد اتخذوا من المسجدين الرئيسين في المدينتين مقرّا لعملياتهم، وبدأوا في إصدار الفتاوى والدعوة إلى الجهاد ضد النظام لكونه نظامًا طاغوتيًا كافرًا وأحلوا دماء كل من يرتبط بالدولة أو يقاتل معها..

وجدت العناصر المعادية للثورة الفرصة سانحة بدأت تُعد العدة لاستغلال أحداث مدينة البيضاء لإشعال شرارة الهجوم الأوسع الذى بدأ في مدينة بنغازي وتطور إلى مواجهات عسكرية دموية عندما حاول عشرات المتظاهرين اقتحام كتيبة الأمن في المدينة ومديرية الشرطة بعد أن أحرقوا كافة مراكز الشرطة والمؤسسات الأمنية الأخرى والمحاكم ومقارّ المؤتمرات الشعبية، فأدّى ذلك إلى مواجهات بين المهاجمين المتكونين أساسا من مجموعات الجماعة الإسلامية المقاتلة، الذين يحتمون بالمدنيين مع الجنود المتواجدين بالكتيبة ومديرية الأمن وهو ما أدّى إلى سقوط عدد من القتلى من رجال الأمن والجيش ومن المتظاهرين، وكانت مراسم دفن القتلى تشكل دائما مناسبة لتأجيج العواطف والتعبئة ضد الدولة، ومن المؤكّد أنه قد كان لوسائل الإعلام الخارجية مثل الجزيرة والحرة والعربية، تلك القنوات التي أنشئت خصيصا لمثل هذه العمليات المخططة في إطار مشروع "الفوضى الخلاقة" لبناء شرق أوسط جديد، نصيب الأسد من الحملة الإعلامية. إن عدد القتلى جميعا من أجهزة الأمن ومن المتظاهرين لم يصل إلى المائة إلا أن وزير خارجية إيطاليا فاجأ العالم بأن أعلن عن مقتل عشرة آلاف مدنى ليبي في بنغازى بعد يومين فقط من اندلاع الأحداث..

وفي يوم 17 فبراير انطلقت مظاهرة صغيرة في مدينة مصراتة ضمت بضع مئات من الناس تضامنا مع القتلى في مدينة البيضاء، إلا أن غرفة المتابعة الشعبية في المدينة كانت حريصة على أن لا تستخدم أيّ نوع من القوة ضد المظاهرة مهما كانت التطورات، لكن رصاصة طائشة مجهولة

المصدر، يعتقد أعضاء غرفة مصراتة جازمين أنها انطلقت من داخل المظاهرة، قتلت أحدهم وكان ينتمي إلى عائلة أبو شحمة، و في اليوم التالي حاول البعض استغلال مراسم الدفن لتنظيم أعمال تخريب إلاّ أن الغلبة والسيطرة كانت لمؤيدي ثورة الفاتح، وفشلت محاولاتهم في تنظيم عمليات ذات أهمية بالمدينة. واستمرت الحال إلى يوم 21 فبراير. وبدون أسباب واضحة مفهومة، صدرت توجيهات مشددة تقضي بسرعة سحب غرفة المتابعة من مدينة مصراتة، وتمكين المتظاهرين من الاعتصام السلمي وكُلف عبد الحميد أدْبيبَةْ بالإشراف على بناء سرادق في الميدان. أما القصد من وراء صدور تلك التوجيهات وأهدافها فأمر أترُكه للعارفين بها، وحقيقة الأمر أن المهندس سيف الإسلام وجّه بإتاحة الفرصة أمام اعتصام سلمي في مصراتة، ووجّه بعدم التعرض لهم بأية وسيلة ولو كانت سلمية مدنية، لكن الأمر خرج عن السيطرة أو ربما كانت خدعة ما انطلت على المهندس أو سُوّقت له بطريقة مختلفة حتى يتمكن المعارضون من تنفيذ مخططهم في مدينة مصراتة، وهكذا تداعت الأمور، بشكل سريع ومريع، إذ طورت الجماعات الإسلامية خطتها بسرعة البرق واقتحمت مراكز الشرطة والأمن التي كانت ممنوعة من استخدام القوة حتى للدفاع على نفسها وأمرت بإخلاء مقارّها وعدم التعرض للمتظاهرين مهما كانت الظروف، كما تم اقتحام معسكر حمزة والكلية الجوية، وتمت السيطرة على ميناء مصراتة الذي فتح الباب أمام التدخل الأجنبي وحوّل مصراتة إلى قاعدة مُهمّة في العملية الدولية المنسقة ضد ثورة الفاتح.

في مدينة الزاوية بدأت مناوشات بسيطة من بعض المراهقين تطورت بعد 20 فبراير إلى تظاهرة محدودة لم يتم التعرض لها من أحد لكن الإسلاميين استغلوها ونفذوا مخطط حرق مراكز الشرطة بعدما تأكدوا من أن التعليمات تقضى بعدم التعرض للمتظاهرين كما تمكنوا من الاعتصام في الميدان وسط المدينة واتخذوا من المسجد المقام به مركز قيادة وبدأوا في توزيع الأسلحة التي تحصلوا عليها من مراكز الشرطة أو تلك التي ربما تكون وصلت إليهم من قبل في إطار مراحل الإعداد للعمليات العسكرية ضد الدولة. وعند محاولة الدولة إخراجهم من الميدان قاوموا فسقط أربعة من القتلى دفنوهم في الميدان، يؤكد رجال الأمن أن أغلب المعتصمين من الغرباء عن مدينة الزاوية، ولم يتمكن حتى رواة ثورة فبراير أن يقدموا أولئك الأشخاص الذين اعتصموا بميدان الزاوية. كانت تلك فرصة ثمينة لتأجيج التظاهر ومن ثمة مهاجمة المعسكرات خاصة معسكر التجييش في بئر ترفاس، غير المحروس وانطلاق الأعمال المسلحة ضد الدولة..

كان حجم المظاهرات في كل الأحوال، محدودًا جدًا بالمقارنة مع الزحف على المساكن أو بمقارنتها مع الحراك الشعبي الكبير في تونس ومصر، ولم يتمكن المعارضون من إحداث حركة شعبية فعلية بالنظر إلى زخم التأييد الجماهيري الذي تتمتع به ثورة الفاتح، فلقد بدأت العمليات المضادة مساء يوم 15 فبراير، لكن تم احتواؤها وتفرقت. وانطلقت المسيرات المؤيدة للثورة في كل المدن والقرى وزحف عشرات الآلاف من الشباب في

حشود جماهيرية ملأت الميادين والشوارع ووصلت ذروتها بعد كلمة القائد وحديث المهندس سيف الإسلام يوم 20 فبراير.

لقد اعتمدت خطة مواجهةِ الأعمال العدائية على امتصاصها وعدم التعرض لها وتحريك مسيرات شعبية مضادة. ولقد حققت تلك الخطة نجاحا باهرا إلى يوم 20 فبراير وهو الأمر الذى ربما أعطى القيادة ثقة مفرطة في النفس، وطمأن المهندس سيف الإسلام بشأن وساوس المعارضين المندسين تحت عباءته وحاول القيام بعمل استعراضي ربما تسبب في إضاعة البوصلة.

كان التخوف من إمكانية استغلال المعارضة للمساجد في التحريض على الثورة إلا أن التطمينات والتعهدات التي قدمها أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة بأنهم ليسوا جزءًا من المخطط وأنهم لن يشاركوا فيه فسح المجال للمعارضين بالتفكير في آلية لاستغلال صلاة الجمعة في المساجد ودعوة الناس إلى لتظاهر بالتركيز على خطاب ديني تكفيري، خاصة وأن خطباء المساجد كانوا من الإسلاميين الذين أُفرج عنهم في إطار مشروع المراجعة الفقهية للفكر الجهادي لدى الجماعة الإسلامية برعاية المهندس سيف الإسلام، لكن الاستجابة لنداءاتهم كانت محدودة.

خصصت قناة الجزيرة والعربية والحرة والقنوات الأخرى جميع ساعات بثها لتغطية الأحداث في ليبيا وأنتجت برامج دعائية مملوءة بالأكاذيب حول مظاهرات هنا وقصف هناك، ونشرت أرقاما فلكية عن أعداد القتلى والجرحى، وكانت تعيد بث الصور المفبركة حتى تبدو وكأنها حقيقية، الليبيون وحدهم لم يصدقوا ذلك.

من جانب آخر لم تحظ الأحداث باهتمام إعلاميّ مناسب من إعلام الدولة الليبية الرسميّ، تماما كما ارتبكت أجهزة الأمن في التفاعل معها، ربما لسوء التقدير أو لثقة زائدة في النفس.

وحقيقة القول إن السيطرة الأمنية على كافة المدن كانت متيسرة بسهولة ودون حاجة إلى استخدام العنف لولا التخبط في إصدار القرارات وتناقض الجهات التي كلفت نفسها بإدارة الصراع وعدم التنسيق الجدّيّ بين مختلف الأجهزة. من ذلك أن مدينة طبرق على سبيل المثال شهدت مسيرات مؤيدة طوال الوقت، ولم يقتل فيها أيّ مواطن وكل القتلى كانوا من الشرطة الذين تعرضوا للهجوم بعد سقوط مدينة بنغازي، وكان بإمكان كتيبة الأمن وقوة الشرطة بسط سيطرتهما على المدينة وتأمين الحدود الشرقية لولا الأوامر الصادرة بسحبها وترك الأمر إلى قائد المنطقة الدفاعية الذي اتضح أنه كان جزءًا من المؤامرة فأعلن عن انشقاقه بمجرد تكليفه بالمهمة وانضمّ إلى حركة التمرد.

أما مدينة درنة فقد سيطرت عليها الجماعة الإسلامية بشكل مباغت بعد أن قتلت أعدادًا كبيرة من العناصر الثورية والأمنية والقيادات الشعبية ومثلت بهم بشكل بشع، وانهارت أجهزة الأمن في المدينة لكن تلك القوى ما كان بإمكانها التحرك خارج درنة لو صدرت تعليمات واضحة ببسط سيطرة الدولة.

ولم تشهد الزاوية خللا أمنيا جدّيا إلى اليوم الخامس من الأحداث ولم يستمع إلى تنبيهات ومطالب القوة الثورية بالمدينة التي كان يُمكن أن تنتزع زمام المبادرة لولا تعارضها مع التعليمات الصادرة إلى مدير الأمن بالمدينة.

أما مدينة الزنتان فانطلقت منها الاحتجاجات المنظّمة قادتها مجموعات إسلامية، وكانت قوة الدعم المركزي قادرة على القبض عليهم لولا التعليمات المشددة بسحبها وتكليف فريق للتفاوض مع المحتجين وتلبية جميع مطالبهم التي لم تكن محددة أساسا.

في مدينة مصراتة، كانت العملية منظّمة لكن غرفة العمليات أعدت برنامجا شعبيا ناجحا لمواجهة القوة المعارضة وتمكنت من السيطرة الشعبية المدنية على المدينة إلى يوم 20 فبراير عندما أمرت الغرفة بالانسحاب وكلّف عبد الحميد أدْبيبَة ببناء سرادق لتمكين المحتجين من الاعتصام الحضاري على رأي من أصدر التعليمات..

ربما كان تصور القيادة للأحداث يقوم على أساس أنها بسيطة وفي إطار تقليد ما يجرى في تونس ومصر ويمكن تجاوزها بإجراءات شعبية دونما حاجة إلى تدخل أمني قوي، ودون الاندفاع نحو إجراءات أكثر صرامة، وفقا لمنطق الانحناء حتى تمر العاصفة، وربما كان تصوّر البعض أنها فرصة لفرض برنامج " ليبيا الغد " الذي واجه رفضا ثوريا شديدا لعدم وضوح أهدافه ولطبيعة الشخصيات المُروّجة له..

يوم الخميس 17 فبراير تظاهر في مدينة بنغازي قرابة 500 شخص ضمن المظاهرات المؤيدة التي شهدتها المدينة أيام 15 و16 فبراير، فاندسّت في المظاهرة مجموعة من المتطرفين الإسلاميين، وعلى كوبري "جليانة" وقع إطلاق نار مفاجئ، ربما من أحد أعضاء الجماعة الإسلامية المشاركين في المظاهرة فأحدث حالة ارتباك شديدة داخل وحدات الدعم المركزي المصاحب للمظاهرة، قاد إلى إطلاق نار عشوائي، وهو ما تسبب في وقوع عدد أكبر من الضحايا وصل إلى قرابة خمس وفيات وأجّج إلى حد كبير غضب الجماهير، فاتُّهم قادة الأمن بإصدار الأوامر بقتل المتظاهرين. ووجدت أجهزة الإعلام المعادية مادة حقيقية استخدمتها بشكل سيئ، واستغلتها الدول الاستعمارية في تهييج الرأي العام العالمي ضد ليبيا واستُغلّ يوم الدفن في المقبرة الرئيسية في منطقة الهواري لتأليب المتظاهرين لمهاجمة مديرية الأمن الواقعة في طريق العودة من المقبرة واقتحامها وكذلك لمهاجمة كتيبة الفضيل أبوعمر التي لم تتدخل إطلاقا في التعامل مع الأحداث، طلب رئيس الغرفة الأمنية العليا ورئيس الغرفة الأمنية في بنغازي عبد الفتاح يونس الإذن باستخدام القوة في مواجهة الاحتجاجات التي أخذت طابعا مسلحا، إلا أن طلبه رُفض من قِبل القائد والفريق أبوبكر يونس جابر، وتقرر سحب أعضاء الغرفة المركزية الموجودين في مدينة بنغازي خاصة عبد الله السنوسي ومنصور ضو، كما طلب من الأستاذ الطيب الصافي المغادرة إلى مدينة طبرق، وكُلف الساعدي معمر القذافي بالتوجه إلى بنغازي ومعالجة المشاكل مع الشباب على اعتبار أن أسباب الاحتجاجات هي المشاكل التي يعاني منها الشباب في المدينة، ولكن النيّة كانت مبيّتة للتصعيد. ويوم

الجمعة، كان وقع التظاهر أشدّ وأكثر عنفا، وتمّت محاصرة كتيبة الفضيل أبوعمر بأعداد من المتظاهرين المسلّحين وجرت عدة محاولات لاقتحامها بتفجير أسطوانات غاز، كما تعرضت للهجوم بأسلحة من المباني المجاورة، فردت الكتيبة على إطلاق النار، وسقط قتلى وجرحى آخرون يُعدون بالعشرات..

في نفس اليوم حاولت سرية من كتيبة الصاعقة فكّ اعتصام قام به عشرات الأفراد في ميدان المحكمة، إلا أن أوامر صدرت إليهم بالانسحاب بالرغم من أن عدد المعتصمين لم يتجاوز العشرات. وقد تسببت تلك المحاولة في تصعيد التوتر، بشكل خطير وتهيأت الظروف لوقوع كارثة حقيقية، فاضطُر عبد اللّه السنوسي إلى العودة إلى بنغازي لأن الأمور أصبحت خارج نطاق السيطرة، لكن الزمام كان قد انفلت. وبدأ التفكير في تسليح أعضاء اللجان الثورية والحرس الثوري والمتطوعين من أهل المدينة للدفاع عن مدينتهم لكن التخوف من وقوع ضحايا أدّى إلى استقرار الرأي على أن ذلك قد يزيد في تفاقم المشكلة واكتُفيَ بتسليح عدد من الأشخاص ببنادق للدفاع عن النفس. وتجمع عدد منهم في معسكر 7 أبريل.

بدأ عبد الفتاح يونس وعبد اللّه السنوسي مفاوضات مع المتظاهرين لحل المشكلة سلميا ولتفادي مواجهة دموية ولتحقيق مطالب الناس، وكان مطلبهم المُعلن يتركز على ضرورة انسحاب كتيبة الفضيل أبو عمر من بنغازي، وتم التوصل إلى اتفاق مع السيد أسامة الصّلابي الذي كان يفاوض

باسم المتظاهرين وعبد الفتاح يونس على استلام كتيبة الصاعقة مقر كتيبة الفضيل التي ستنسحب من المدينة وتسليم أسلحتها. وافق القائدُ على المقترح، وصدرت أوامر إلى الكتيبة بتنفيذ التسليم والاستلام بين كتيبة الصاعقة وكتيبة الفضيل من خلال قيام وحدات من الصاعقة بدخول مقر كتيبة الفضيل، لكن نيّة الجماعات التي كانت تُوجّه الأحداث كانت متجهة إلى الاستيلاء على الأسلحة من الكتيبة. ولم تسِر الأمور وفقا للخطة المتفق عليها، إذ استغل بعض المتظاهرين دخول مجموعة من الآليات العسكرية من كتيبة الصاعقة إلى مقر كتيبة الفضيل واندفعوا معها تحت رماية من جهة مجهولة أحدثت حالة ارتباك وفوضى، وازداد إطلاق النار العشوائي وهو ما أدّى إلى دخول بعض المجموعات المسلحة وانسحاب الجنود والضباط المتحصنين داخل الكتيبة، وتمكن أعضاء الجماعة الإسلامية المندسون بين المتظاهرين من الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر..

في اليوم التالي انهارت الأوضاع في مدينة بنغازي وانسحبت القوى العسكرية المتواجدة في مطار بنينة وتم احتلال مديرية الأمن، واقتحمت العناصر المسلحة كتيبة الصاعقة واعتقلت عبد الفتاح يونس، وأُجبر على قراءة بيان تأييد لما سمي ثورة 17 فبراير. في مطار بنينة كانت تتمركز كتيبة أخرى، وفي ظل تلك التطورات أمرت بالانسحاب إلى مدينة سرت وهكذا أسقطت بنغازي. يقول من كان شاهد عيان إنه أمر أغرب من الخيال، فأضخم التظاهرات كانت لا تفوق بضع مئات، وأغلب المواطنين

كانوا يعلمون حقيقة المؤامرة وكانوا موقنين أنها سحابة عابرة، لكن الأمور سارت في اتجاه آخر. سيطر الإسلاميون على مراكز الأمن وأقاموا محاكم تفتيش وجلبوا كل العناصر الوطنية ونكّلوا بها، فقتل من قتل وأُجبر الآخرون على قراءة بيانات التأييد، وملئت المعتقلات بالمسجونين وبدأت عمليات التعذيب الوحشي لإرهاب الناس. قطع البعض أحياء أمام الجمهور وانتشرت فرق المراهقين المسلحين بعربات المضادات للطيران والآر بي جي والبنادق وعمت الفوضى بنغازي عدة أيام. انضم مصطفى عبدالجليل وزير العدل المكلف بمعالجة المشكلة في مدينة البيضاء إلى المتمردين وأعلن تشكيل ما سُمي المجلس الوطني الانتقالي.

وبعد سقوط بنغازي تمرد اللواء سليمان محمود في طبرق وأعلن الانضمام إلى المتمردين وسقطت مدينة المرج في أيدي الجماعات الإسلامية دون أيّ عمل عسكري، أما مدينة أجدابيا فقد شهدت عمليات كرّ وفرّ بين الأمن ومئات المتظاهرين المعتصمين في الميدان، لكن سقوط بنغازي أدّى إلى انسحاب كتيبة الأمن وسيطرة المتمردين على المدينة، واتخاذها مركز عمليات في وقت لاحق للهجوم جنوبا إلى الواحات وغربا إلى البريقة ورأس لانوف..

وفي يوم 20 فبراير التقى القائد بأمانة مؤتمر الشعب العام وطلب إليهم الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشة الوضع السياسي والتطورات الميدانية والبحث في سبل المعالجة، إلاّ أن تسارع الأحداث لم يترك مجالا لأعضاء الأمانة لتنفيذ تلك المهمة. ولم يكن

بالإمكان دعوة الناس لاجتماعات تحت تلك الضغوط الأمنية والإعلامية، ورأت الأمانة إرجاء الأمر إلى حين استتباب الأمن وعودة الهدوء..

وفي يوم 20 مساء خرجت مظاهرات في طربلس من مناطق وتاجوراء، وسوق الجمعة والسياحية، والدريبي وحاولت التوجه إلى الساحة الخضراء لكن قضت التعليمات بعدم التعرض لها. وقام شباب اللجان الثورية والحرس الثوري وأبناء القبائل بتأمين الساحة الخضراء ومنع المتظاهرين من الدخول إليها، ولم تكن تلك المظاهرات بالحجم الكبير الذي يشكّل تهديدا للأمن في العاصمة، لكن المتظاهرين قاموا بإحراق بعض الأماكن العامة لعل أهمها قاعة الشعب..

وكانت الحملة الإعلامية المركّزة والواسعة من عدد من القنوات وحديث وزير خارجية إيطاليا أن عدد القتلى تجاوز 10000، وتصريح وزير خارجية بريطانيا بأن ليبيا سقطت وأن القائد غادر إلى فنزويلا، وما سببته من ضجة، وتخريب شبكة الهاتف المحمول بالتشويش المتعمد مما أدّى إلى قطع الاتصال تقريبا بشكل كلّي أثارت مخاوف من إمكانية انفلات زمام الأمور، فاضطر القائد للخروج والحديث بقوة في خطابه الشهير الذى سيبقى نموذجا للتحدي والإصرار على المقاومة..

بعد حديث القائد انقلبت الوقائع رأسا على عقب فتلاشت المظاهرات المناوئة المحدودة وانطلقت زحوف جماهيرية مؤيدة للثورة مالئة شوارع طرابلس وميادينها، وخرجت الجماهير التي وجدت في كلمة سيف الإسلام

أيضا توضيحا لموقفه الذى كان يشوبه الغموض بسبب قيام العناصر المحسوبة عليه بالتآمر على الثورة، كما عمقت قاعدة للتحدي لدى الليبيين وكان ذلك إيذانا ببدء المواجهة. وغصت السّاحة الخضراء بمئات آلاف الشباب يردّدون شعارات التحدى والاستعداد للمواجهة، وأوضحت أن الجماهير الليبية في المنطقة الغربية واعية بحقيقة المؤامرة ولم تنل منها الحملات الدعائية المحمومة. في تلك الليلة كنت وبعض الإخوة نستمع إلى حديث المهندس سيف الإسلام من جملتهم الدكتور عبد القادر البغدادي والمهندس سليمان الكيلاني والأستاذ عمار اللّطيف والشهيد إبراهيم علي والشهيد الأخ العزيز سعيد راشد رحمهما الله. خرج المهندس سعيد منتشيا بكلمة المهندس سيف وكأنها رفعته من الأرض إلى السماء. كان رحمه الله عاطفيا إلى أبعد الحدود، خرجتُ بعده بوقت قليل مع الأخ الشهيد عبدالقادر البغدادي، أمام جزيرة الدوران كان مشهدا عظيما.. . مئات آلاف الشباب، والرايات الخضراء، وأصوات الرصاص معلنة التحدي. في صباح اليوم التالي أيقظني فجرا اتصال من الدكتور راشد صالح راشد سألني: أين عمي سعيد يا عمي؟ قلت له : كيف؟ ألم يرجع إلى البيت؟ قال :لا. وقالوا لنا إنه استُشهد. استغربت السؤال ولم يخطر ببالي أن يد الموت كانت قد انتزعته وهو في قمة لحظات الانتشاء بساعة التحدى المجيدة، اتصلت بالشهيد الدكتور عبد القادر مستفسرا فاجأنى أن المهندس أصابته رصاصة عند جزيرة الدوران وأنه استُشهد وابنه البطل حمزة. كان خبرا مؤلما. اتصلت بالأخ عبدالله السنوسي الذي أكّد الخبر وقال: لا تحزن فربما قدَره أفضل.. . أن لا يشهد أحداثا أكثر إيلاما..

ساهمت الحركة الشعبية القوية في مساعدة الأجهزة الأمنية على تدارك الوضع وإعادة السيطرة، وتنادى آلاف المتطوعين لحمل السلاح للدفاع عن الثورة، كما التحق أعضاء الأجهزة الأمنية والحرس الشعبي والحرس الثوري بأعمالهم.

بعد أن تم تثبيت الوضع الأمني في طرابلس بدأ التفكير في إعادة السيطرة على المنطقة الشرقية، بالرغم من استمرار بعض المحاولات البسيطة لتنظيم تظاهرات محدودة في بعض المناطق، خاصة تاجوراء وسوق الجمعة والتي سرعان ما كانت تتم السيطرة عليها دون الحاجة إلى مواجهات، بواسطة تحريك الجماهير الشعبية وتدخّل الدعم المركزي والحرس الشعبي في بعض الأحيان. ولقد ساهم ذلك في تأمين مدينة طرابلس واستقرارها وربما أعطى رسالة خاطئة للقيادة بأن الأمور يمكن معالجتها بنفس الآلية..

لم تكن محاولات التظاهر في زليتن وغريان والخمس مؤثرة وتم احتواؤها بسهولة. أما بقية المدن في كل الجنوب والغرب فقد شهدت مسيرات مؤيدة للثورة ولم تشهد أيّة عملية إخلال بالأمن، وشكلت أساس الرصيد الشعبي في حشد القوة التي واجهت الناتو وحلفائه لمدة 8 أشهر..

تمكن المتمردون من السيطرة على مدينة زوارة ولكنهم سرعان ما أُخرجوا منها بعد تدخل عسكري من الجحفل في زوارة وكتيبة أمن العسة..

لا شك في أن تطور الأحداث المتسارع في منطقة برقة وسقوطها في أيدي المتمردين أدّى إلى إرباك شديد لدى القيادة. فبعض الاتجاهات كانت تدعو إلى الحسم العسكري والأمني، وكانت تجد لخطابها آذانا صاغية. طُرحت فكرة تدمير مخازن الأسلحة بالقصف الجوي حتى لا تُستغل من قبل العصابات المتطرفة، فنُفّذت عمليات لقصف مخازن الرجمة وأجدابيا، لكنها أدت إلى مفعول عكسي تمثل في رد فعل دولي قوي ومعارض، وإلى عدم التمكن من تفجير الذخائر. من ناحية أخرى اتخذ الإعلام المعادي تلك الغارات ذريعة للقول بأن المدن الليبية تُقصف من الجو، وفي غياب توضيحات كافية من الدولة وجدت تلك الادّعاءات آذانا صاغية لدى كثير من الدول والأفراد، وربما كانت سببا مباشرا في تأجيج الرأي العام العربي والدولي ضد الثورة، كما كانت ذريعة قويّة للتدخل الأممي فأُحيل الأمر إلى المنظمات الدولية وتم بشكل مفاجئ اتخاذ مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة قراره الشهير بإدانة ليبيا، دون أي تحقيق، بارتكاب مذابح ضد المدنيين استنادا إلى تقرير كاذب أعده علي زيدان وسليمان أبو شويقير بدعم ودفع من الدول الاستعمارية وهو الذي كان أساسا لكل التداعيات اللاحقة. لم يُتَح للجماهيرية التعبير عن موقفها ولا حتى توضيحه، ولم تُمكّن من فرصةٍ للرد على الاتهامات الموجهة خاصة بعد أن انشقّ مندوبُها في المجلس بتحريض من الدول الغربية وإغراءات مالية كبيرة من الدول التي كانت وراء المؤامرة، وضمّ صوته إلى الأصوات التي نادت بإدانة الدولة التي يمثلها، واتضح لاحقا وحسب روايات شلقم، أحد أهم أدوات المؤامرة على ليبيا، أن ذلك كان ضمن عملية مرتبة مسبقا مع مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة..

في ذلك الوقت أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة قرارا بتشكيل لجان من المختصين في المجال الإعلامي والسياسي لمتابعة التطورات وإعداد الخطط للتعامل مع الأحداث. ولم تتمكن اللجنة الإعلامية التي كنت أحد أعضائها من أداء مهامها بسبب سرعة تلاحق الأحداث بشكل دراماتيكي وما تتطلبه من وقت وإمكانات لمتابعة التطورات والرد عليها وهو ما لم يكن متوفرا لدى اللجنة، وأدّى إلى استمرار المواجهة الإعلامية بنفس الوتيرة السابقة..

قدّمت اللجنة السياسية قراءات مهمة في الاحتمالات المختلفة لكنها لم تقترح تدابير إجرائية تُنفّذ على الصعيد الميداني واكتفت بتقييم الأوضاع وتقديم الاقتراحات خاصة وأنها ضمّت نخبة من خيرة الدبلوماسيين الليبيين من أمثال المهندس جاد الله والأستاذ عبد العاطي العبيدي والأستاذ عمار اللطيف والأستاذ أبوزيد دوردة وغيرهم..

عندما تحدث السيد عبد الرحمن شلقم في بداية الأحداث إلى إحدى القنوات المعادية اتضح للكثيرين أنه يضمر شرّا وأنه يبيّت أمرا خطيرا، لكن القائد والمهندس سيف الإسلام لم يساورهما أدنى شك في إخلاص الرجل وأمانته. اتصل به القائد وطلب منه العمل مع الأمين العام للأمم المتحدة لتوضيح الموقف والمطالبة بلجنة تحقيق محايدة والتزام ليبيا بالتعاون معها، وخول له اتخاذ التدابير الضرورية لأية معالجة.

بعد كلمته الشهيرة أمام مجلس الأمن التي شكلت سابقة تاريخية في الخيانة وعدم الأمانة في تاريخ الأمم المتحدة، عندما طالب مندوب دولة ما

بتدخل قوة أجنبية في الشؤون الداخلية لبلاده رغم تعارض ذلك مع مهمته وميثاق المنظمة، لقد استند عبد الرحمن شلقم في مرافعته أمام مجلس الأمن على افتراءات سواء منها تلك التي من صنع خياله أو من خلال معلومات مضللة من جهة ما أو تحت تأثير الحملة الإعلامية التي قادتها دويلة قطرعبر قناة الجزيرة. لقد ذُهل الجميع وأصابت الصدمةُ أصدقاءَ شلقم قبل أعدائه، لأنه تجاوز كل الحدود ودخل في اللامعقول.. كنت صُدفةً مع صديقه المرحوم الدكتور عبدالقادر البغدادي الذي لم يستوعب ما يطرحه شلقم إلى درجة أنه قال لي من هول الصدمة: لا أدري هل أنا بصدد مشاهدة فيلم أم تُراني في حلم أم أن الناس يتلوّنون فعلا مثل الحرباوات. لابد أن في الأمر شيئا ما. كان يردد: هذا ليس عبد الرحمن، إنه قد يختلف معنا في التقييم لكن لا يمكنه أن يذهب إلى هذا الحد. كان الدكتور عبدالقادر يبدو وكأن حالة هذيان قد أصابته. لقد علّمتني مهنتي أن أقرأ ما يخبّئ الناس خلف ظاهر وجوههم. كانت إحدى اختلافاتي القليلة جدا مع صديقي الودود عبد القادر البغدادي تدور حول شخصية عبد الرحمن شلقم. كنت أعرف أنه منافق وممثل بارع وكاذب من الطراز الأول، وكان للشهيد رحمه الله رأي مخالف. أخذ هاتفه المحمول واتصل بعبد الرحمن شلقم في أمريكا وأعتقد أن المكالمة لابد أن تكون مسجلة ومفرغة في دائرة ما من دوائر الدولة. لقد بدأت دموع الدكتور عبد القادر تنهمر وهو يتحدث مع شلقم، استمعت إلى الحديث كاملاً، كان الدكتور عبدالقادر يستمع إلى توضيحات شلقم، ثم يشرح له بعض الأمور كما يراها. قال له: هل تتصور يا عبد الرحمن أن يأمُر القائد بقصف طرابلس بالطائرات، هل يمكن أن

يخطر ببالك مثل هذا الأمر. وحَسَب ما أفادني الدكتور عبد القادر كان الرّد من الطرف الآخر للهاتف: لقد كنت تحت تأثير مخدر. تمنيْت الموتَ قبل أن أقول ما قلت لكن في الجلسة القادمة سوف أصحح الأمر، ولسوف ترى، ولن أسمح باتخاذ أيّة إجراءات ضد ليبيا. سألت الدكتور عبدالقادر البغدادي - وهو إنسان عاطفي قتلته العصابات المسلحة بدم بارد بعد أن ألقت القبض عليه إثر سقوط طرابلس في قبضتهم -:لماذا تلك الدموع وأنت تتحدث مع صديقك شلقم؟ قال: لقد تأثرت من بكائه وندمه، وإن لم يكن يتوقع تلك النتائج من كلمته تلك وأنه ربما أساء الأدب..

كان الدكتور عبدالقادر على يقين بأن شلقم سوف يتراجع عن موقفه ويصحح ما اقترفه من خطإ لكن كانت الصدمة شديدة على صديقي المرحوم الشهيد الدكتور عبدالقادر البغدادي عند سماعه لمداخلة عبدالرحمن شلقم والتي لم تشهد لها أروقة مجلس الأمن وأرشيفه مثيلاً.

بعد صدور القرار الجائر 1970 بشكل مستعجل ودون أية أسانيد قانونية أو سياسية أو أخلاقية، فُتح الطريق أمام تدويل الأحداث في ليبيا وكان بالإمكان احتواؤها وتجاوزها دون الحاجة إلى ذلك العدد الكبير من الضحايا وذلك الكم من الدمار الذي أتى على البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحولت ليبيا بشكل دراماتيكي إلى ساحة لمعركة مريرة وقاسية شاركت فيها أطراف متعددة لتصفية حسابات ما مع ثورة الفاتح من سبتمبر.

بعد فوات الأوان، صدر قرار بإعفاء عبد الرحمن شلقم من مهمة مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة، لكن الخطة المحكمة للتدخل في ليبيا كانت تقضى بحرمان ليبيا من التحدث إلى العالم وكشف الأكاذيب وتوضيح الحقائق، خاصة في المحافل الدولية وأن يبقى مقعد ليبيا في المنظمات الإقليمية والدولية شاغرا. فجُمّدت عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية ولم يُسمح لأمين الشؤون العربية المهندس عمران أبو كراع حضور اجتماعات مجلس الجامعة ولم يتمكن المندوب المعيّن لدى الأمم المتحدة الدكتور علي التريكي من الحصول على تأشيرة الدخول إلى أمريكا بالرغم من أنه كان منذ شهور قليلة يشغل وظيفة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن الحملة الإعلامية المكثفة والمحبوكة التي استخدمت فيها ماكينة إعلامية دولية ضخمة، وسرعة تطور الأحداث في المنطقة الشرقية ودراماتيكيتها، وسرعة صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية وقرار مجلس الأمن زادت من ارتباك الخارجية الليبية. لقد كان موسى كوسا على يقين من أن الغرب وحلفاءهم اتخذوا قرارا لن يتراجعوا عنه بتصفية الثورة والقضاء عليها، وتصفية القائد وأن الفرصة صارت سانحة لتنفيذ ذلك القرار. وأَعتقد شخصيا أن ذلك كان السبب الرئيسي في ارتباك الخارجية الليبية وتدهور معنويات كوسا الذى كان تائها طيلة الأزمة، وربما يبحث عن سبل لهروبه أكثر من بحثه في وسائل العمل الدبلوماسي..

لقد كان قرار مجلس الأمن، إضافة إلى الحملة الإعلامية المتصاعدة، بمثابة ناقوس الخطر الحقيقي الذي نبّه القائد، فبعد سلسلة اللقاءات

المتواصلة مع الفعاليات الشعبية قبيل الأزمة وأثناءها والتي حاول القائد خلالها التنبيه إلى المخاطر التي يمكن أن تنتج من جراء انجراف ليبيا في ما سمي الربيع العربي، بدأ التفكير الجدّي في استخدام الحسم العسكري والتعامل مع الأحداث بجدية وحزم. تَمّ استدعاء الحرس الثوري والحرس الشعبي، واستُنفرت القوات المسلحة، وصدرت الأوامر بتجريد المدن المحتلة من العصابات خاصة منها الزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة، وبدأت العمليات العسكرية. لكن العصابات المسلحة كانت مستعدة، وتمكنت من استغلال المدنيين دروعًا بشرية مما جعل استخدام القوة أمرا صعبا كما استغَلّت ذلك في تصعيد الضغط الإعلامي والسياسي الخارجي ووجدت في ذلك فرصة لطلب الدعم العسكري متذرّعة بمبررات إنسانية كما استخدمته غطاءً لدعوة قوات من دول مختلفة بأشكال سرّية، بالرغم من هشاشة المجموعات المسيطرة على بعض المدن في المنطقة الغربية، إلا أن التركيز كان على أهمية السيطرة على المنطقة الشرقية.

كان القائد يعتقد أنه يمكن استعادة السيطرة على المنطقة الشرقية عن طريق مسيرة شعبية سلمية تضُم مئات الآلاف من الناس، على غرار تجريدة حبيب التاريخية المشهورة حين استخدم يوسف باشا مسيرة شعبية لدعم القبائل المناصرة له في الشرق ضد القبائل الثائرة ضد الترك خاصة الجوازي وأولاد على، كانت توجيهات القائد واضحة ومحددة وضدّ محاولة استعادة الدولة سيطرتها على برقة بالقوة، مع التركيز على الحراك الشعبي المدني السلمى. تم الاتصال بالقبائل في المنطقة الغربية والوسط والجنوب

لتنظيم الحملة الشعبية، وتشكّل فريق عمل برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ومنسق القيادة الشعبية الاجتماعية بمنطقة النواحي الأربع. وكان التفكير في مسيرة مليونية من الرجال والنساء إلى برقة تسعى لنزع أسلحة المليشيات المسلحة سلميا، لكن بعضهم طرح تنظيم لقاء قبلي كبير في مدينة سلوق يضم أعيان المنطقة الشرقية الغربية والجنوبية ومشايخها للبحث في سبل معالجة المشكلة، لكن ذلك المقترح لم يَرَ النور بسبب إصرار القائد على تسيير مسيرة شعبية كبيرة إلى بنغازي واحتلالها سلميا معتقدا أن العصابات المسلحة لن تتهور وتطلق النار على مواطنين مدنيين، وأن منتسبي القوات المسلحة والأمن في المنطقة الشرقية سوف يلتحمون مع المسيرة عند وصولها ويُعيدون الأمر إلى سالف ما كان عليه ويفرضون سيطرة الدولة..

من جانب آخر كان هناك إصرار من العسكريين وبعض أبناء القائد على ضرورة استرجاع المنطقة الشرقية بالقوة وعدم التساهل في الأمر خاصة وان المتمردين استغلوا صدور قرار مجلس الأمن واحتلوا مدن البريقة ورأس لانوف واقتربوا من مدينة سرت بما يعني إمكانية فصل إقليم بَرقة من الناحية العملية. انتهى الرأي إلى إمكانية العمل في خطين متوازيين هما : استمرار تنظيم المسيرة الشعبية كعمل سلمى مدني، وإعداد قوة مسلحة لاستعادة السيطرة على المنطقة الشرقية. تولى الدكتور الشهيد المعتصم بالله القذافي قيادة قوة لتحرير مناطق النفط وتأمينها، وبالفعل تمكنت تلك القوة في أيام قليلة من إعادة سيطرة الدولة على مدن رأس لانوف والبريقة وأجدابيا والزويتينة ووصلت إلى مشارف مدينة بنغازي.. .

وتعثر التحضير للمسيرة السلمية بعض الشيء بسبب الظروف المادية وانشغال كثير من القيادات بتأمين مناطقهم، لكن الفكرة بقيت متداولة، واستمرت اللجان المُشَكّلة من مشائخ وأعيان قبائل المنطقة الغربية والجنوبية تعمل. ونظمت في وقت لاحق مسيرةُ لمّ الشّمل إلى برقة لكن تعرضت لها المليشيات وأطلقت عليها النار في منطقة بن جواد. ثم تواصلت المسيرات إلى البريقة فترة طويلة متألّفة من شرائح مختلفة. وفي وقت لاحق، نهاية شهر مايو، نُظمت مسيرة سلمية من قبائل المنطقة الغربية إلى مدينة مصراتة واعتصمت في منطقة الدافنية والكراريم إلى حين سقوط طرابلس.

.. كانت الشعارات التي رفعتها الجماهير في المسيرات الشعبية للمّ الشمل، تطالب بحقن دماء الليبيين ومناهضة التدخل الأجنبي و كانت تدعو إلى اللُّحمة الوطنية وتطالب بدور للقبائل والتعامل مع الأحداث..

كان كثير من القيادات الثورية والعسكرية يظنون أن مصراتة لا تشكّل مُشكلة جدّية وأن السيطرة عليها مُتيسّرة في أيّ وقت. ولذلك ربما تُركت دون تدخّل جدّي فترة طويلة، لكن الهجوم الذى شنه المتمردون في مصراتة على معسكر حمزة التابع للجيش والاستيلاء على كمّية من الأسلحة أوضح أن مصراتة مُشكلة حقيقية وتحولت إلى قاعدة لزعزعة الأمن في مدينتي الخمس وزليتن، لكن الهجوم الذي شنه المتمرّدون على القاعدة الجوية كان السبب الرئيسي في القرار بضرورة استردادها بالقوة، غير أن المتمردين كانوا قد وضعوا خطة دفاعية مُحكَمة لم تتمكن

القوات المسلحة من اختراق تحصيناتها وتكبدت خسائر بشرية بعد محاولة الاقتحام الأولى، واكتفت بمحاصرة المدينة وقصف مواقع المتمردين عن بعد، وهو ما تم استغلاله إعلاميا فوجد الغرب في مدينة مصراتة نقطة ضعف مُهمّة لضرب الثورة وإنجاح المخطط، كما تسابقوا إلى دعمها بكافة الوسائل، كما تمّ تضخيم معاناة المواطنين في مصراتة لاستدرار التعاطف الشعبي. و تمّ استغلال الميناء البحري وميناء مصنع الحديد والصُّلب لدعم المتمردين بالسلاح والرجال من قِبل المتمردين في المنطقة الشرقية وقطر وتركيا وفرنسا. وأنشئت غُرف عمليات في المدينة اشترك فيها خبراء من دول الناتو قبل إعلان الناتو التّدخّل الرسمي في ليبيا.

شنت القوات المسلحة هجوما قويا على المليشيات المسلحة التي احتلت بن جواد والبريقة ورأس لانوف وتمكنت من تحريرها من قبضتهم في وقت قصير جدا وانتقلت إلى الشرق فحررت ميناء الزويتينة وأجدابيا وقمينس دون مقاومة حقيقية من العصابات المسلحة..

دفعت النجاحات المتسارعة التي حققتها القوات المسلحة على المحور الشرقي ووصولها إلى مشارف بنغازي الدولَ الغربية إلى ضرورة التدخل المباشر لتفويت الفرصة على الدولة والحيلولة دون استعادتها زمام الأمور في المنطقة الشرقية، فكثفت من هجومها الإعلامي وصورت للعالم كما لو أنّ مذابح بشرية تنفذ في المنطقة. وبدأت في إعداد العُدة لإصدار قرار دولي يتيح التدخل الأجنبي فقام السيناريو على أن يدعو مجلس جامعة الدول العربية

مجلس الأمن إلى ضرورة إصدار قرار بفرض منطقة حظر جوي حتى لا تتمكن القوات المسلحة الليبية من استخدام سلاحها الجوي في المعارك ضدّ العصابات المسلحة.

وكان قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ يوم الخميس 17 مارس 2011 الذي مُرر بضغوط وخدع غربية مُريبة ذريعة كافية للبدء في تنفيذ عمليات عسكرية دولية في ليبيا لإسقاط النظام وليس لحماية المدنيين كما كانت تنصّ على ذلك مبررات القرار.. قبل صدور القرار بساعات قام الطيران الفرنسي بقصف جويّ عنيف لكافة مواقع القوات المسلحة التي كانت تستعد لاستعادة السيطرة على بنغازي، كان هجوما جويا مباغتا وقويا أدّى إلى مقتل أعداد كبيرة من الجنود، وتسبّب في انسحاب غير منظّم للقوات من أطراف مدينة بنغازي، والطريق الصحراوي أجدابيا طُبرق، حيث كانت القوات على مشارف طُبرق. استغل المتمردون هجوم الناتو وبدأواهجوما مضادا لإعادة احتلال أجدابيا ورأس لانوف، ووصلوا ثانية إلى بن جواد، وبدأوا يُعدّون العُدة لمهاجمة سرت من الجهة الشرقية، إلاّ أن القوات المسلحة تمكنت من إعادة ترتيب دفاعاتها في وقت قياسي وبدأت هجوما جديدا استردت به رأس لانوف والبريقة وتحصنت بها إلى حين سقوط طرابلس. لقد كانت معارك البريقة اليومية لمدة تزيد عن ثمانية أشهر ضد العصابات المدعومة بمرتزقة من السودان ومصر وتونس وقطر والأردن والإمارات، وبمساندة قوية ومكثفة من قوات الناتو الجوية والبحرية وعمليات طيران الأباتشي ضد الآليات والأفراد، ملحمةً بطولية سيسجّلها

التاريخ الليبي وسيذكر أبطالها وقادتها بكلّ فخر واعتزاز. لقد تمكنت القوات المسلحة الليبية في البريقة من تنفيذ خطط تعبوية مُبتَكَرة وتمكّنت من صدّ كافة الهجمات وتدميرها بالرغم من موقع القوات الليبية المكشوف وما كان للقوات المعادية من تفوق تكنولوجي هائل..

مع بداية شهر أبريل استقرت المنطقة الغربية إذ تم مع نهاية شهر مارس، تحرير مدينة الزاوية من أيدي العصابات التي تحصنت بمسجد بوسط المدينة، واستمر حصار مدينة مصراتة، مع مناوشات متقطعة استغلها المتمردون في تعزيز استعداداتهم واستقدام قوة بشرية وأسلحة من قطر والأردن وتركيا وخبراء فرنسيين وأمريكان وإنجليز وتجنيد المرتزقة الإسلاميين..

استمر حصار المتمردين في جبل نفوسة، ونالوت والزنتان وجادو والرجبان، كما استقر الوضع الدفاعي شرق الزنتان مع بعض الكرّ والفرّ، في ذلك الوقت، تصاعدت الدعوات الداخلية لوقف الاقتتال. طرح القائد فكرة عقد ملتقى موسّع للقبائل الليبية في المناطق التي تخضع لسيطرة الدولة ودعوة وفود من قبائل المنطقة الشرقية ومصراتة والجبل الغربي. وفي يومي 5 و6 مايو 2011 انعقد أول وأوسع لقاء لمشايخ القبائل الليبية وأعيانها وكان التحضير له قد انطلق مع منتصف شهر أبريل. ناقش الملتقى أربعة محاور رئيسية أهمها حقن دماء الليبيين، والحفاظ على اللحمة الوطنية، ورفض التقسيم، ورفض التدخل الأجنبي. حضرت بعض الوفود الأجنبية من تونس والجزائر ومالطا وبعض الشخصيات المُحبة للسلام

من أوربا وأمريكا وسفراءُ الدول المعتمدون في ليبيا. كان الخطاب السائد في المؤتمر مؤيدا لثورة الفاتح وقائدها بشكل واضح وحاسم ولم يقبل المجتمعون الحلول الوسطى وأصرّوا على ضرورة استمرار المقاومة حتى النصر. أثناء انعقاء المؤتمر مساءَ اليوم الأول شهِدت طرابلس قصفا عنيفا ضرب أحياء قريبة جدا من خيمة انعقاد الملتقى وهو ما زاد من درجة الحماس وانطلق الشيوخ في مسيرة راجلة إلى باب العزيزية تعبيرا عن تحدّيهم للقصف ودعمهم للقائد واستعدادهم للدفاع عن بلادهم كلّفهم ذلك ما كلّفهم. كانت قرارت المؤتمر واضحة ومحددة لكنه لم يضع آليات عملية محددة لتنفيذ قراراته باستثناء اختيار لجنة تنسيق من مختلف قبائل المناطق تتألف من 150 عضوا واختيار أمانة عامة من 20 عضوا اختير الشيخ علي الأحول أمينا عاما لها.

لقد كانت أولى مهام مؤتمر القبائل البحث عن حل سياسي وطني من خلال تنظيم حوار وطني شامل بين جميع مُكوّنات الشعب الليبي للبحث في الأزمة من حيث الأسباب والمعالجات الممكنة، وتأسيس آلية اجتماعية تتمكن من تطبيق ما يُتفق عليه ومتابعته لتشكل جسما بديلا لما أُطلق عليه اسم" المجلس الوطني الانتقالي" في بنغازي والعمل مع مؤسسات الدولة متمثلة في مؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة لوضع الحلول المناسبة والجريئة لتجاوز الأزمة..

وبالرغم من أن القائد كان حريصا على عدم الموافقة على أيّة مبادرة لا يكون مؤتمر الشعب العام أداة وحيدة لتنفيذها باعتباره يضم جميع

المواطنين الليبيين وأنّه الجهة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تتحدث باسمهم، فإنه وافق دون تحفظ على قرارات مؤتمر القبائل ووجه اللّجنة الشعبية العامة وأمانة مؤتمر الشعب العام بضرورة دعمه، وتمكين أمانة الملتقى من تنفيذ قراراته..

ولا شك في أن الملتقى العام للقبائل الليبية نجح بشكل كبير في حشد دعم معنوي ولوجستي للدولة حتى تتمكن من مواجهة المرحلة القادمة، كما نجح في إعادة تعريف الصراع على أساس أنّه عدوان خارجي يستند إلى قوى داخلية لها مطالب مشروعة في بعض الجوانب. وعقب الانتهاء من ملتقى القبائل العام، انتظمت لقاءات خاصة بكافة قبائل المنطقة الغربية والجنوبية بشكل مستمر، وتكوّن فريق عمل من أعيان المنطقة الشرقية المقيمين في طرابلس للعمل على تنفيذ توجهات مؤتمر القبائل العام..

في نفس الوقت استمرت دعوات القائد إلى التحرك الشعبي السّلمي لاحتواء التمرد من خلال زحف أعداد كبيرة من المواطنين على المناطق التي يُسيطر عليها المتمردون وتحريرها وافتكاك السلاح منها. ولعل ذلك كان وراء القرار بسحب قوات الشعب المسلح من مدينة مصراتة في بداية شهر مايو، والاكتفاء بمحاصرتها وتسليم الأمر إلى قبائل زليتين وورفلّة وقماطة لمعالجة الأمر من خلال الحوار، توجّهَ وفد من قبائل قماطة إلى مدينة مصراتة للبحث عن حلول. كما قام وفد من قبيلة المقارحة بمحاولة ترتيب لقاء بين قبائل مصراتة وورفلّة، لكنّ اشتراط مصراتة أن يتم اللقاء في مدينة مصراتة وتخوّف ورفلة من إمكانية قيام العصابات المسلحة باختطاف

الوفد حالت دون استكمال المُهمّة. و قام الطيب الصافي من جانبه، اعتبارا لعلاقاته مع بعض قيادات مصراتة، بمحاولة البحث عن حلول سلمية تُجنّب المدينة وليبيا مزيدا من إراقة الدماء، كما حاول سليمان الشحومي البحث عن حلول مشابهة والتقى في شهر يونيو مع سليمان الفورتيه في تونس ونقل اقتراحا عمليا لحلّ المشكلة يتمثل في إنهاء العمليات العسكرية من الطرفين، والاعتراف بمجلس مصراتة المحلي، وفتح الطريق الساحلي، ورفض التدخل الأجنبي خاصة القَطَري والفرنسي. وعندما عرض الأمر على القائد وافق على المقترح بصفته خطوةً لتمكين جماهير مصراتة من التعبير عن آرائهم، إلا أن الفورتيه تراجع عن الموافقة ولم تَرَ الخطة النور.

تم تشكيل لجنة تتولى تعبئة الجماهير لتنظيم مسيرة ضخمة إلى منطقة مصراتة. وفعلا تجمّع عشرات الآلاف من الليبيين المدنيين في منطقة الدافنيه وتاورغاء، ولكنّ الناتو والمتمردين لم يتركوا لهم فرصة للتقدم بأية وسيلة، ولم يترددوا في قصفهم، ولقد قدموا، أثناء فترة اعتصامهم أعدادا من الشهداء.

لقد ساهم ملتقى القبائل مباشرة في الإعداد لتلك المسيرات الشعبية التي تواصلت شهورا تعبيرا عن أن الشعب الليبي يرفض المؤامرة ولا يرى سبيلا للحل سوى التفاهم السلمي.

كما استمر المخطط الأول المتمثل في تنظيم مسيرات شعبية كبيرة إلى المنطقة الشرقية، وتنظيم حشود بشرية تعتصم في المواقع النفطية، في مناطق البريقة ورأس لانوف للحيلولة دون تدميرها من قِبَل قوات الناتو.

في وقت لاحق من شهر يوليو بدأ العمل على تنظيم مسيرات شعبية كبيرة إلى الجبل الغربيّ لمحاولة استعادته سلميا، لقد كانت شهور مايو ويونيو ويوليو حافلة بالحَراك الشعبيّ، إذ شرعت كافة القبائل تقريبا في عقد ملتقيات لها في قاعة الاجتماعات الجانبية (الخيمة) في غابة النصر، لكنها على ما يبدو كانت أقرب إلى المهرجانات الخطابية منها إلى الاجتماعات العملية، ولم تتمخض عن قرارات حقيقية و لا آليات تعبئة عملية لتلك القبائل مع تأكيدنا على وطنية القائمين على تنظيم تلك اللقاءات والمهرجانات وجدّيتهم وخصالهم. ولعل من أهم إنجازاتها تلك المسيرات المليونية الضخمة التي شهدتها المدن الليبية في شهر يوليو والتي لم تسجّل سابقة لها في التاريخ الوطني الليبي، بدءًا بمليونية طرابلس التي فاجأت الجميع وفاجأت الصديق قبل العدو، والتي عَقِبتها مباشرة مليونية سبها التي كانت هي الأخرى مفاجأة بكل المعاني، فلقد اجتمع كافة سكان الجنوب في مدينة سبها في حشد مهيب، ثم كانت مسيرة التحدي في الزاوية وبعدها مليونية زليتن والخُمس والعجيلات وترهونة والعزيزية، أما سِرت وبن وليد فلقد خرجت عن بكرة أبيها..

في طرابلس نظّم سكان أبوسليم مليونية خاصة بهم عَقِبتها مليونية الهضبة الشرقية التي تضم أغلبية سكان طرابلس، لقد شدّت تلك الزحوف البشرية من عزم القيادة ودفعتها إلى مزيد التحدي كما ساهمت في رفع الروح المعنوية للمواطنين لتجاوز آثار الحصار الجدّي ولا سيّما النقص الحاد في الوقود وانقطاع التيار الكهربائي.

لقد كانت تلك الأنشطة الجماهيرية بمثابة الإعلان العملي عن وجود ملتقى القبائل الليبية، وقدرته على تحريك الشارع الليبي وأحقّيته بتناول الأزمة الليبية والبحث في حلها، لكن قرارًا خارجيا كان قد اتخذ بعدم الموافقة على الدخول في أية مبادرات جِدّية للحل السلمي في ليبيا، فرفض ما سُمّى المجلس الانتقالي الوطني الذي يجهل الليبيون، بما فيهم من يخضعون لسيطرته، أسماء أعضائه الذين اكتنفتهم السرية حتى بعد حله، ولا يعرف أحد من شكّله وما شرعيته. رفض ذلك المجلس الغامض الاعتراف بملتقى القبائل، ولم يقبل التعامل مع نتائجه بل عمد إلى محاولة تنظيم برامج مشابهة بعقد لقاء لبعض زعماء قبائل المنطقة الشرقية، ومحاولة تأسيس قاعدة قبَلية إلاّ أن جميع محاولاته باءت بالفشل الذريع.

وكانت تلك الدعوة الفاشلة والمشبوهة لعدد من الشخصيات المعارضة إلى تنظيم مؤتمر وطني في إيطاليا و كان يتبناها عبد الرحمن شلقم، إلا أن قادة التمرد الحقيقيين الذين كانوا يستعملون شلقم لتنفيذ مخططاتهم، لم ترُق لهم الفكرة فقاوموها، وأفشلوها، ورتّبوا بالتنسيق مع القطَريين والإمارات عقد لقاءات لما سمي المجالس المحلية وقد صُوّرت وكأنها اجتماعات لشيوخ القبائل إلا أنها كانت غير ذات أهمية سياسية أو اجتماعية. فمن قُدّموا بصفتهم مندوبين للقبائل في أبوظبي والدوحة كانوا مجموعة من النّكِرات الذين لا يحملون أية صفة سياسية أو اجتماعية ولم يظهروا على السطح حتى بعد احتلال طرابلس. لقد كانت مجرّد مناسبة للتصوير وتلقّي الأموال، دون أن تَترك لها أي صدى في الداخل أو في الخارج رغم جهود شيوخ قطر والإمارات لتسويق العمل.

لقد كان ملتقى القبائل إطارا مناسبا لإيجاد حلول سلمية للأزمة التي أخذت في التفاقم، وكان يمكن من خلاله النظر في طلبات ومتطلبات الجميع والبحث في آليات الحل التوافقي الذي يضمن وحدة ليبيا واستقلالها ويحمي شعبها من ويلات الحرب، غير أن نداءاته لم تجد آذانا صاغية واضطُر الشعب الليبي إلى دفع ثمن باهظ من دماء أبنائه، وبنيته الأساسية ومن الأضرار الخطيرة التي تهدد البنية الاجتماعية، إذ أبيدت أُسَر بأكملها وهاجرت مناطق بكامل سكانها ولحق الأذى كل أسرة ليبية دون استثناء. لقد كانت المؤامرة على ليبيا أكبر من الجميع وصار قرار الحرب والسلم عند الآخرين الذين هم أعداء تقليديون لليبيا وشعبها وللأمة.



المبادرات السلمية

لقد حاولت الدولة من خلال التواصل مع عدد من الجهات الدولية البحث عن مخرج سياسي سلميّ للأزمة وتجنّب العنف، بالرغم من حرصها على أن المسألة شأن داخلي، لكنها كانت على وعي بحجم التأثير والدور الخارجي، خاصة من الدول الغربية، العدو التقليدي لثورة الفاتح. في البداية، كانت الاتصالات مع تركيا من الجانب التركي، عن طريق الدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة الذي تربطه مع رئيس الوزراء التركي ومستشاريه علاقات شخصية طيبة.

كان رئيس الوزراء التركي يؤكد في جميع اتصالاته مع الدكتور البغدادي المحمودي دعمه للشرعية وجدّيته في البحث عن مخارج سياسية، وكان يُبدي استعداد تركيا لدعم الدولة في مجال توفير الأغذية والوقود واستعدادَه لتقديم العون العسكري، لكن الرد الليبي اقتصر على مطالبته بتوضيح الموقف للدول الغربية وتنبيهها إلى المخاطر التي ستنجم من جرّاء سيطرة المتطرفين على السلطة في ليبيا. وكان السيد رجب أردوغان يُبدي تفهما للموقف الليبي ويقدم النصائح لكيفية التعامل مع الأزمة، ثم طرح

مبادرته المشهورة عقِب زيارة الأستاذ عبد العاطي العبيدي أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي لأنقرة، وكانت تنص على وقف العمل العسكري واللجوء إلى الحوار للبحث عن حل للأزمة، وقد قبلتها ليبيا بالرغم من غموضها وعدم تقديمها إلى الدولة الليبية بشكل رسمي.

انتظرت ليبيا تقديم اقتراحات بشأن آليات التنفيذ واشترطت دخول الاتحاد الأفريقي شريكا أساسيا في أية عملية سياسية، لكن الموقف التركي تغيّر فجأة إثر دعوة وزير خارجية تركيا إلى قطَر وزيارة رئيس أركان القوات الفرنسية إلى أنقرة، إذ فاجأ رجب أردوغان أصدقاءه الليبيين بمطالبته إياهم بضرورة إعلان تنحي القائد من السلطة قبل الدخول في أيّة مبادرات للحوار متجاهلا ما دار في اتصاله مع الدكتور البغدادي المحمودي لمّا أبلغه الدكتور البغدادي أن القائد لا يتولى أيّ منصب سياسي وأنّه قائد رمزي لليبيا ولا توجد وظيفة سياسية أو إدارية يمكنه إعلان تنحيه عنها واقتناعَ أردوغان بذلك، وأنه يمكن، فيما يتعلق بالدور القيادي الرمزي للقائد، التفاوض حول صيغة دستورية تُحدد وضع القائد وواجباته بما لا يتعارض مع ممارسة الشعب السلطة كاملة ضمن منظومة ديمقراطية يُتفق عليها انطلاقا من تطوير آليات سلطة الشعب، وأن أتاتورك وهو ميْت ما زال يشكّل رمزا للدولة التركية، ولم يُشكل عائقا يحول دون ممارسة الشعب التركي للديمقراطية على الطريقة الغربية..

كان التغيّر في الموقف التركي بالنسبة إلى ليبيا مؤشرًا على أن الغرب اتخذ قراراً لا رجعة فيه بتغيير النظام في ليبيا مهما كان الثمن، وكما أشرنا إلى ذلك سلفاً كان تغيّر الموقف التركي بعد دعوة مشبوهة لوزير الخارجية التركي إلى قطر، وعقب زيارة رئيس أركان الجيوش الفرنسية إلى أنقرة وملاقاته المسؤولين الأتراك، وهكذا أصبح التعامل مع الأتراك على أساس أنهم جزء من الخطة ولا يمكن التعويل على أيّة مبادرات من جانبهم..

كان الجانب الليبي قد تعاقد مع تركيا لتوريد شحنات وقود ودفع ثمنها مقابل تعهد تقوم تركيا بموجبه بالحصول على إذن الناتو بدخول الوقود إلى ليبيا، إلاّ أنّ الدولة التركية تنصلت من التزاماتها التعاقدية، وفي وقت لاحق وجهت شحنة الوقود إلى مدينة بنغازي لدعم المتمردين الذين عانوا هم أيضاً من أزمة الوقود. لقد شاركت القوات التركية في العدوان على ليبيا من خلال عضويتها في الناتو ومن خلال مشاركة أسطولها في الحصار البحري الذى فُرض على ليبيا..

كان أهم ما في الموقف التركي تأييد الأتراك العلني واللاّمحدود والمباشر لمساعدة متمردي مصراتة، فلقد استغل الأتراك علاقاتهم الحسنة مع الدولة الليبية لطلب إيصال المعونات الغذائية والطبّية إلى المحاصرين في مدينة مصراتة. وبالنظر إلى ثقتها في الجانب التركي كانت الاستجابة إلى مطلبهم فورية، لمعالجة الوضع الإنساني، واستغل الأتراك ذلك لتقديم

مساعدات عسكرية ولوجستية إلى المتمردين، وتمكين المرتزقة والمليشيات من بنغازي من الدخول إلى مدينة مصراتة.

و تولت دُويلة قطر تمويل الحملة التركية على ليبيا التي جرت تحت غطاء إنساني، كما قامت بتمويل وترتيب نقل أعداد من المتطوعين للقتال إلى جانب المتمردين من مدينة بنغازي. كان الأتراك يُبرّرون للجانب الليبي أن سبب تواجدهم مع المتمردين في مصراتة هو فقط الحد من الدور الأوروبي وخاصة الفرنسي من حيث تدخله في الأحداث الليبية، كما أبلغوا الدولة الليبية بأنهم اتفقوا مع المتمردين في بنغازي على تشغيل ميناء بنغازي مجاناً للحيلولة دون اتفاق وشيك بين متمردي بنغازي والفرنسيين؟ على قيام الفرنسيين بتشغيل الميناء. وللأمانة التاريخية، نقول انطلت تلك الحيلة تماماً على الدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة الذي لم يخالجه أدنى شك في صدق نوايا الأتراك حتى بعد تغيير المبادرة وقد قيمّها على أساس أنها نتاج للضغوط الشديدة المسلّطة على الأتراك من قِبل الناتو.

أصبحت مدينة مصراتة مدينة مفتوحة على الدعم الخارجي من خلال الأصدقاء الأتراك الذين يعملون بكل حرية ودون أيّة احتياطات أمنية..

وقد يتساءل البعض عن سر اهتمام تركيا بمصراتة خاصة، دون سواها من المدن الليبية؟ السبب يكمن في أمرين اثنين :أولهما أن عددا من المسؤولين السابقين في الدولة المكلفين بإدارة أهم المؤسسات الاقتصادية هم من مدينة مصراتة على وجه الخصوص، مركز تنمية المراكز الإدارية

وجهاز الإسكان والمرافق والمصارف وأجهزة الاستثمار، وقد انضمّ بعضهم إلى المتمردين وتربطهم علاقة عمل (" بزنس") بكثير من المسؤولين الأتراك، لاسيما برئيس الوزراء رجب الطيب الذي مكّن شركات تابعة له من العمل في ليبيا عن طريق مستشاره الخاص.

أما السبب الثاني فهو أن أغلب المتمرّدين في مدينة مصراتة ينحدرون من أصول تركية يُسمّون" كوارغلية" وهى تسمية معروفة في كل ليبيا تُطلق على بقايا الأتراك، وهم الشراكسة والمقاوبة. أي أن الأتراك في واقع الحال يعرفون أن أولئك المتمردين هم من بني جِلدتهم و يحتاجون إلى دعمهم وتأييدهم وتمكينهم، ومن هنا كان حماس أردوغان لزيارة مصراتة عند أول زيارة له إلى ليبيا بعد سقوط طرابلس بأيام قليلة، ويذكّر ذلك بالصراع المرير بين القبائل العربية في ليبيا والاحتلال التركي خلال احتلال الأتراك لليبيا لاسيما في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وعمليات التطهير العرقي التي نفّذها الأتراك ضد قبائل المحاميد في الغرب والجوازي وأولاد علي في الشرق، وإعادة توطين القبائل في مناطق مختلفة كتوطين حلفاء الأتراك التواجير في درنة ومصراتة في بنغازي وتهجير ورفلّة وأولاد سليمان والقذاذفة إلى فزان وتشاد والنيجر. لقد كان الصراع في ليبيا إعادة لمشاهد الصراع بين القبائل العربية والأتراك في القرون الماضية مع بعض التغيرات الطفيفة على اللاّعبين، فلقد كان أغلب المتمردين من قبائل الكوارغلية والأهالي باستثناء الزنتان، وقد انضافت إلى الدعم التركي قوة الناتو حليف الأتراك..

وما هي إلاّ أيام قليلة حتى تحولت تركيا من مؤيدة للنظام الشرعي ووسيط محتمل وصاحب مبادرة لحل سلمي، إلى قاعدة أساسية داعمة للمتمردين سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وقد وجد المتمردون فيها المكان المناسب لتنظيم حملاتهم الإعلامية والعسكرية وعقد لقاءاتهم السرّية مع الغرب والإسرائيليين، والتواصل مع غيرهم..

هكذا إذن وُلدت المبادرة التركية ميْتة، وربما كانت من أصلها مجرد ستار لتدخل تركي في الشأن الليبي اتضحت معالمه بعد سقوط طرابلس..

المبادرة الأفريقية:

كان الموقف الأفريقي حاسما في دعمه للمؤسسات الشرعية في ليبيا انطلاقا من مبادئ أساسية تقوم على رفض تغيير الأنظمة بالقوة ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الأفريقية. ومن خلال تقييم موضوعي، اتضح للأفارقة أن الأزمة في ليبيا ناجمة في الأساس عن التدخل الخارجي وأنها تتعرض عمليا لعدوان عسكري غربي تحت ذريعة حماية المدنيين.

في أوائل شهر مارس (11 - 12 مارس 2011) عُقدت قمة أفريقية خاصة لمجلس السلم والأمن الأفريقي في أديس أبابا حضرها وفد كبير مثل النظام الشرعي في ليبيا برئاسة الأخ محمد الزوي، أمين مؤتمر الشعب

العام، وعضوية السيد موسى كوسا أمين الاتصال الخارجي ومدير مكتب الأخ القائد الأخ بشير صالح، كما حضرها مندوبون يمثّلون المجلس الانتقالي الذي تشكّل في ظروف غامضة في المنطقة الشرقية. وبعد نقاش مفصل للحالة الليبية والاستماع إلى تقييمات جميع الأطراف توصّلت القمة إلى صياغة خارطة طريق محددة لحل سياسي تقوم على الآتي:

1. احترام سيادة ليبيا واستقلالها ورفض التدخل الخارجي في شؤونها وعدم قبول الذرائع الغربية التي بررت ذلك التدخل..
2. الدعوة إلى أن الحوار الوطني بين جميع الأطراف هو الوسيلة الوحيدة لمعالجة الأزمة الليبية والمطالبة بوقف الأعمال العسكرية من جميع الأطراف.
3. التوافق على فترة انتقالية لإنجاز الحوار الوطني والتوصل إلى صيغة متفق عليها لنظام ديمقراطي يوافق عليه الشعب الليبي.
4. البحث في آلية أفريقية لمتابعة الخُطة من خلال خطة من خمس نقاط تحدد آليات وقف العنف، وسحب التشكيلات المسلحة، وإطلاق الحوار الوطني، وتنظيم انتخابات بإشراف أفريقي، وتشكيل قوة أفريقية لضمان تنفيذ الخطة..

أعلنت الدولة موافقتها المبدئية على المبادرة الأفريقية، مع تأكيدها على أن تتم الموافقة النهائية عليها من خلال آليات السلطة الشعبية، وعدم القبول بأي تواجد عسكري أجنبي في ليبيا مهْما كانت مبرراته، بينما رفض المجلس الانتقالي خارطة الطريق الأفريقية لأنها لم تتضمن تنحّيَ القائد عن إدارة الدولة..



شكّلت القمة الأفريقية لجنة خماسية رفيعة المستوى لمتابعة طرح المبادرة الأفريقية وتنفيذها، تألفت من رئيس مجلس الأمن والسلم الأفريقي آنذاك الرئيس الموريتاني ورؤساء جنوب أفريقيا وأوغندا ومالي والكونغو برازفيل. وقامت اللجنة يوم 10 أبريل 2011 بزيارة إلى طرابلس حيث قابلت القائد، الذي وافق على خارطة الطريق الأفريقية، رغم تحفظه على بعض ما تضمنته من نقاط، مؤكدا حرصه على أن أيّ تغيير سياسي في ليبيا ينبغي أن يتم من خلال المؤسسات الشرعية في ليبيا وهي المؤتمرات الشعبية ورفضه المطلق لسياسة الإملاءات الخارجية والتدخل الأجنبيّ في الشأن الليبي.. .

وفي يوم 11 أبريل، انتقل بعضُ أعضاء اللجنة في وفد ضم الرئيس الموريتاني إلى بنغازي حيث استُقبلوا من قِبل رئيس المجلس الانتقالي، الذي رفض الخطة الأفريقية نتيجة لتحريض من الدول الغربية، وكانت الذريعة عدم تضمنه تنحي القائد.

وفي 25 مايو 2011، عُقدت في أديس أبابا قمة أفريقية أخرى لمتابعة خارطة الطريق الأفريقية حضرها الأخ عبد العاطي العبيدي أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي والأخ بشير صالح، وقررت تشكيل لجنة فنّية لوضع آلية تفصيلية لتنفيذ الخطة الأفريقية وأكدت حرصها على المُضيّ قُدماً في إنجاز مشروع سلمي في ليبيا. وتولى السيد جاكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا متابعة عمل اللجنة وكُلّف بالتحدث مع الدول المختلفة المتدخلة في الشأن الليبي بالخصوص.

وفي شهر يونيو عقدت اللجنة الفنية اجتماعا لها في أديس أبابا حضره الأخ جمعة إبراهيم الأمين مساعد الشئون الأفريقية بالمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، وطلبت من الأطراف ضرورة تقديم تصوراتهم التفصيلية خلال أسبوعين. وفعلا قدّمت الدولة ورقة تفصيلية بملاحظاتها حول آليات التنفيذ نوقشت في اجتماع مخصص لذلك الغرض في أديس أبابا حضره أيضا الأخ جمعة إبراهيم الأمين المساعد للشؤون الأفريقية، لكنّ المجلس الانتقالي تجاهل الأمر ولم يردّ على المبادرة. وفي 28 يوليو أدّى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا عبد الله الخطيب زيارة إلى موريتانيا للبحث في المبادرة الأفريقية عقِبتها زيارة وزير خارجية موريتانيا إلى طرابلس لكنّه لم يحمل أفكارا جديدة..

مبادرة الرئيس جاكوب زوما :

شعر الرئيس جاكوب زوما من خلال اتصالاته بالغرب، وحضوره قمة الثمانية، وزيارته إلى روسيا بأن الوضع في ليبيا يتجه إلى الانهيار، فقرر زيارة ليبيا في 30 مايو 2011 والتقى بالقائد. ويُفيد ما تسرب من اللقاء أن السيد زوما أبلغ الأخ القائد بأن عليه كعسكري أن يفكر في آلية للخروج من الكمين الذي وضع فيه، وأنّ عليه اتباع المناورة السياسية المناسبة للخروج من الكمين بأقل خسائر ممكنة.

وبعد نقاش طويل اقتنع القائد بالفكرة، وطرح الرئيس زوما مبادرته المشهورة التي تقوم على المبادرة الأفريقية من خلال حوار بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دون مشاركة القائد. التقت اللجنة الخماسية رفيعة المستوى بجنوب أفريقيا في 2 يوليو قبل التئام القمة الأفريقية في مَلابو بغينيا الاستوائية، وتبنت آلية عملية لتنفيذ مبادرة القمة الأفريقية من خلال خطة للحوار بين الأطراف الليبية طرحتها جنوب أفريقيا على القمة فوافقت عليها بالإجماع بحضور وفد يُمثل الدولة الليبية يتألف من الأخ عبد العاطي العبيدي والأخ بشير صالح والأخ المدني الأزهري الأمين العام لمنظمة س ص ومندوبين عن المجلس الوطني الانتقالي، وكُلّف الرئيس الموريتاني بمتابعة تنفيذها من خلال الحوار مع الأطراف المحلية والدولية. وفي نهاية شهر يوليو عقدت اللجنة التي شكّلها الاتحاد الأفريقي لقاء وطلبت من الأطراف الليبية أن تُقدّم ردا سريعا. قدمت الدولة ردّها مع بداية شهر أغسطس، ولم يهتم المجلس الانتقالي بالوضع، ربما لأن الأطراف الغربية شجّعت على ذلك، وربما لأن خطة إسقاط طرابلس كانت في أطوارها النهائية.

الخدعة الفرنسية:

يبدو أن المعركة كانت في الأساس معركة الرئيس الفرنسي ساركوزي للقضاء على القذافي، وهذا ما قد يفسر لماذا ألقت فرنسا بكلّ ثقلها السّياسي والعسكري في الأحداث. ولعل "برنارد ليفي " أشار إلى تفاصيل كثيرة في الموضوع في كتابه "الحرب التي لا نحبّها"، والفيلم الذى أنتجه: "طريق طبرق"، كما تطرق أيضا إلى هذا الأمر رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق "سيلفيو بيرلسكوني" في تصريحاته الأخيرة حول ليبيا.. .

من المؤكد أن بداية الدور الفرنسي لم يكن مع انطلاقة شرارة الأحداث في بنغازي لكنه يعود إلى وقت مبكر قبل ذلك بكثير، ولعل أهم محطّاته هي الهروب المفاجئ للسيد نوري المسماري مدير المراسم في ليبيا إلى فرنسا بعد زيارة القائد لجمهورية مالي في شهر سبتمبر 2010، وطلبه اللّجوء السياسي، لا شك أن ذلك كان ضمن تفاصيل خطة العملية التي قادتها فرنسا وأدت إلى سيطرة الغرب على ليبيا، وقد ساهم نوري المسماري دون أدنى شكّ في إضافة تفاصيل مهمة إلى الخطة المعَدّة مسبقا، ولا شك مطلقا في أنه لاعب أساسي في المؤامرة التي حيكت ضدّ الثورة. المعلوم أن نورى المسماري كان مطلوبا للتحقيق من قبل السيد عبد الرحمن العبار النائب العام الليبي في اتهامات تتعلق بفساد في جهاز المراسم. ومن المعروف أيضا أن مُساءلة المسؤولين الليبيين في قضايا الفساد أمر شائع بسبب كثرة أجهزة الرقابة، ولوجود قانون يُلزم بالتحقيق في أيّة ادعاءات تتعلق بالفساد حتى لو كانت مقدّمة من مجهول..

والرأي عندي أنه توجد أسباب عديدة كامنة وراء موقف فرنسا من القذافي ربما من ضمنها عدم التزام ليبيا بشراء الطائرات والأسلحة الفرنسية، غير أنّ ذلك لا يمكن أن يكون سببا قويا يؤدي إلى ما قامت به فرنسا ضد النظام الثوري في ليبيا.

فالمعروف عن زعماء الغرب سيطرة أولوية تحقيق الأهداف الخاصة لمسئوليهم على المصالح العامة لدولهم، وأن السياسة الغربية تقوم على الفساد والرشوة وليس على القيم والأخلاق والمنطق والقانون، ومن هنا أستنتج وجود شُبهة ما مفادها أن علاقة شخصية من نوع معين لساركوزي هي التي كانت وراء موقفه من ليبيا، وفي هذا الإطار توجد كثير من الأمور: منها أن ساركوزي طرح نفسه كزعيم أوروبي يطمح إلى أن يتزعم منطقة المتوسط، لكن القذافي أفشل حلمه في تكوين مجموعة سياسية واقتصادية يتزعمها فيما سمى شراكة اليورومتوسطي.

كما أن القذافي لم يُتح لساركوزي مجالا كان متوقعا أن يلعب فيه دور القيصر في أفريقيا. فاستمرت ليبيا في سياستها المعادية لفرنسا في القارة السمراء، بل صعّدت حملتها ضد تجمّع الفرنكوفونية، وربما كان من الأسباب أيضا قصص أخرى لها علاقة مالية بصفقة الممرضات البلغاريات ستبقى في طيّ الكتمان. فالمعروف للجميع أنه لم يُفْرَج عن الممرضات إلا بعد أن أُجبرت فرنسا على دفع التعويض نقدا قبل مغادرة الطائرة التي نقلت الممرضات من بنغازي مع زوجة ساركوزي.

وقد استعانت فرنسا بقطر التي أرسلت مدير البنك المركزي القطري يحمل المبلغ نقدا وعدًا ليسلّمه الى مصرف ليبيا المركزي مع الفجر قبل أن يُسمح للطائرة التي حملت الممرضات وزوجة ساركوزي بمغادرة طرابلس، ولعل ذلك ما يفسر ذلك الإصرار وذلك التشبث بمتابعة الدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة الذي يحمل في جعبته أسرارا كثيرة تتعلق بهذا الموضوع وغيره، و تخفي وراءها أسباب التشنج الفرنسي، الذي لا يتنزّل بالتأكيد في إطار مبادئ الجمهورية الفرنسية. لكن السبب الأكثر مقبولية هو علاقة ساركوزي بإسرائيل وحرص الأخيرة على إسقاط القذافي لِما يشكّله وجوده وشخصيته القيادية على المستوى القومي من مخاطر على إسرائيل. إن هدف إسرائيل بالتأكيد هو البحث عن الأمن على المدى الطويل وهو أمر لا يتحقق إلا بالقضاء على إمكانات القوى العسكرية والتقنية والاقتصادية في المنطقة، اذ أن وجود إسرائيلَ قويّةَ يتطلب وجود دويلات عربية محيطة بها ضعيفة وهزيلة. إن إسرائيل لا تخشى على أمنها من المجموعات المتطرفة ولا من التفجيرات الإعلامية المتقطعة بل إن ذلك يخدم، على العكس، مصلحتها التعبويّة. فإسرائيل تخشى القوة الحقيقية المتمثلة في جيوش قوية وإمكانات تكنولوجية متطورة، لذلك كانت وراء تدمير العراق، وتدمير ليبيا وتدمير سوريا وتجييش العالم لتدمير إيران. لذلك فعلينا دوما، أثناء البحث عن دوافع التطورات في المنطقة، البحث في الدوافع وعلاقتها بمصلحة إسرائيل. إن السياسيين في الغرب لا يعملون إلا خدمة للأهداف الاسرائيلية. وساركوزي ليس استثناء. فهو يهودي مَجَرِيّ، و كذا عَرّاب التدخل في ليبيا "هنري برنارد ليفي" الصهيوني المتعصب، وساركوزي يحتاج إلى دعم إسرائيل السياسي في الداخل.

أعتقد أن الخطة الفرنسية كانت تقوم على أساس استقطاب عناصر من النظام وتسليحها وإعدادها لعملٍ ما في الداخل، إلا أن ما شهدته المنطقة من تطورات وخاصة نجاح الحراك الشعبي في تونس وهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن على، وتطور الأحداث في مصر بشكل دراماتيكي يوضح نجاح الخطة المرسومة للمنطقة وقدرة قناة الجزيرة والحرة والعربية في توجيه الحراك الشعبي لتحقيق أهداف مخطط الفوضى الخلاقة، كلّها دفعت الفرنسيين إلى إعادة تقييم السيناريو الليبي وصياغته، خاصة في ظل معرفتهم بقدرة القيادة الليبية على احتواء الأزمة وتجاوزها. ألقى الفرنسيون بثقلهم السياسي والاقتصادي والعسكري لتنفيذ الخطة في ليبيا، ولم ينتظروا كثيرا للإفصاح عن دورهم في المؤامرة على ليبيا. ومنذ اللحظة الأولى قرع ساركوزي طبول الحرب ضد ليبيا، ولعب دورَ القسيس الإيطالي بُطرس الناسك الذي طاف أوروبا يدعو إلى الحرب تحت راية الصليب لاستعادة القدس وحماية المسيحيين 1096 -1099 في أواخر عهد الدولة الفاطمية. على غرار ذلك تماما حرّضت فرنسا أوروبا وأمريكا على القيام بتدخل عسكري مباشر في الأحداث الليبية، وكان ذلك بالتأكيد كما أوردنا آنفا، في إطار ضرب أية قوة عربية بهدف ضمان أمن إسرائيل، وهذا ما يفسر سبب تواجد الصهيوني" ليفي" في ليبيا منذ الأيام الأولى ودعمه المتمردين وربط الصلة بينهم وبين الرئيس الفرنسي مباشرة.

إن الأمر لم يكن على الإطلاق من باب الصدفة، ولم يكن بسبب تطور الأحداث ولا نتيجة لها، بل كان تطويرا لآليات تنفيذ مُخططٍ مُعَدٍّ سلفا. كما أن الفرنسيين يعتقدون أنه بإمكانهم أن يلعبوا في هذا البلد الأفريقي الغني الكبير دورا حُرموا منه طويلا.

وقامت فرنسا بعمل كل ما يمكن أن تفعله لتطوير الأحداث الليبية ودفعها بسرعة نحو المواجهة المسلحة، وهي صاحبة فكرة إنشاء إدارة بديلة في المنطقة الشرقية، وساركوزي هو من عيّن المجلس الانتقالي والمكتب التنفيذي، وذلك ما يفسر سرعة الاعتراف الفرنسي بما سُمي المجلس الوطني الانتقالي رغم الغموض الشديد الذي يحيط حتى يومنا هذا بكيفية تشكيله وبمكوناته وبأهدافه، بعد عدة أشهر من احتلال طرابلس وسقوط ليبيا في أيدي الغرب..

لقد تمكن الفرنسيون من خلال تسخير العائلة الحاكمة في قطَر ذات العلاقات المشبوهة مع إسرائيل من استخدام المال القطَري للعب دور قياديّ في حركة التمرد ضد ثورة الفاتح، قد يساعد فرنسا على تأمين حقبة جديدة من النفوذ في المغرب العربي والقارة الأفريقية من خلال السيطرة على ليبيا جناح المغرب العربي الشرقي وبوابة أفريقيا الشمالية بما لها من إمكانات مالية كبيرة ومساحة جغرافية شاسعة وموقع استراتيجي هام على الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط.

وبالرغم من الموقف الفرنسي الواضح والمُعلَن في دعمها لحركة التمرد اتّبعت فرنسا سياسة عدم وضع كل البيض في سلّة واحدة وأبقت المجال مفتوحا في حالة فشل المخطط ضد ليبيا فأبقت على قنوات اتصال غير رسمية مع الدولة الليبية من خلال مبعوثين من الطرفين ولقاءات على مستويات عُليا، بهدف مخادعة القيادة الليبية من جانب والإبقاء على شعرة معاوية مع ليبيا من جانب آخر. لقد اتصل الدكتور البغدادي المحمودي

مرات عديدة مع زوجة ساركوزي الأولى التي لعبت دورا في قضية الممرّضات البلغاريات، وتحدث إلى مدير مكتب ساركوزي مرارا وكذلك إلى وزير الداخلية الفرنسي، من جانب الدكتور البغدادي. كان هدف الحديث هو البحث في إمكانية تهدئة الاندفاع الفرنسي مع المتمردين، ويؤكد جميع المسؤولين الفرنسيين، من خلال لقاءاتهم، أن ملف ليبيا موجود لدى ساركوزي شخصيا، ولا يتردد أغلبهم في القول إنهم لا يعرفون الأسباب الحقيقية التي دفعت ساركوزي إلى اتخاذ هذا الموقف المتعنّت.

وفي نهاية شهر مارس التقى مديرُ المخابرات الفرنسي الأستاذ عبد العاطي العبيدي في جربة وأبلغ الجانب الليبيَّ استعداد الفرنسيين للمساعدة على الخروج من الأزمة بشرط تنحي القائد لسبب بسيط هو أن ساركوزي وَعَد بذلك ولا يمكنه التراجع، وعلى أن تتعهد الدولة بضمان المصالح الفرنسية لاسيما في مجال الطاقة. إلاّ أن الإجابة الليبية القاطعة الرافضة لأيّة إملاءات أجنبية مهما كانت النتائج، أوقفت مواصلة التفاوض. غير أنّ الفرنسيين أعادوا الاتصال ثانية في منتصف شهر يونيو وطلبوا مقابلة السيد عبد العاطي العبيدي لكن ليبيا رفضت، وقبلت إمكانية التواصل مع هيئة أمن الجماهيرية إذا كان لدى الفرنسيين ما يقدّمونه لوقف العمليات العسكرية ضد ليبيا. واستمرت الاتصالات غير الرسمية عن طريق الهاتف وعن طريق الوسطاء بين الأستاذ عبد العاطي العبيدي والأستاذ أبوزيد أمين هيئة الأمن الخارجي دون أن تتطور إلى البحث في آليات محددة للتعامل مع حل مؤكّد للأزمة. أرسل الدكتور البغدادي المحمودي وفدا سرّيا

برئاسة مديرمكتبه محمد القيلوشي لإجراء اتصالات معيّنة. كان جانب من أهداف الفرنسيين من تلك اللقاءات التعرف على الموقف في ليبيا من خلال قنوات مطّلعة وربما لتقييم خطواتهم على الصعيد الميداني..

وفي بداية شهر مايو عُقد في مدينة جربة التونسية، بطلب من الفرنسيين، لقاء بين السيد بشير صالح مدير مكتب القائد والسيد "دو فيلبان" مبعوث الرئيس الفرنسي، وهو أول لقاء سرّي ذي طابع سياسي، كان الموقف الليبي يتركز على محاولة فهم طبيعة الموقف الفرنسي الذي استنتج منه الليبيون أن ساركوزي تورط في العملية على ليبيا التي أخذت وقتا أطول مما كان مخططا لها، وأنه ربما يبحث عن مخرج ما. و نتج عن ذلك الاجتماع الموافقة على زيارة سرية يقوم بها الأخ بشير صالح إلى باريس ولقاء الرئيس ساركوزي. وقد أفادني الأخ بشير صالح أنه فوجئ في "الإليزيه" بوجود حمَد بن جاسم وزير خارجية قطر وبحضوره اللقاء الذى كان الأخ بشير يتوقع أنه مع الفرنسيين لا غير. حاول ساركوزي أن يكون حازما، وأبدى إصرارا على ضرورة تنحي القذافي لأن ذلك هو المخرج الوحيد للأزمة. سأله الأخ بشير: يتنحى عن ماذا؟ ، السلطة في ليبيا للشعب. وقال لي الأخ بشير إنه أوضح لساركوزي أن الحرب الآن هي على ليبيا وعلى الشعب الليبي، وأن حكاية تنحي القذافي إن هي إلاّ مجرد ذريعة، وأن الليبيين سيقاومون. قال لي: قلت له : نعرف أننا لن نستطيع قهر الناتو لكننا سنقاوم ولن نسلّم ليبيا على طبق من ذهب. كان رد ساركوزي: إذا لم تقبلوا ما نقترحه عليكم فإننا سنوسع دائرة الحرب ونزيد من استخدام

القوة، وسوف نستعمل طائرات الأباتشي، وسوف تنزل القوات الفرنسية على الأرض. بعد حوار ساخن وتدخل من وزير خارجية قطر، لخص ساركوزي المطلوب بالتحديد، وهو تشكيل حكومة انتقالية من الطرفين بشرط أن يكون على رأسها محمود جبريل. و لمّا سأله الأخ بشير: لماذا محمود جبريل بالذات؟ كان رد ساركوزي واضحا : إنه قد وعده بذلك. بعد عودة الأخ بشير صالح، عُقد بمكتب الأخ الدكتور البغدادي يوم 28 مايو 2011 لقاء تقييمي حضره الأخ عبد العاطي العبيدي والأستاذ محمد الزوي. واستقر التقييم على أن ملف القضية الليبية لدى الفرنسيين، وأن من المهم التواصل معهم ومحاولة البحث في آليات لتغيير موقفهم من خلال تكثيف الاتصال بالقوى السياسية الفرنسية والمثقفين ورجال الأعمال. وبالفعل تكوّن فريق لمتابعة التواصل مع الفرنسيين فَكُلّف الأخ بشير بمتابعة التواصل السياسي والأخ أبوزيد بالتواصل مع المخابرات الفرنسية، وكلفتُ مع الشهيد الدكتور زيدان مبارك بوضع خطة تحرك على الساحة الفرنسية تشمل كافة الفئات المناهضة لساركوزي.

كان الموقف الليبي واضحا. وكان يقوم على رفض التدخل والاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات، لكن الباب ظلّ مفتوحا للاتصالات السياسية لأن حالة صمود القوات المسلحة وتصاعد الالتفاف الشعبي حول القائد والثورة، أربكت المخططات الفرنسية، كما أنّ عدم قدرة المتمردين على تحقيق اختراق حقيقى على الأرض بالرغم من توسيع عمليات القصف الجوي وزيادة تواجد الناتو على الأرض وقيادة العمليات الميدانية من خلال

غرف عمليات في مصراتة والزنتان وجربة التونسية، إضافة الى غرفة عمليات الناتو الرئيسية، سبب للفرنسيين الذين توقعوا حسم المعركة في وقت وجيز قلقا بالغا، خاصة وأن المعلومات المسرّبة بُنيت على فرضية أن الشعب سينتفض على النظام بمجرد بدء العمليات العسكرية..

حاولت فرنسا البحث عن مدخل من خلال تطوير مبادرة الدول الأفريقية بما يضمن تحقيق الأهداف الفرنسية وذلك بالعمل مع اللجنة الرئاسية الخماسية. فقام وزير خارجية فرنسا بزيارات لعدد من الدول الأفريقية بهدف حشد الدعم لحركة التمرد، والبحث عن عمل سياسي مشترك معهم، كما طلبوا في نهاية شهر يونيو اللقاء مع السيد بشير صالح ثانية لأن لديهم أفكارا جديدة حول الحل السياسي. كان العرض الفرنسيّ الذي نقله الأخ بشير صالح غريباً لم يصدّقه الكثيرون وقد يشكك البعض فيما أقول لكني تعرفت على تفاصيل من الأستاذ بشير صالح مباشرةً.

لقد طلب الفرنسيون عشرة مليارات دولار لوقف عمليات الحلف والمساعدة في البحث عن مخرج سياسي للأزمة ثم اقتراح صيغة اتفاق مبدئي يقوم على وقف عمليات الناتو العسكرية والمطالبة بقبول القيادة الليبية التفاوض المباشر دون مشاركة القائد وأسرته، بحيث تتوقف العمليات بالتزامن مع حوار وطني ترعاه فرنسا يُعلَن عنه يوم 14 يوليو في عيد الثورة الفرنسية ويدعو ساركوزي محمود جبريل وبشير صالح وربما اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى، ويعلن أن حملة الناتو على ليبيا حققت أهدافها،

وأنه لم تعد توجد مخاطر تتهدد المدنيين وأن الأطراف الليبية قبلت التفاوض على بناء نظام ديمقراطي جديد، ووافقت على الحوار دون مشاركة القذافي، وتتم مباركة ذلك الإعلان من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا على الفور. لقد كانت صيغة الاتفاق جاهزة، وطُلب من الأخ بشير ردا سريعا حتى يتسنى اتخاذ الترتيبات الضرورية. وعندما عرض الأمر على القائد شكّل لجنة من أمين اللجنة الشعبية العامة الدكتور البغدادي المحمودي والأخ بشير صالح، والأمين المساعد للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بسبب وجود الأستاذ عبد العاطي العبيدي في مهمة في الخارج. وبعد مناقشة مطولة تركزت حول جدّية العرض الفرنسي والضمانات المطلوبة والتخوف من الأهداف الحقيقية المستترة في العرض الفرنسي. كان ذلك يعتبر بالتأكيد، إن صح، تغيرا في موقف فرنسا. وكان الأخ بشير صالح متحمسا لسرعة الرد على أساس أن يتوقف عدوان الناتو ويبدأ الحوار ونحن موجودون وعلى أساس الثقة في اختيارات الشعب الليبي. أُعدّت ورقة تضمنت وجهات النظر المختلفة والمخاوف من الموافقة على العرض. وللأمانة التاريخية، كان الدكتور البغدادي غير متحمس على الإطلاق ويشكك بشكل واضح في جدّيته، في نفس الوقت كان هناك ترتيب للقاء مع الأمريكيين في تونس.

وجّه الأخ القائد بتأجيل الإجابة على المقترح إلى حين انعقاد ما سمى لجنة الاتصال بإسطنبول ولقاء الأمريكان في تونس..

لعل عدم الرد على المقترح الفرنسي، رغم إلحاح مبعوث الرئيس ساركوزي السيد "دومينيك دوفليبان"، أحد الأسباب التي دفعت ساركوزي إلى الاندفاع بقوة نحو استكمال الخطة الخاصة بليبيا، فكان الموقف الفرنسي متشددا أثناء انعقاد ما سمي مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا والمشكّلة من الدول الراعية للعدوان في إسطنبول التركية يوم 15 يوليو 2011. كما تصاعد الضغط الفرنسي على الدول الأفريقية في محاولة لسحب المبادرة الأفريقية أو إفراغها من مضمونها، ودفعها إلى عزل ليبيا، إضافة إلى تصعيد العمل العسكري على كل الجبهات وإرسال قوات فرنسية على الأرض في جبهة الجبل الغربي ومصراتة، وتسريع وتيرة الدعوة إلى سحب الشرعية من السلطة الليبية الرسمية ومنحها للمجلس الانتقالي الذي كونته فرنسا في سابقة دولية لم تكن معروفة في العلاقات الدولية.. .

الموقف الأمريكي من المبادرات السلمية:

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد الفرصة مناسبة لتصفية الحساب مع النظام المارق على الإرادة الأمريكية في المنطقة. ومن المعروف أن المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن دولة الكيان الصهيوني في فلسطين. ولقد شكّلت ليبيا بقيادة ثورة الفاتح تهديدا جديا لأمن إسرائيل سواء من خلال تدخلها مباشرة في المواجهة معها أو دعوتها المستمرة للتعبئة القومية والإسلامية ضدها. ومن

ثمة كان الموقف الأمريكي والغربي الداعم لحركة التمرد المسلح في ليبيا ، بالرغم من معرفة الدوائر الغربية بأن المكوّن الرئيسي لقوة التمرد هو تنظيم القاعدة العدو المفترض للغرب، لكن حقيقة الأمر أن شكوكا كثيرة تحوم حول طبيعة تنظيم القاعدة وأهدافه وعلاقته بالدوائر الاستخبارية الغربية. وبغضّ النظر عن نتيجة الجدل فإن الأمر الأكيد أن العمليات الصوتية للقاعدة لا تشكل تهديدا جديا لأمن إسرائيل بالقدر الذي تشكله القوة العسكرية للدول العربية. ومن ثمة كان هدف الغرب الاستراتيجيّ الأول عند تشكيل الشرق الأوسط الجديد هو تدمير القوة العسكرية العربية. هكذا فعلوا مع العراق وليبيا وسوريا واليمن ثم ستلحق بها الجزائر ومصر لأن تلك هي القوة العربية التي يمكن أن تهدد أمن إسرائيل.

بالرغم من وضوح الأهداف الأمريكية في ليبيا فإني أعتقد أن ملف الأزمة الليبية استُلم من قبل الفرنسيين بصفتهم لاعبا أساسيا ، أما بريطانيا وأمريكا وإيطاليا فقدمت دعما تاما للموقف الفرنسي، سواء بإصدار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، أو بمشاركة الولايات المتحدة في عمليات الناتو على ليبيا كقوة أساسية من خلال استخدام الصواريخ العابرة للقارات، والقوة الجوية بواسطة طائرات ف 17 وبالقاذفات الاستراتيجية ب52 واستخدام كل قوة الأسطول السادس والقواعد الأمريكية في أوروبا والخليج العربي، واستخدام الطائرات بدون طيار لتنفيذ مهمة اغتيال القائد واغتيال السياسيين الليبيين المرتبطين بالثورة دون التورط في العمل المباشر.

إلا أنه تبين فيما بعد حجم التدخل الأمريكي الفعلي في العمليات العسكرية على الأرض ودور الأمريكيين في قيادة تلك العمليات.

لقد كانت الاتصالات مع الأمريكيين في البداية محدودة وتركزت على شرح وجهة النظر الليبية إلى أعضاء الكونجرس الأمريكي بتوجيه عدة رسائل شارحة لحقيقة مجريات الأمور في ليبيا ومخاطر التنظيمات الإرهابية التي تدعمها الحملة الغربية على الأمن والسلم الدوليين، وإجراء مجموعة من الاتصالات الهاتفية خاصة عن طريق الدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة والأخ الساعدي معمر القذافي الذي تربطه بعض العلاقات مع مجموعة من أعضاء الكونجرس. واستمرت اتصالات مع السفير الأمريكي السابق في ليبيا " كريس" بشكل غير رسمي عن طريق المترجم الخاص للقائد فؤاد الزليطني.

لقد كان السفير الأمريكي "كريس" شديد التحمس لموقف أمريكي قويّ ضد النظام الليبي، لأسباب سياسية لا شك في أنها تقع ضمن أولويات السياسة الأمريكية المعادية لليبيا في الأساس، ولأسباب تتعلق بكونه يهوديًا صهيونيا يرى أن الوقت قد حان لمعاقبة القذافي على المواقف المعادية لدولة الكيان الصهيوني، ولأسباب شخصية خاصة تتعلق بطرده من ليبيا بداية عام 2011 بعد تسرّب وثائق نشرتها " ويكيليكس" فضحت محاولات قام بها السفير الأمريكي للتدخل في الشئون الليبية وتقديم تقارير كاذبة حول الوضع في ليبيا للتأثير في السياسة الأمريكية تجاهها، لا سيّما إثر التقارب اللّيبي الأمريكي بعد معالجة مسألة السلاح الليبي.

لقد تعرض السفير "كريتس" إلى حملة شعبية فتمت مضايقته من قِبل المواطنين بعد نشر التقرير، وجرت ملاحقته في كل مكان من قِبل محتجين ثم طُلب منه مغادرة البلاد باعتباره شخصا غير مرغوب فيه. وبالرغم من محاولات مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك السيد "جيفري فلتمان" لإبقائه في ليبيا، واستعداد الإدارة الأمريكية للاعتذار عمّا صدر عن السفير، فإن القائد أصر على ضرورة مغادرته هو وعدد من أعضاء السفارة على الفور، ورفض مقابلة السيد "فلتمان".

وأعتقد شخصيا أن ذلك الموقف كان وراء التعصب الأعمى من السفير الأمريكي وانحيازه التام والأعمى إلى موقف المتمردين. ولقد استغل السفير معرفته السابقة ببعض من أعضاء في المجلس الانتقالي للاتصال بهم وعرض دعمهم وتأييدهم، وأُشيرُ هنا إلى أنه، مع بداية عودة العلاقات الليبية الأمريكية، انفتحت كثير من الأطراف الليبية على السفير الأمريكي بشكل كبير اعتقادا منها أن مرحلة جديدة من العلاقات معها قد بدأت، وهو ما أتاح مجالا واسعا للسفير الأمريكي كي يتعرف على نقاط ضعف المؤسسات الليبية. وساعد تحمّسُ الأخ المهندس سيف الإسلام لتقوية العلاقة مع الأمريكان نتيجة لإغراءات من المعارضين السابقين، وكذلك جهودُ الأسير عبد الله السنوسي الساعية إلى تقديمهم إلى المسؤولين الليبيين، ساعد ذلك السفيرَ الأمريكي على التحرك في المشهد الليبي بحرية تامة، كما كان للعلاقات التي بدأت تتشكل مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية في إطار ما سُمي " محاربة الإرهاب"

مناسبة تاريخية لهم وفتّح أعينهم على كثير من الملفات وأوضح أمامهم الوضع السياسي والأمني الليبي بشكل خاص لم يكن في حسبانهم -ولم يتم وضع أيّة ضوابط أو تحفظات على عملهم - كان لذلك أثرٌ كبير في تسهيل عملية تدخّل تلك الأجهزة في الأحداث الليبية، لكن ملف التدخل في الأحداث الليبية سُلّم أساسا إلى الفرنسيين، وكان الموقف الأمريكي داعما للموقف الفرنسي..

جرت مع الأمريكيين اتصالات غير رسمية عن طريق أطراف عديدة منها اليونانيون و النروجيون وبعض الأطراف الأخرى. إلاّ أن اللّقاء الرسمي الوحيد الذي جمع وفدا أمريكيا برئاسة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية "جيفري فلتمان"، وآخر ليبيا برئاسة مساعد أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في تونس بتاريخ 16 يوليو2011 كان مناسبة لتوضيح الموقف الرسمي الليبي والأمريكي من الأحداث.

تشكل الوفد الليبي برئاستي بصفتي أمينا مساعدا للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وعضوية الأخ بشير صالح والأخ أحمد جرود الأمين المساعد لشئون الأمريكتين والأخ أمحمد عجاج من جهاز الأمن الخارجي والأخ محمد إسماعيل من مؤسسة القذافي للتنمية، وعقد لقاء مع الدكتور البغدادي قبل سفر الوفد. واستقر الرأي على أن نوضح للأمريكيين النتائج المتوقعة من انهيار النظام وسيطرة المليشيات، ونضعهم في صورة معاناة المدنيين نتيجة للحصار المفروض على ليبيا خارج نطاق قرارات مجلس الأمن،

والاستماع إلى وجهة نظرهم بالخصوص. توجهنا إلى تونس يوم الجمعة 14 يوليو 2011 وفي الصباح اتصل بي الأخ رمضان العماري من قلم القيادة يستفسر عن طبيعة المهمة وأهداف اللقاء مؤكدا ضرورة التركيزعلى مناقشة التعاون الثنائي وأن ليبيا تقبل التدخل الأفريقي لا غير وترفض أيّ تدخل دولي لفرض حل عليها.

كان الوفد الأمريكي قد شارك للتو في اجتماع لجنة للاتصال في اسطنبول. عقد اللقاء مساء السبت 16 يوليو بمنزل السفير الأمريكي بتونس حضره من الجانب الإمريكي، إضافة إلى لسيد "فيلتمان" السفير "كريس" ومندوب عن مجلس الأمن القومي ومندوب عن البيت الأبيض والسفير الأمريكي بتونس. كان الاستقبال جيدا. دار حديث صريح طيلة أكثر من ساعتين، أوضحنا فيه طبيعة الأحداث وطبيعة القوى المشاركة فيها والنتائج المتوخاة وفنّدنا الأكاذيب والدعايات حول استهداف المدنيين، وزودناهم بوثائق ومعلومات. كان السفير الأمريكي في ليبيا يصرّ على أن المتمردين ليسوا مجموعات متطرفة وأنهم من المثقفين الذين سيقيمون دولة مدنية ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

تحـــــدث السيّد" فيلتمان" عن موقف مجموعة الاتصال، وأنه تم التوصّل إلى اتفاق بعدم التعامل مع الحكومة الليبية إلا عن طريق مبعوث الأمين العام، وأن التدخل الدولي سوف يستمر إلى أن يتنحى القذافي عن السلطة. أوضحنا أن المسألة ليست في القذافي فهو متنحّ أصلا وأن تلك لم

تكن سوى الذريعة. وسألناه عن سبب عدم إيلاء انتباه إلى إرادة الملايين الذين خرجوا في مظاهرات شعبية تؤيد القائد وتبايعه واستغربنا عدم المطالبة بتطبيق المقاييس الغربية في الديمقراطية، فلْتُجرِ الأمم المتحدة استفتاءً وسترى حقيقة موقف الشعب الليبي. لكن الموقف الأمريكي كان واضحا ومحددا بضرورة إعلان تنحي القائد شرطا لتوقف عمليات الناتو، وطلبوا ضرورة البحث عن مخرج يحفظ ماء وجه القائد، ويسمح بالتحرك إلى حل سلمي من خلال حوار وطني بين مختلف الأطراف.

وأكد أن الموقف الدولي موحّد في هذا الصدد وأنْ لا جدوى من البحث عن حلول للأزمة خارج إطار مبادرة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة عبد الله الخطيب، وأشار إلى أن الخطيب مُخوّل من المجموعة الدولية اقتراح المبادرات بهدف حل الأزمة.

لم ينتبه الأمريكيون كثيرا لما قدّمه الوفد الليبي من شرح لطبيعة الأحداث، ودور العصابات المتطرفة فيها وأن أغلبية الشعب الليبي مع النظام الثوري في ليبيا، وأن المسيرات المليونية التي خرجت تلقائيا دليل على موقف الجماهير الحقيقي، وأن أيّ حل لابد أن يأخذ تلك المعطيات بعين الاعتبار، كان الأمريكيون يحملون رسالة. فهم لم يأتوا للتفاوض. كما أن الوفد الليبي لم يأت للتفاوض، فلم يكن اللقاء سوى مناسبة للحديث ليس إلاّ.

اعتبر الأخ بشير صالح ذلك مؤشرا للمُضيّ قُدما في التواصل مع الفرنسيين، عند عودتنا أوضحنا للأخ الدكتور البغدادي نتائج اللقاء

ومفادها أن الأمريكيين لا يرغبون في حل سياسي للأزمة. ولقد وجّهوا دول الناتو والمتحالفين معهم إلى تصعيد العمل العسكري والسياسي ضد ليبيا.. .

الاتصال بالإنجليز:

لقد كان الإنجليز يُبدون حماسا مماثلا لحماس الفرنسيين في تأييد التمرد لسبب تاريخي يعود إلى نهايات الحرب العالمية الثانية عندما كوّن الإنجليز قوة من الأسرى الليبيين في معركة العَلَمين الشهيرة واستخدموهم في مواجهة الألمان مع القوة الهندية والأسترالية. وعندما احتل الإنجليز بَرقة كوّنوا بها إدارة إنجليزية برئاسة أحد عملائهم وهو محمد الساقزلي، ونصّبوا إدريس السنوسي أميرا على برقة. غير أنّ النّضال الوطني اللّيبي أفسد مخطّط الإنجليز آنذاك من خلال جمعية عمر المختار في برقة، والمؤتمر الوطني في طرابلس وقد طالبت بالاستقلال التام والوحدة الوطنية وقبلت إنشاء نظام ملكيّ على غرار نظام الدولة المحتلة للبلاد. فحقيقة الملكية في ليبيا لم تكن تراثا وطنيا على الإطلاق بل كانت مرحلة سياسية مفروضة في ظل الانتداب الإنجليزي. لذلك عندما بدأ التمرد في المنطقة الشرقية كانت الأصابع الإنجليزية تعزف على وتر التصعيد من خلال الاتصال بواسطة عُملائهم من أمثال مصطفي بن حليم وأبنائه الذين تربطهم بهم روابط عمالة تاريخية، ولعل أهم تحوّل في التدخل الدولي في الشأن الليبي الداخلي بدأ مع الكذبة التي أطلقها "وليام هيج "وزير

الخارجية البريطاني الذي أعلن أن القذافي غـــــادر إلى" فنزويلا" وربما كانت كلمة السر لتصعيد الحملة الإعلامية الدولية ضد ليبيا وتوجيها للمتمردين وخلاياهم النائمة بالزحف على مؤسسات الدولة. تركّزت النقطة المهمة في بلورة الموقف الأوروبي المساند للتمرد على التوافق الإنجليزي الفرنسي حول الأزمة، ولقد كان وزير الخارجية البريطاني" وليام هيج" أكثر عداء من" آلاَن جوبيه" وزير خارجية فرنسا واستخدم باستمرار لغة تفتقر إلى أبسط آداب اللياقة الدبلوماسية.

لقد لعب جهاز(أم آي 6) دورا أساسيا في تنظيم المتمرّدين وتدريبهم وتسليحهم، كما قام بعمليات فعلية على الأرض مكنت المتمردين من تحقيق مكاسب عسكرية سواء في مصراتة أو في منطقة الجبل الغربي، كما قامت بريطانيا بتجنيد عدد من الإنجليز من أصول ليبية ودفعتهم إلى القتال في صفوف المتمردين فيما سُمي "كتيبة طرابلس" بقيادة الجاسوس المهدي الحاراثي الذي كان يتجسس على تنظيم القاعدة في أفغانستان لمصلحة أجهزة الاستخبارات الغربية. كان الدور الإنجليزي واضحا ويتمثل في إعداد المقاتلين ضد ثورة الفاتح وتمويلهم وإرسالهم إلى ليبيا، كما زوّد الإنجليز المتمردين بالأسلحة وأجهزة الاتصال وأمّنوا تحركاتهم، إضافة إلى دورهم الأساسي في عمليات الناتو الجوية والصاروخية والأرضية. كما سُخّرت الماكينة الإعلامية البريطانية بكل اللغات لشن الحرب النفسية ضد ليبيا.

لعبت بريطانيا دورا سياسيا بارزا لحشد الموقف المعادي لليبيا ودعم حركة التمرد. فهي التي بادرت بالدعوة إلى ما سمى مجموعة الاتصال الدولية التي تتكون من دول الحلف المعادي لليبيا، ثم بادرت بالاعتراف بما سُمي المجلس الوطني بصفته ممثلا وحيدا للشعب الليبي في خطوة منسّقة مع فرنسا وإيطاليا في مخالفة لكافة المواثيق والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وقامت بتسليم المكتب الشعبي الليبي إلى المتمردين في سابقة بريطانية شهدت جدلا في الأوساط البريطانية ذاتها.

لكن الاتصالات استمرت مع الإنجليز عن طريق موسى كوسا قبل أن يهرب، ولقاء مبعوث بريطاني رفيع المستوى مع الأخ عبد العاطي العبيدي في جربة التونسية، وزيارة الأخ محمد إسماعيل مستشار سيف الإسلام إلى لندن في شهر مايو في إطار مناقشة تفاصيل المبادرة النرويجية.

المبادرة النرويجية:

اتصل وزير خارجية بلغاريا الذي تربطه علاقات جيّدة مع المهندس سيف الإسلام وطلب زيارة وفد لأن لديه بعض الأفكار. كُلف السيد محمد إسماعيل بالمهمة فزار صوفيا حيث أُبلغ باستعداد الوزير للتدخل بهدف المساهمة في إيجاد مخرج سلمي للأزمة، وبأنه على تنسيق مع وزير خارجية النرويج بالخصوص، ثم انتقل برفقة السيد أحمد جرود إلى النرويج وقابل

وزير الخارجية الذي أبدى استعداد النرويج للتوسط في حل الأزمة مع الغرب وقدم أفكارا عامة تقترح فترة انتقالية وانتخابات ووقف القتال وقوة دولية. أَبلغ بالموافقة المبدئية لدراسة أيّة مقترحات جدية في حالة موافقة الطرف الآخر أي الغرب على لعب دور نرويجي، ثم قدم الوزير ورقة مطولة حول رؤيته للحل تتأسس على النقاط الواردة بأن يُعلن القائد التنحي ويتفق على إجراءات مرحلة انتقالية بتوافق الأطراف وضمانات دولية. أُخضعت الورقة النرويجية لدراسة مفصلة من قبل فريق من الخبراء شارك فيه الأستاذ جاد اللّه عزوز والأستاذ أبوزيد دورده والأستاذ محمد سياله وأعد ردا حول الورقة تركّز على أن يُتفق أولا على وقف عدوان الناتو، وأن يبدأ حوار وطني غير مشروط بين الأطراف الليبية. قُدم الرد إلى النرويجيين الذين أبدوا بعض الملاحظات وأعيد للدراسة لكن القيادة لم تكن مقتنعة بالمقترح النرويجي وأصرّت على أن يتم أي بحث عن حل سلمى في إطار المبادرة الأفريقية دون سواها، ورُتب لقاء بين السيد محمد إسماعيل وعلي زيدان سنتعرض له لاحقا.

المبادرة اليونانية:

حاول السيد "بباندريو" رئيس وزراء اليونان مساعدة ليبيا على الخروج من الأزمة سلميّا، فاتصل عدة مرات بالأخ الدكتور البغدادي المحمودي، واتفق على زيارة ليبيا. لكن ضغوطا فرنسية حالت دون ذلك بالرغم من

وصول مقدمة الوفد واستكمال المناقشات من الفنيين الذين وصلوا قبل رئيس الوزراء، إلا أن الناتو لم يسمح لطائرة "بباندريو" بالتوجه إلى ليبيا، وأُجّلت الزيارة، كما تحدث مع وزيرة خارجية أمريكا حول الحل السّلمي لكنه وجد لديها تعنّتا كما أفاد بذلك الأخ الدكتور البغدادي.

الموقف الروسي:

ارتبطت ليبيا بعد ثورة الفاتح بعلاقات خاصة مع الاتحاد السوفييتي في إطار سياسة عدم انحياز حقيقية. ففي نفس الوقت الذي كانت تحارب المد الشيوعي في ليبيا والوطن العربي كانت تقدم دعما لا محدودا لجميع حركات التحرر اليسارية المرتبطة بالاتحاد السوفييتي، وكانت تبذل جهودا كبيرة لنشر الدين الإسلامي الحنيف، ولقد كانت العلاقة الليبية السوفييتية مزيجا بين متناقضين هما التعاون العسكري في مواجهة الإمبريالية الغربية من جانب، ومن جانب آخر محاربة المد الشيوعي في العالم وتقديم بديل أيديولوجي مؤسس على الإسلام يساوي بين الرأسمالية والماركسية ويحرض على مقاومتهما.

لكن الصراع مع الغرب والصراع العربي الصهيوني جعل من ليبيا أكبر مستورد للسلاح الروسي وأكثره أهمية، وفيما عدا ذلك لم تتشكل علاقات ثقافية أو اقتصادية ذات أهمية وكانت مساهمة الشركات السوفييتية في الاقتصاد الليبي معدومة.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، شهدت العلاقة فترة فتور طويلة، لم تنتهِ إلا بعد وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة ومحاولته إعادة القطبية الثنائية إلى العلاقات الدولية، فبدأت العلاقة الليبية الروسية تشهد بعض الدفء إلا أنها واجهت اندفاع المهندس سيف الإسلام وبعض القيادات في الإدارة الليبية نحو تقوية العلاقة مع الغرب اقتناعا منهم بأن مرحلة العداء والصراع قد انتهت إلى الأبد.

لم يكن الموقف الروسي الرسمي من الأحداث في ليبيا واضحا بالرغم مما أبداه الروس من تفهّم لموقف الدولة الليبية وتصريحاتهم الإعلامية على اختلاف مستويات المسؤولين، من الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية مؤيدة للجانب الليبي. وبالرغم من محاولات الاتصال عن طريق السفير الروسي في طرابلس السيد" شوموف" الذي كان يبدى تفهما واضحا لطبيعة الأزمة الليبية، لقد كان السفير الروسي يؤكد أن روسيا لن تتخذ مواقف عدائية ضد ليبيا، إلاّ أنها فاجأت الإدارة الليبية بتأييد القرار 1970 ثم القرار 1973 رغم ورود تطمينات وتأكيدات منها بأنها ستصوّت ضد مشروع القرار. أما الموقف الغريب من الحكومة الروسية وما نظرت إليه السلطات الليبية بارتياب شديد، هو قرار الرئيس "مدفيديف" بعزل السفير الروسي في ليبيا قبيل التصويت على قرار مجلس الأمن بساعات قليلة.

وكان صدور قرار العزل مباشرة من رئيس الجمهورية مؤشرا مهمّا بيّن حقيقة الموقف الرسمي الروسي ولا سيما موقف رئيس الجمهورية، وأن على ليبيا الاعتماد على قدراتها الذاتية لا غير في مواجهة العدوان الغربي..

وتقول تسريبات من بعض السفراء الذين يرتبطون بعلاقات شخصية مع السفير الروسي المعزول إنه عُزل بسبب موقفه المؤيد للنظام في ليبيا، وقيامه بإرسال معلومات حقيقية حول طبيعة الأحداث، ودور الدول الغربية وحجم التهويل الإعلامي المصاحب للحملة الغربية على ليبيا.

ولقد كان استقبال روسيا لمبعوث القائد الدكتور محمد أحمد الشريف في شهر مارس فاترا ولم يرتقِ إلى مستوى التوقعات. استمع السيد "لافروف" وزير الخارجية الروسي إلى شرح من المبعوث الشخصي حول طبيعة الأوضاع والتداعيات المحتملة على المنطقة، وطلب من روسيا تقديم الدعم السياسي والعسكري لا سيما أن الغرب تجاوز نصوص قرارات مجلس الأمن وتحوّل الحظر الجوي على صعيد الواقع إلى حصار بري وبحري شامل وعدوان عسكري مباشر استهدف البنى التحتية المدنية والعسكرية وهدد بشكل حقيقي حياة ملايين المدنيين الذين يُفترض أنه تدخَّل من أجل حمايتهم، واكتفي السيد "لافروف" بالاستماع، ولم تقدم روسيا أيّة إجابات أو مقترحات عملية للتدخل في معالجة الأزمة. اختفى الموقف الروسي باستثناء بعض التعليقات الخجولة حول ما تم ارتكابه من تجاوزات في تنفيذ قرار مجلس الأمن.

أما الزيارة الأخيرة للأخ أمين الاتصال الخارجي الأستاذ عبد العاطي العبيدي فخلصت إلى التأكيد على ضرورة البحث عن مخرج سياسي لتفويت الفرصة أمام الإصرار الغربي على إسقاط النظام دون إجابات

واضحة عن المطالب الليبية المحدّدة، وعلى المطالبة بفرض حلّ دولي يُلزم الدول المعتدية بوقف العدوان وفك الحصار وتأمين وصول الدواء والغذاء والإفراج عن الأموال الليبية المجمّدة والتحقيق في جرائم قتل المدنيين، وتدمير القدرات العسكرية والمنشآت المدنية وتحطيم الجهاز الأمني المحترف، والتبجح بتنفيذ عمليات اغتيال للقيادة السياسية الشرعية، والتأكيد على أن فرض حصار بحريّ خرقٌ للقرار المشار إليه، وأن منع دخول الوقود إلى الموانئ الليبية وغيرها من الإجراءات المخالفة صراحة لنص وروح قرار مجلس الأمن أمر يدخل في إطار جرائم الحرب، وكذلك الطلب بضرورة التدخل لتمكين مندوب الجماهيرية من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وفقا لميثاق المنظمة لأن الدولة المضيفة للمنظمة لايحق لها عرقلة حضور مندوبي الدول، واتخاذ موقف حازم ضد حملة الاعتراف بالمجلس الانتقالي المجهول من حيث التكوين والعضوية، إذ إنه لا تعرف آلية تشكيله أوالأسس التي استند عليها الغرب في منحه شرعية تمثيل الشعب الليبي بالرغم من وجود مؤسسات رسمية معترف بها وما يشكله ذلك من سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تهدد حق الشعوب في الاستقلال الوطني، وتنسف فكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، والتدخل لفرض سلطة عليها من قبل قوى خارجية.

لقد كان الوقف الروسي العلني متفهما لمعاناة الشعب الليبي وساهم من خلال مجموعة "البريكس" في صياغة قرارها المساند لمطالب الجماهيرية وكذلك كان موقف روسيا أثناء اجتماع روسيا ودول الناتو

وتأييدها لخارطة الطريق الأفريقية والمطالبة بتطبيقها. إلا أن المبعوث الروسي الخاص "مارغيلوف" الذي تأخر كثيرا في الوصول إلى طرابلس حتى بداية شهر أغسطس والذى أعلن حقيقة المواقف التي تتماشى إلى حد كبير مع المطالب الغربية المطالبة بضرورة إعلان تنحي القائد كخطوة أولى لأية عمليّة سلمية، بالرغم من تأكيد ليبيا أن القائد لا يحمل أية صفة رسمية يمكن أن يتنحى منها.

الموقف الصيني:

كانت العلاقة بين ليبيا والصين عادية على جميع المستويات وفي كثير من الأحيان شكلية، بالرغم من الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات، فعلى عكس الحضور الكبير للشركات الكورية الجنوبية كان الحضور الاقتصادي الصيني بسيطا وذا طابع فردي. كانت بعض الشركات الصينية قد دخلت على خط تنفيذ بعض المشروعات الإسكانية ومشروع السكة الحديدية بالمنطقة الغربية لكن محاولاتها الدخول إلى قطاع النفط لم تنجح.

سياسيا كان هناك تناغم في المواقف السياسية الدولية، لكن ليبيا كانت متوجسة من التغلغل الصيني في القارة الأفريقية. وقد عبّرت عن ذلك أثناء القمة الصينية الأفريقية في شرم الشيخ بمصر. لكن العلاقات شهدت

توتّرا بسيطا بسبب زيارة مفاجئة قام بها رئيس تايوان إلى ليبيا في عام 2005 بتنسيق من محمود جبريل ربما بإيحاء من الدول الغربية. لكن العلاقات شهدت تحسنا أثناء زيارة الرئيس الصيني" جان زيمينج "إلى طرابلس سنة 2006.

كان الموقف الصيني أثناء الأزمة الليبية فاترا إلى حد كبير، ولم تتخذ أية خطوات معلنة للوقوف إلى جانب ليبيا سواء خلال اجتماعات مجلس الأمن أو أثناء الاجتماعات الإقليمية التي ناقشت الأزمة، وكان لتأييدها قراري المجلس1970 و1973 وقع سيئ على القيادة الليبية التي توقعت موقفا صينيا أكثر إيجابية.

أما أثناء لقاء وزير خارجية الصين بأمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الأستاذ عبد العاطي العبيدي فلم يتم التطرق إلى إمكانية مساهمة الصين في تقديم مبادرات عملية للمساهمة في حلّ الأزمة واكتفى الوزير بالاستماع إلى وجهة النظر الليبية بالرغم من وضوح المطالب الليبية المتعلقة بتجاوز حلف الناتو لقرارات مجلس الأمن وشنّ عدوان صريح على دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، وكان الموقف الصيني المعلن في مجموعة" البريكس " منددا بالأعمال العدوانية للناتو في ليبيا ومؤيدا للخطة الأفريقية لحل الأزمة الليبية، لكن يظلّ الموقف الصيني كما هو دائما، بعيدا عن المساهمة الفعلية في حل المشاكل الدولية ويعتمد سياسة الامتناع السلبى عن التصويت. وهكذا لم تبذل الصين جهودًا

حقيقية في إيقاف حدّة العدوان على ليبيا، ربما لأسباب صينية خاصة أو رضوخا للضغط الأوروبي الأمريكي.

الموقف الإيطالي:

شهدت العلاقات الليبية الإيطالية، لا سيما في السنوات الأخيرة، تطورا مُهمّا بعد موافقة إيطاليا على الاعتراف بجرائمها في ليبيا واعتذارها عنها والقبول بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين أثناء حقبة الاستعمار الإيطالي البغيض. وقام رئيس الوزراء الإيطالي بالتوقيع على وثيقة الاعتذار الرسمي علنا في نفس المكان الذي انعقدت فيه المحكمة العسكرية الإيطالية عام 1931 وأمرت بإعدام عمر المختار. لقد نتجت الوثيقة عن مفاوضات طويلة وشاقة بدأها المرحوم عمر المنتصر واستكملها الأستاذ عبد العاطي العبيدي. وللأمانة التاريخية لم يكن لعبد الرحمن شلقم فيها أيّ دور. لقد ضغط القائد على إيطاليا ومُنعت الشركات الإيطالية من العمل في ليبيا. كان للحكومات الاشتراكية الإيطالية دور في التوصّل إلى الاتفاقية بدءًا من "ماسيمو داليما" و"رومانو برودي" اللذين ربطتهما علاقات جيدة مع الأخ القائد. لكن على عكس التوقعات، اندفعت الحكومة اليمينية بقيادة "بيرلسكوني" في نفس الاتجاه، بل إن شجاعته ساهمت في إنجاز أهم عمل تاريخي على المستوى الدولي بعد مرحلة الاستعمار.

ولقد توطدت علاقات شخصية جيّدة بين قائد الثورة و"بيرلسكوني" ووضعت الترتيبات إلا أن الضغط الفرنسي والبريطاني لم يتركا مجالا أمام الحكومة لتنفيذ الاتفاق الخاص بالتعويض. فقد وضع حجر الأساس للطريق الذي يربط غرب ليبيا بشرقها، وقام القائد في شهر أغسطس 2010 بزيارة تاريخية إلى إيطاليا مصحوبا بلفيف من القيادات الشعبية والفروسية الشعبية التي أقامت عروضا في وسط روما في مشهد رمزي لابد أن الأخ القائد رتبه عن قصد مفاده أن الفرسان الليبيين أحفاد المجاهدين يقومون باستعراض على خيولهم التي حاربت الطليان وسط روما.

لكن الموقف العدائي الإيطالي ظهر مباشرة بعد اندلاع الأحداث وسارعت إيطاليا إلى دعم التحالف في عدوانه على ليبيا.

ولعل أكثر الطليان تطرفا في عدائهم لليبيا وزير الخارجية "فراتيني" الذي ينتمي إلى حزب السيد "كادوليني" الوزير المشهور بعمله الاستفزازي لمشاعر المسلمين عندما ارتدى القميص الذي يحمل الرسوم المسيئة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والذى كان السبب المباشر في أحداث 17 فبراير 2006.

لقد خرج السيد "فراتيني" وأعلن أن أكثر من عشرة آلاف مدني قتلوا بسبب قمع السلطات الليبية للمظاهرات السلمية في بنغازي. ولعل الرقم الذي أعلنه بشأن القتلى في أول الأحداث كان السبب الأساسي في إثارة

الرأي العام، بالرغم من أن عدد القتلى في ذلك الوقت لم يتجاوز المائة أغلبهم من الأمن والجيش قتلوا على أيدى المتطرفين المندسّين بين صفوف الشباب المراهقين الذين هاجموا مراكز الأمن والمعسكرات. وبالرغم من الاتصال بالحكومة الإيطالية وتوضيح حقيقة الموقف، لكن ربما قام السفير الليبي في إيطاليا حافظ قدور بدور في تضليل الإيطاليين، فإن الأرجح هو أن الخطة الموضوعة مسبقا تطلبت من بعض الأطراف تمثيل أدوار محددة، وفي هذا السياق يمكن فهم تصريحات " وليم هيج" وزير خارجية بريطانيا حول سقوط ليبيا وهروب القذافي وقرار مجلس حقوق الإنسان حول الإبادة الجماعية الوهمية..

لقد ساهمت إيطاليا في تكوين ما سمي المجلس الانتقالي ودعمته باعترافها المبكر به وبقيام وزير خارجية إيطاليا بزيارة إلى بنغازي في محاولة لإضفاء شرعية دولية على الحكومة التي شكلها الغرب لإدارة المنطقة الشرقية في خطوة ضربت بعرض الحائط الالتزامات التي وقّعت عليها إيطاليا قبل عدة شهور والتي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وكذلك زيارة رئيس المجلس لإيطاليا واستقباله استقبال الأبطال، لا شك أن ذلك، إضافة إلى ما يعكسه من خبث الغرب وعدم مصداقيتهم، يعكس أولا حجم الكره والضغينة التي يضمرها الطليان لثورة الفاتح التي نجحت في الثأر منهم لدماء الآباء والأجداد.

لقد كان الموقف الإيطالي موقفا انتهازيا من جانب ونتيجة للضغط الفرنسي البريطاني من جانب آخر، أي أنه مزيج من عقدة الانتقام من

القذافي والطاعة العمياء لفرنسا وبريطانيا سادة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

رغم ذلك استمرت إيطاليا في محاولات إبقاء قنوات اتصال مع الدولة الليبية بحجة محاولة التدخل على خط حل الأزمة سياسيا. فقد اتصل مدير مكتب" بيرلسكوني" بالدكتور البغدادي عدة مرات، وحدثت اتصالات بشأن جرافة إيطالية أسرتها البحرية الليبية، وفي شهر يوليو كانت تجرى ترتيبات لزيارة أمين مؤسسة النفط وخبراء في الأمن إيطاليا للبحث في دور إيطالي يتمثل في تقديم مقترحات عملية لمعالجة سياسية للأزمة. لكن الأمر البيّن أن إيطاليا مع أنها الخاسر الأكبر من الأزمة الليبية، لم تستطع بسبب وضعها السياسي وأزمتها الاقتصادية الحادة أن تبلور موقفا مستقلا عن الإملاءات الفرنسية..

الموقف العربي:

لعل السؤال المهم الذي يطرح نفسه بقوة هو التالي: هل سخّر الغرب بعض العرب للتهيئة لغزو ليبيا واحتلالها أم أن دولا عربية تمكنت من تسخير الغرب لتحقيق أهداف محددة تتعلق بتصفية حسابات شخصية مع القذافي. أم أن الفرصة كانت سانحة أمام بعض الدول التي تدور عمليا في فلك الاستعمار للتقدم ولعب دور قيادي في المنطقة العربية وإعادة الاعتبار إلى دور

الدول الرجعية المرتبطة تقليديا بالغرب والقائمة على تأمين مصالحه في المنطقة والعالم..

لا شك أن قطَر كانت لاعبا أساسيا في الأحداث الليبية من الناحية السياسية والتمويلية والإعلامية والعسكرية : فقناة الجزيرة الفضائية كانت القوة الأساسية التي تقود المعركة الإعلامية التعبوية والتوجيهية ضد النظام الشرعي في ليبيا وكان ذلك بالتأكيد وفق برامج منتجة مسبقا وليست وليدة اللحظة.

نصّب حاكم قطر الذي يحكم قطر بتصورات وآليات العصور الوسطى نفسه قائدا للتحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية في مشروع مشبوه أطلقوا عليه اسم "الربيع العربي "استهدف الدول الثورية التقدمية المعادية للغرب دون سواها، تلك التي تتمتع بقدر ولو شكلي من الممارسة الديمقراطية من قبيل الانتخابات والبرلمان وفي أغلبها الأحزاب، واستثنى الدول الرجعية الملكية التي تمنع حتى مجرد تكوين جمعيات لمحبّي التصوير أو النشاط العلمي ولا محل فيها إطلاقا لأي كلام لا يمجّد العائلات التي تحكم بمفردها وتستحوذ على ثروة المنطقة لمصلحتها الخاصة.

سخّر حَمد بن خليفة الذي كان يتظاهر بعلاقات جيدة مع القذافي كافة إمكاناته المادية والسياسية وكافة علاقاته لمساعدة المتمردين سياسيا وعسكريا وماليا. يقول القطريون على لسان أميرهم إنهم صرفوا

مبلغ ثلاثة مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى. وهذا يبين حجم الدعم الذى قُدّم للمتمردين حتى تمكنوا من إسقاط طرابلس "بالتكبير! " كما لعبت قطر دورا هاما في دفع بعض الدول العربية خاصة السودان وتونس بتقديم الرشاوى إليها وصرف مليارات أخرى كمساعدات لدعم المتمردين ولم تتأخر في إغداق الأموال الطائلة على الدول الغربية والأفريقية لانتزاع مواقف سياسية مؤيدة للتمرد. اعتمدت قطر عدة أساليب في تمويل النشاط المعادي لليبيا أهمها تقديم رشاوى كبيرة للأفراد سواء لدفعهم إلى الانشقاق على السلطة الشرعية أو للسياسيين لانتزاع مواقف سياسية منهم، وبالتأكيد للإعلاميين الذين سخّروا لخدمة المؤامرة على الأمة بشكل عام وعلى ليبيا بشكل خاص.

كان حَمَد بن جاسم وزير خارجية قطر المعروف بعلاقاته العلنية بالكيان الصهيوني، يعمل مباشرة تحت إمرة "ساركوزي" ومستشاريه في قصر "الإليزيه" بباريس وكان يعرض تفاصيل نشاطاته على الفرنسيين. وكان رئيس الأركان القطري ومدير المخابرات يتوليان مباشرة دفع الرشاوى إلى بعض الشخصيات في تونس والسودان، ولم يعد سرا حجم الرشاوى التي تلقتها حكومة السودان مقابل تدخلها المباشر بإرسال السلاح إلى بنغازي ومصراتة تحت ستار مساعدات طبية وغذائية، تلك الحيلة الساذجة التي لم تنطل على أحد. فمن أين للسودان الذي تتهدده المجاعة أن يقيم جسرا جويا بين الخرطوم وبنغازي لمعالجة الأزمة الغذائية والدوائية فيها، وأنّى له إرسال الجنود إلى مصراتة والجبل الغربي وأخيرا احتلال

الكفرة في شهر مايو 2011 من قِبل الجيش السوداني وكذلك تقديم رشاوى كبيرة لصالح رشيد عمّار قائد الجيش التونسي وعدد من قيادة الجيش في تونس مقابل سماحها بالتدخل الخارجي من خلال أراضيها وتأمين سيطرة المتمردين على مدينة وزان وتسخير قاعدة وميناء جرجيس لنقل الأسلحة الثقيلة والذخيرة إلى منطقة الجبل الغربي، وأكيد أن دور قطر كان مخصصا للتمويل لكن حبّ الاستعراض دفعها إلى المشاركة في العمل الميداني دون أن يكون لذلك أهمية من الناحية الميدانية، فشاركت في الغارات الجوية التي نفذها الناتو على ليبيا وأرسلت بضعة جنود للقتال.

أما الإمارات التي ارتبطت قيادتها بعلاقات ودية وطيبة مع القائد وأسرته سواء أثناء استقلال أبوظبي أو توحيد الإمارات، وكان الشيخ زايد الاستثناء الوحيد من جميع دول الخليج التي لم يتعرض إليها القذافي بالنقد لمواقفها من قضايا العربية، فإن وزير خارجيتها عبدالله بن زايد لعب دورا مهما في تنفيذ المخطط ضد ليبيا، وساهمت بمليارات إضافية في تمويل الحملة واشتركت في الجهود السياسية للضغط على ليبيا، ودخلت على خط المنافسة المفتوحة مع قطر للتدخل في المسألة الليبية، وشاركت أيضا في العدوان الجوّي على ليبيا. يعترف عبد الرحمن شلقم بأن طائرة عبدالله بن زايد كانت تحت تصرف المجلس الانتقالي للتنقل وحشد الدعم الدولي. كما حاولت جمع بعض الشخصيات الليبية لتقديم حشد في مواجهة مؤتمر القبائل الليبية تماما كما فعلت قطر.

الأردن:

لقد كانت العلاقات الليبية الأردنية متقلّبة بسبب السياسة الأردنية المرتبطة بالغرب وموقفها من القضية الفلسطينية. لكن بعد وفاة الملك حسين وتولي عبدالله الحكم شهدت العلاقات تحسنا ملحوظا، وكان التعاون الاقتصادي والفني في أحسن حالاته. لكن فجأة وبدون مقدمات انقلب الموقف الأردني وانجرّ في المطلق خلف الموقف الخليجي ربما بسبب رشاوى مالية أو بضغط من الغرب أو بسبب كليهما. شارك الأردن في العمليات العسكرية ضد ليبيا واشترك جنود أردنيون في القتال الميداني إلى جانب المتمردين مشاركة فعلية.

إضافة إلى التأييد السياسي والإعلامي، لعب وزير الخارجية الأردني الأسبق الذي سُمي مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، دورا دبلوماسيا مشبوها في تطور الأحداث، وتنفيذ مخطط مسبق متفق عليه مع المتمردين وهو ما أكده عبد الرحمن شلقم في شهاداته.

وقدمت السعودية وبقية دول الخليج للتمرد دعما ماليا وسياسيا وإعلاميا، وكان لقرار مجلس التعاون الخليجي بشأن الأحداث في ليبيا دور أساسي في الإجراءات الدولية المتصاعدة ضد ليبيا. فهو الذى استندت إليه الجامعة العربية بالرغم من أن ليبيا ضمن مجموعة المغرب العربي الأقليمية داخل الجامعة..

السودان:

تحتاج العلاقة الخاصة بين ثورة الفاتح والسودان إلى مجلدات لسبر أغوارها وكتابة تفاصيلها، بدءًا من العلاقة مع ثورة مايو 1969 بقيادة جعفر النميري والاندفاع إلى الاندماج الثلاثي المصري الليبي السوداني، وتبدّل النميري المرتبط بالسادات ودعم ثورة الفاتح للشعب السوداني لإسقاط النميري ودعمها لحركة الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي عام 1989 ودعمها للبشير لتأمين استقرار السودان. لقد كان القذافي مهتمّا بنهضة السودان اهتمامه بليبيا لما يعرفه من أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمة العربية وللتواجد العربي في أفريقيا وللدعوة الإسلامية. إلا أن الإسلاميين في السودان لم يتوقفوا لحظةً عن التآمر على ليبيا لأسباب عقائدية، فكان السودان قاعدة تدريب " القاعدة " التي تكونت أساسا من شباب ليبيين غُرّر بهم في السعودية ودُفعوا إلى أتون المعركة في أفغانستان وأُعدوا للاستيلاء على ليبيا لما تشكله من أهمية استراتيجية لأية حركة إسلامية في المنطقة اعتبارا لموقعها الجغرافي وقدراتها المالية الضخمة ولكون الليبيين شعبا متدينا على مذهب واحد هو المذهب المالكي وبسبب مواقف ثورة الفاتح في تقوية الخطاب الديني والتشجيع على حفظ القرآن. يقول حسن الترابي في محاضرة له في طبرق عام 1990 إن الدولة الإسلامية الحديثة يجب أن تنطلق من ليبيا، لقد وضعت السودان إمكاناتِها البشرية واستثمرت الدعم الخليجي لإعداد الجماعة الليبية المقاتلة. ولقد تأكد وقوفها خلف محاولة اغتيال القائد في الشاطئ عام 1996. أما السودان فتشكك من جانبها في

نوايا ليبيا ولاسيما في علاقتها مع حركة العدل والمساواة في دارفور وعلاقتها مع التمرد في جنوب السودان، لكن حدث خلاف شكلي تطوّر إلى قطيعة حدث عندما طلبت ليبيا من عمر البشير عدم الحضور طوعا أعمال القمة الأفريقية العربية المنعقدة في طرابلس في نهاية 2010. لقد أصر الأوروبيون على عدم مشاركة عمر البشير واشترطوا ذلك لحضورهم القمة. وأصرّ البشير من جانبه على المشاركة. لكن عبدالله السنوسي الذي تربطه بالبشير علاقات طيبة اعتقد أنه يستطيع حل المشكلة، فسافر إلى السودان وتمنىّ على الرئيس عدم الحضور حتى تنجح القمة مع الترتيب لزيارة خاصة بعد القمة مباشرة. رأى البشير في ذلك إهانة وربما وجدها فرصة سانحة لتقديم نفسه إلى الغرب من خلال اشتراكه الفعلي في إسقاط القذافي.

فقد ألقى البشير بثقله العسكري خلف المتمردين، واحتلت القوات السودانية الكفرة، وشارك الجنود السودانيون في معارك مصراتة والجبل الغربي واحتلال طرابلس لتلك الأسباب. بالإضافة إلى الرشاوى القطرية السخية التي سال لها لعاب البشير والوعود الدولية بغض النظر عن حكاية محكمة الجنايات الدولية، وكذلك لأن قوة المتمردين الأساسية هي الجماعة الإسلامية المقاتلة التي هي في الأصل صناعة سودانية كما أسلفنا، فالجماعة كتنظيم وأفراد ومنهج تفكير ولدت في التسعينيات من رحم المُخابرات السودانية التي تولتها بالرعاية والدعم والتدريب والإعداد وزوّدتها بكافة لوازم العمل في ليبيا. وقد ثبت الآن وجود أعداد كبيرة من المقاتلين السودانيين ضمن صفوف المتمردين، سواء في المنطقة الشرقية أو

مصراتة بلغ عددهم تسعة آلاف جندي. كما اعترف المسؤولون السودانيون مؤخرا بمشاركتهم الفعلية في احتلال طرابلس وتبجح نائب الرئيس على محمد طه زعيم الجماعة الإسلامية بذلك علنا. وكانت مؤشرات الموقف السوداني واضحة أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بداية الأحداث والهجوم غير المبرر الذي شنه وزير خارجية السودان على القائد، واتهامه إياه بأنه وراء تقسيم السودان، غير أن الموقف شديد الانحياز من جانب الحكومة السودانية لصالح حركة التمرد لم يكن مفهوما ولا متوقعا من الليبيين.

الموقف التونسي:

كانت تونس تعيش حالة من الفوضى بعد سقوط النظام وتمكنت أجهزة الاستخبارات المعادية لليبيا من استخدامها كقاعدة لإدارة العملية العسكرية والأمنية في ليبيا، كما تمت رشوة قائد الجيش التونسي رشيد عمار من قبل قَطر ليسهّل ذلك. كانت السلطات الليبية تعلم ذلك لكنها لم ترد أن تجازف بالمنفذ الوحيد أمامها للتواصل مع العالم الخارجي فأبقت على الاتصالات الرسمية وتكررت زيارات المسؤولين الليبيين إلى تونس..

لقد كان الموقف التونسي داعما للمتمردين بشكل دائم ظاهر وسرّي من الناحية العملية وإن كانت الحكومة المؤقتة الضعيفة حاولت أن تُظهر أنها تقف على الحياد واستمرت في الاتصال مع السلطة الشرعية في ليبيا.

استُخدمت قاعدة رمادة وميناء جرجيس من قِبل المتمردين دون أية قيود أو شروط، وتم من خلالها نقل كميات هائلة من السلاح والعتاد والمرتزقة إلى داخل الأراضي الليبية عبر منفذ وازن.

الموقف المصري:

بالرغم من حالة الارتباك التي كانت تعيشها مصر بعد سقوط النظام وتولي المجلس العسكري الحكم شكليا وحالة الفوضى الشعبية وقفت مصر على الحياد تقريبا وباستثناء استقبال اللاجئين فإنها لم تتدخل في الأحداث تدخلا فعليا بالرغم من الإغراءات القطرية.

أما بقية الدول فلم تقم بدور مُهم في الأحداث سواء تلك التي تدّعي مساندة المتمردين كالمغرب أو تلك التي تحاول الوقوف على الحياد مثل سوريا والجزائر وموريتانيا واليمن. لقد كان الموقف العربي باختصار يندرج بين موقف حاكم قطر الذي سخّر كافة جهده وإمكاناته لتمكين الغرب من احتلال ليبيا، وموقف المتفرج الذي اتخذته بقية الدول بسبب الخوف من إعلان المواقف أو نتيجة لضغوط غربية أو تحت تأثير الرشاوى السخية التي يدفعها حاكم قطر.

لقد انطلق تنفيذ المؤامرة على ليبيا بقرار غريب من مجلس التعاون الخليجي الذي طالب بتجميد عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية وبالتدخل

الدولي لحماية المدنيين الليبيين. نُقل القرار إلى جامعة الدول العربية، وفي سياق غريب وغير مسبوق في العمل العربي المشترك، وبفعل الدولارات القطرية والسعودية والإماراتية التي أسالت لعاب عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، اتخذ مجلس المندوبين يوم 22 فبراير 2011 أي بعد أقل من خمسة أيام من بداية الأحداث، القرار الشهير الذي يطلب من مجلس الجامعة الذي انعقد يوم 3 مارس 2011 إصدار قرار بتجميد عضوية ليبيا في الجامعة ومؤسساتها وتحويل الأمر إلى مجلس الأمن الدولي. ولم يُسمح لوفد ليبيا بالمشاركة وشرح وجهة النظر الليبية. و في يوم 8 مارس، أي بعد أقل من أسبوعين، اتخذ مجلس التعاون الخليجي قرارا يطلب من مجلس الأمن التدخل في الشأن الليبي وفرض ما اصطلح عليه بمنطقة حظر جوي، وفي نفس السياق وافق وزراء الخارجية العرب يوم 12 مارس على القرار الخليجي وطلبوا رسميا التدخل العسكري الدولي في بلد عضو في الجامعة العربية تقضى الاتفاقيات العربية وميثاق الجامعة بالدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي. لقد اتُّخذ القرار الأخطر في تاريخ الجامعة ذاك الذى أسس للعدوان الدولي على ليبيا يوم 19 مارس 2011.

وخلاصة القول أن الأمر كان محبوكا سلفًا، من خلال السيناريو الخليجي فلم يكن مطروحا من الأصل البحث في حل سياسي سلمي لأزمة بسيطة وعابرة كان يمكن تجاوزها بكل سهولة ويسر لو ترك الأمر لليبيين وحدهم.

لقد كانت المبادرة الأفريقية محاولة محتشمة للتلويح بغصن الزيتون لكنها وُوجهت بشراسة ولم يُسمح لها بأن ترى النور، وعلى العكس من

ذلك تطورت وتيرة المبادرات العسكرية من خلال الاعتراف بجسم المجلس الانتقالي الذى تشكل في ظروف غامضة ومن خلال تشكيل ما سمي مجموعة أصدقاء ليبيا والذين هم في حقيقة الأمر ألدُّ أعدائها، ووقفت الدول الكبرى القادرة على التأثير في الأحداث موقف المتفرج وتركت الساحة للغرب يعبثون بها.

الحرب الإعلامية:

إن الحرب الليبية نموذج مثالي لشرح آلية عمل أحد أسلحة الدمار الحديثة وهي الحرب الإعلامية، فلقد استخدمت التقنية الإعلامية بدقة متناهية ونجحت في تدمير دولة كانت تمتلك كلّ مقومات الثبات والمقاومة والانتصار. فالبنية الاجتماعية الليبية قبلية متجانسة، والمذهب الديني واحد، ومستوى حياة الأفراد متقارب فلا توجد طبقية. والليبيون مجتمع بدوي قبلي باستثناء قلة من المهاجرين الأتراك والأوربيين الذين اندمجوا في النسيج الليبي. وفي ليبيا قوة عسكرية وأمنية مناسبة ومتماسكة إلى حد ما وذات عقيدة وطنية. والأهم أن في ليبيا قيادة واحدة لها خبرة في إدارة الصراع. وكان الجميع يعتقدون أن الأحداث مجرد موجة تقليد سرعان ما ستهدأ وذلك هو السبب الأول في عدم استخدام القوة للسيطرة على الوضع. الفارق الوحيد هو التفوق في ميزان قوة الإعلام.

كان محور الخطاب الإعلامي المعادي يقوم على أساس قيادة المعركة بالوهم باستخدام الخدعة السينمائية، وتلفيق الأخبار. كانت الجزيرة تنشر أخبارا غير معقولة من قبيل سيطرة الثوار على ميناء مزدة (وهى قرية في وسط الصحراء) وكان الإعلاميون الليبيون يتندرون على ذلك، لكن الهدف كان تضليل الرأي العام الليبي والدولي لأن الآخرين في العالم لا يعرفون ما هي مزدة وما مدى أهميتها، وكذلك نشر أخبار بتفجير هنا أو قصف هناك وتضخيمه وفكرة المراسلة من شاهد عيان وغيرها من الفبركة الإعلامية التي باتت معلومة للجميع. إن الغرب يحاول دوما أن يقدم أعماله العدائية ضد الشعوب في صيغ إنسانية وبمسميات براقة وخادعة تحت شعارات تحرير الناس وحماية الضعاف وتأمين الحقوق وما إليها من كلمات بدون محتوى حقيقي وفي الغالب بواقع معاكس لما تحمله تلك الكلمات من معان، فأطلقوا على عملياتهم العسكرية العدوانية التدميرية الاستعمارية اسم "عملية تحرير ليبيا" تماما مثلما كان الخطاب الإعلامي الغربي الموجه أثناء الهجوم العسكري على العراق يقوم على أكذوبة تحرير العراق. من هذا المنطلق أسسوا قناة الحرة في العراق وأسسوا ليبيا الحرة وليبيا الأحرار. لقد استخدم الغرب المنهج "الجوبلزي "الإعلامي أفضل استخدام. فلا أحد عدا بعض السطحيين والعملاء يُصدّق أن القوات الأمريكية والبريطانية والدنماركية والإيطالية والبولندية والكندية والأسترالية ووحدات رمزية من ثلاثين دولة تدور في فلك أمريكا دخلت العراق واحتلته لتحرره من الجيش والشرطة العراقية، وقامت بمطاردة قياداته وسجنهم وتعذيبهم وإعدامهم وتهجير ملايين العراقيين لأجل سواد عيون الحرية

للعراقيين. من المؤكّد أن تمرير خدعة كبرى باستعمال مصطلح التحرير بدل الاحتلال يحتاج إلى ماكينة إعلامية ضخمة لتقنع الناس بأن بلادهم محتلة ويحتاجون إلى عملية تحرير وهكذا كان ما كان.

نفس التكتيك استخدم في ليبيا مع بعض التطوير، وكان من الضروري إقناع الرأي العام الخارجي بأن شيئا ما يجري في ليبيا. فالخطة اعتمدت أساسا على التدخل الخارجي، لذلك لم تأبه بالرأي العام المحلي لأنها اعتمدت على ليبيين لهم مواقف مسبقة من ثورة الفاتح، فهم مقتنعون بالدخول في معركة لإسقاطها، لذلك اعتمد أسلوب فبركة الأخبار ونشر صور من أماكن وأزمنة مختلفة لن يُدرك الناس في العالم الخارجي أحقيقية هي أم مفبركة؟، ولقد حاول الإعلامي يوسف شاكير في برنامج عشم الوطن توضيح ذلك لكن محدودية تغطية الإعلام الليبي لم تُمكن من إسماع العالم الرأي الآخر إضافة إلى الإجراءات القمعية الدولية التي شكلت سابقة خطِرة ضد حريّة الإعلام بمنع القنوات الليبية من البث عبر الأقمار الاصطناعية وفي وقت لاحق استهدافها مباشرة بالقصف.

و بالطبع لا أحد في ليبيا يصدّق تلك الأكاذيب تماما كما لم يصدق سكان فشلوم أن شارعهم يُقصف بالطائرات، كما يعرفون تماما أن أشد أوقات الأزمة لم تفرض فيها حالة الطوارئ ولم يُحظر التجوال ولم تنتشر المظاهر المسلحة وقوات الشعب المسلح كما هو الحال اليوم والمدن الليبية تعج بالمسلحين الذين يتجولون في الشوارع بكل أنواع الأسلحة المتوسطة

والثقيلة، ذلك أن الأمن اعتمد على وحدات الدعم المركزي التابع للشرطة والحرس الشعبي من المتطوعين.

.. لتمرير أكذوبة " تحرير ليبيا"، كان الإعلام يركّز على تحرير كل قرية ومدينة مع أن المحتلين المفترضين هم جنود الشعب المسلح والحرس الشعبي، والمحرِّرون هم قوات الناتو الجوية وجنودهم وعملاؤهم على الأرض. لقد استخدم الإعلام مصطلح "تحرير ليبيا" من كتائب القذافي بالرغم من معرفته أن الجيش الليبي لم يكن في شكل كتائب بما فيها الوحدات الأمنية التي كانت تتبع لواء الحرس الجمهوري، وأن كتائب الأمن في المنطقة الشرقية سُحبت من المدن بالكامل ولم تشتبك مع المتمردين في أيّة معركة، وأن القوات الخاصة من ألوية الجيش تدخلت بعد سيطرة المتمردين على المواقع النفطية والعبث بها. كانت جميع القنوات الفضائية موجهة لاستخدام مصطلح كتائب القذافي وكان المحللون العسكريون والسياسيون يركزون على هذا المصطلح الغريب، والغريب أن المحرّرين هم قوات الناتو والقوة السودانية والأردنية والتركية والقطرية، والعملية اسمها الحامي الأوحد فجر الأوديسيا، تُدار من قبل غرفة عمليات الناتو.

كان بعض الإخوة وفي مقدمتهم المهندس سيف الإسلام يعتقدون أن السبب هو عدم السماح للقنوات الإعلامية بالتواجد في ليبيا فاعتمدت على نقل الأكاذيب، وبالرغم من أن ذلك الاعتقاد يبيّن طيبة أصحابه وبساطتهم وتصديقهم لأكذوبة الإعلام الحر والمهنية الإعلامية قُبلت وجهة نظرهم وتم

استدعاء المؤسسات الإعلامية الدولية التي وجدت الفرصة مناسبة لإرسال جواسيس على الأرض وإضفاء مصداقية على الأخبار المفبركة، لم يتغير الخطاب الإعلامي الخارجي ولم يتمكن المبدع موسى إبراهيم من إيصال الحقيقة إلى العالم.

لقد كانت الحرب الليبية معركة السلاح الجوي والقصف الإعلامي، وبالرغم من بسالة الليبيين وشجاعتهم وصمودهم وصبرهم فإن استخدام القوة النارية المدمرة الصاروخية والجوية للناتو لم تكن لتحقق ما حققته من نتائج لولا القوة النارية الضخمة لقنوات" الجزيرة" و"الحرة" الأمريكية والعربية أو العبرية وفرنسا 24 وال"بي بي سي" و ال"سي إن إن" وغيرها من الإذاعات والقنوات التي تعتمد في أخبارها وتحليلاتها على ما تنقله تلك القنوات والوكالات..

ولئن كانت حملة إعلامية شرسة وقوية مكشوفة فإن أصحابها لم يشعروا بالخجل وهم يرددون مصطلح "تحرير ليبيا" حتى صار على كل لسان، وأطلقت أسماء غريبة من قبيل" ليبيا الحرة" لتسمية وضع السيطرة المباشرة وغير المباشرة للأجانب على التراب الليبي من فرنسا وبريطانيا وأمريكا المستعمرون التقليديون إلى قطر والسودان والإمارات. لكن النفوذ القطري أصبح أكثر وضوحا بعد أن تمكنت من شراء ذمم عدد من السياسيين الجدد ونصّبتهم على ليبيا.

لقد تحولت ليبيا من بلد حر مستقل لم يخضع للدول الكبرى إلى محمية تدار عن طريق السفارة القطرية والبعثة القطرية الخاصة، وأصبح تشكيل الحكومة الليبية يتم في دهاليز تميم بن حمد في الدوحة. فعلا إنها عملية تحرير غريبة.

لعل تدمير مخزون الأسلحة الليبية من صواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى بعد التحرير المزعوم بواسطة خبراء من البنتاغون، دون علم من نصبوا أنفسهم على "ليبيا الحرة"! يُبين الحالة السياسية التي آلت إليها ليبيا المحررة على حد زعم وسائل الإعلام، إن الحديث عن إتاحة الفرصة للرأي والرأي الآخر وحرية التعبير وغيرها من الشعارات الجوفاء في" ليبيا الحرة" كذبة كشفها واقع الحال. فكلّ من تسوّل له نفسه أن يقول كلمة حق في مصلحة الشعب يُوصف على الفور بانتمائه إلى الطابور الخامس والأزلام ويُزج به في المعتقلات ويُطارد، وتُشن الحملات السياسية على الدول لمجرد بث إشارة على أيّ قمر صناعي لوجهة نظر مغايرة لفبراير التي يدعى أصحابها أنهم مُحرَّرُون، لقد صارت ليبيا الحرة! نموذجا لقمع حقيقي للفكر والإبداع والرأي الآخر إذ يعتقل أيّ شخص وفي أيّ مكان لمجرد ارتداء قميص أخضر أو قبعة خضراء، والويل كل الويل لمن يحمل في هاتفه النقال الخاص أغنية أو شعرا يتغنى بالفاتح.

ليبيا الحرة الآن عنوان الجريمة والإرهاب، و الصراع القبلي والعرقي على أشده والمليشيات هي صاحبة الكلمة العليا، وهنالك قوانين غريبة عجيبة من قبيل قانون العزل الذي يحرم أكثر من ثلث السكان من حقوقهم السياسية، وقانون إعفاء الثوار من المسؤولية عن الجرائم التي

يرتكبونها باسم الثورة، والخطف والاعتقال بلا تُهَم وعلى الهوية والقتل والتعذيب حتّى الموت وبأبشع الوسائل واعتقال الأطفال والنساء طلبا لحضور آبائهم وإخوتهم في حالة كونية فريدة شبيهة بمحاكم التفتيش في القرون الوسطى. في ليبيا الحرة تنتزع أملاك الناس عنوة وفي وضح النهار دون أي حدود أو قيود، وتمشّط منازلهم وتسرق أموالهم وتنتهك أعراضهم، في ليبيا الحرة عدد الجواسيس أكثر من عدد موظفي الدولة باعتراف أغلب المسؤولين الفبرايريين.

في ليبيا الفاتح التي جيء بالناتو للتحرر منها، كان الأمن والاستقرار والتنمية سمة أربعة عقود. كان الناس ينامون وبيوتهم مُشرعة الأبواب، وعندما تسرق سيارة كنت تجدها حكاية الحي كلّه، كنت لا تجد بنادق الصيد، الألعاب النارية تعكر صفو المولد النبوي لا غير، لا وجود لمسلحين في الشوارع، تنطلق من رأس جدير إلى مساعد دون أن يستوقفك أحد، بعض الحزبيين وأعضاء الجماعات الإرهابية فقط يتعرضون للاعتقال، والعملاء المرتبطون بالخارج فقط يعدمون بأحكام قضائية وفي العلن. و من أعدموا طيلة أربعة عقود أقل بكثير ممن يقتلون تحت التعذيب في شهر واحد من شهور فبراير. عدد المعتقلين طيلة عهد الفاتح بضع مئات يُطلق سراح أغلبهم بين حين وآخر. في 3 مارس من عام 1988 أُطلق سراح أغلب المساجين السياسيين، لكن نشاط الجماعة الإسلامية المقاتلة وأعمالها الإرهابية ضد المؤسسات والأفراد اضطر الدولة إلى القيام بحملة اعتقالات شملت المئات منهم، لكن شراستهم واتجاههم إلى العمل الانتحاري تسبب في موت بعضهم، كذلك محاولات تمرّدهم في السجن فلربما تسببت في قتل أعداد منهم، لكنها أرقام بسيطة بالمقياس الفبرايري..

في ليبيا التي حررت بالناتو، كانت السلطة عمليا بيد الشعب يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تدار بأمانات إدارية ولجان شعبية تنفيذية لكل القطاعات وعلى كافة المستويات من المحلي إلى الإقليمي وحتى مستوى الدولة، منتخبة عن طريق التصعيد المباشر بالرغم من وجود شخص القائد الذي احتفظ بحق أدبي أتاح له التدخل في شؤون الدولة. وبالرغم من العقبات التي أشرنا إليها سلفا والتي عطّلت إلى حد كبير تأسيس مؤسسات راسخة لمنظومة السلطة الشعبية إلاّ أن الشعب كان يمارس دورا مُهما خاصة في مناقشة القوانين واختيار المسؤولين المحليين على أقل تقدير، ومُطّلع على سير الدولة من خلال التقارير والموازنات التي تعرض على عموم الشعب في دورات انعقاد المؤتمرات الشعبية، كما كانت ليبيا تنعم بأمن واستقرار منقطع النظير إضافة إلى سهولة الحياة ورخصها. فهي من أرخص بلاد العالم وتُقدم بها الرعاية الصحية والتعليم مجانا، و لو قارنا ذلك بنتائج عملية التحرير المزوّر حيث شكلت سلطة انتقالية من أناس مجهولين عددهم ثلاثون وبعد أشهر أصبحوا ستين لم تعرف أسماؤهم كاملة ولا من عيّنهم، نصّبوا أنفسهم أداة التشريع والتنفيذ، وللأسف تحت شعارات الحرية والديمقراطية، وتشكلت حكومة مؤقتة من مجلس سُمي المؤتمر الوطني انتُخب في ظل قانون انتخاب مفصّل على مقاس جماعة سياسية معينة وأُقصى من المشاركة فيها أكثر من ثُلث السكان وخضع إلى سطوة المليشيات وظلم ما سمّي لجنة النزاهة التي ألغت عضوية أكثر من ثلاثين نائبا من إجمالي مائتين خلال ستة أشهر وأُرغم على إصدار قوانين تحت تهديد السلاح لعل أخطرها قرار اجتياح مدينة بنى وليد من قِبَل

المليشيات وقانون العزل السياسي الذي أبعد خصوم الجماعة الإسلامية من الفبرايريين من المسرح السياسي، وعمت الفوضى والفساد والجريمة كل المدن الليبية التي تحولت إلى "كنتونات" مستقلة تديرها مليشيات تتقاتل لأتفه الأسباب، كما انتشر القتل على الهوية القبلية وتهجير مدن بكاملها مثل تاورغاء والشقيقة في الجبل الغربي وتعرُّض قبيلة القذاذفة وورفلّة والمشاشية إلى الإبادة والتهميش، وتدمير بني وليد وسرت والجميل والعجيلات وبراك.

هكذا كانت ثورة فبراير! مسمى لعملية دولية لاحتلال ليبيا ونشر الفتنة والفوضى بها وإخراجها من ساحة المواجهة مع عدو الأمة، ومنْعها من صنع التقدم والنهوض لكن بشعارات التحرير ونشر الديمقراطية وتحقيق الرفاه.. .

المليونيات:

لعل أهم ما ميّز الأحداث في ليبيا تلك المسيرات الحاشدة المؤيدة للثورة والتي لم تشهد لها المدن الليبية مثيلا طيلة أربعة عقود، وعلى عكس ما حدث في مصر وتونس حيث المظاهرات الصاخبة المطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، والاعتصامات المليونية في ميدان التحرير، والزحف الجماهيري الكبير على مقر وزارة الداخلية التونسية الذى أجبر بن علي على المغادرة،

والتي صورت التغير في المنطقة على أنه حركة شعبية حقوقية مدنية، على العكس من ذلك، كانت المظاهرات المناوئة لثورج الفاتح في ليبيا محدودة وبسيطة يمكن أن تُحصى أعداد المشاركين فيها بالعشرات أو المئات على أقصى تقدير، لكن حالة العنف التي نتجت ربما بترتيب من مُعدّي التمرد وما نتج عنه من رد فعل، وما صاحبها من تدخل خارجي والحملة الإعلامية المُحكمة والشاملة والمنفذة بحِرفية دقيقة، أضفت عليها أهمية خاصة.

فقد كانت خطة عمل المتمردين في ليبيا قائمة على أساس استثارة الرأي العام بعمليات القتل ومن ثمّة استعمال مراسم الدفن لتهيّيج العواطف، ولقد كان الأمر هكذا:

منذ اليوم الأول للأحداث شعُر الليبيون بما يهدد مستقبلهم من مخاطر وخرجت الجماهير في مسيرات شعبية عفوية مؤيدة لثورة الفاتح ومنددة بالحملة الإعلامية، في كافة المدن والقرى تقريبا باستثناء الزنتان والبيضاء ودرنة، أما مصراتة وطبرق والعجيلات وسبها وصرمان والزاوية وزليتن وطرابلس وبنغازي والمرج، والكفرة والعزيزية وصبراتة والخمس وترهونة وبنى وليد وغريان وسرت ومدن الشاطئ وأوباري ومرزق وغات وتراغن، والسواني والعزيزية وجنزور وصرمان وسرت، فكلها التحمت في زحوف جماهيرية ضخمة تحمل الرايات والشعارات الخضراء تُردد هتافا وحيدا يؤكد التلاحم مع القائد والاستعداد للموت دونه ويُندد بالحملة الإعلامية التي انتبهت الجماهير الليبية إلى أهدافها الحقيقية، لكن الزحف الأهمّ كان في طرابلس بعد كلمة القائد الشهيرة.

فلقد زحف الناس تلقائيا على الساحة الخضراء وطردوا بعض المتظاهرين الذين حاولوا الوصول إلى الساحة الخضراء يوم 20 فبراير2011، واعتصمت الجماهير طيلة الأزمة في الساحة الخضراء لكنه كان اعتصاما بلون أخضر.

مع بداية القصف الجوّي يوم 19 مارس 2011، شهدت الساحة الشعبية الليبية حراكا لا سابق له، فما إن بدأ القصف حتى زحف الشباب في مسيرات تلقائية تجوب المدينة والمناطق المقصوفة، لقد كان مشهدا مثيرا للغاية، فلو كان أحد أهداف العدوان هو بثّ الرعب في نفوس الجماهير فإن المفعول كان عكسه تماما. بدأ آلاف الشباب اعتصاما جماهيريا مفتوحا في باب العزيزية. ولقد رأى الناس على الهواء مباشرة كيف تختلط أصوات القنابل والصواريخ وأزيز الطائرات بهتافات الجماهير الثورية المتحدية. عندما قُصفت إذاعة الجماهيرية وميناء طرابلس كان الزحف الشعبي منقطع النظير، حتى أربك قوة الدفاع المدني، وكان التخوّف من وقوع إصابات بين المتظاهرين.

إلاّ أن نداء وجهه الإعلاميون في نهاية شهر الصيف عبر إذاعة الجماهيرية وإذاعة الليبية يدعو إلى استعراض القوة الجماهيرية الرافضة للعدوان والعازمة على التحدي والنصر لقي استجابة لم تكن في الحسبان ولا التقدير من الجميع. وفي يوم واحد من شهر ناصر زحف إلى الساحة الخضراء قرابة مليوني ليبي وليبية، من أطفال، ورجال و نساء. كانت لوحة لا تُنسى. الشباب والشابات يد بيد دون تحرش ولا معاكسات أو مضايقات، بالرغم من عدم توفر الوقود وصعوبة حركة الناس.

يقول صديقي الدكتور سعيد إنه سار مشيا على القدمين من شارع عمر المختار من أمام مستشفى الجلاء لأمراض النساء عبر الساحة الخضراء إلى شارع أمْحمد المقريف إلى قصر الشعب والناس يقفون كتفا إلى كتف يردّدون الأهازيج والشعارات الثورية وأنه لم يتمالك نفسه فكان يبكى من رهبة المشهد، تساءل أين العالم الذى يَكْذب ويقول إن في ليبيا ثورة شعبية، يقول المسئولون عن الدعوة إلى المسيرة إن عدد المشاركين فيها فاق مليوني إنسان، أمّا مصادر الناتو فقدرت العدد بحوالي مليون وسبعمائة ألف مواطن أما القنوات الفضائية المعادية التي تبث تحليلات "الظبيات".. وجوقة المروّجين للتمرد فلم تأت على حديث المسيرة من قريب أو بعيد.

لقد فوجئ القائد مثلنا تماما بحجم المسيرة واضطرته صورة الحشود المليونية إلى الظهور والحديث المباشر مع الجماهير عبر الهاتف، وكانت البنات يكتبن على أكف أيديهن بالحناء جملة "الله ومعمر وليبيا بس" وكان الرجال والنساء متوشحين بالأعلام الخضراء ويرتدون القبعات الخضراء. حملت الجماهير أطول راية في التاريخ، الراية الخضراء بطول سبعة آلاف متر الْتَوَت بين أيادي الشباب والشابات التواء شوارع طرابلس المرصوصة بالجماهير.

استمر الحشد الجماهيري من الساعة الرابعة مساء إلى وقت متأخر من الليل. ثم كان مشهد التفرق رائعا أيضا: عشرات الكتل البشرية اخترقت شوارع طرابلس عائدة إلى مناطقها في حي أبو سليم والهضبة والدريبي وقرقارش وطرابلس المركز وسوق الجمعة، وكذلك إلى المناطق المجاورة:

جنزور والعزيزية، والماية، والسواني، وبن غشير، وسوق الخميس، وأسبيعة، وسيدى السايح وغيرها من القرى.

في صباح اليوم التالي اتصل القائد بعدد من الأشخاص يسأل عن الكيفية التي نُظّمت بها المسيرة المليونية، ومن نظّمها ودعا إليها، لكن لا أحد كان يمتلك الإجابة. لقد كان تحركا شعبيا عفويا تلقائيا، قادته المبادرة الشعبية التلقائية التي كانت تعي أبعاد المؤامرة على الأمة..

عززت المسيرة المليونية ثقة القائد في فكرته التي طرحها مع بداية الأحداث وهي حركة مئات آلاف الناس بدون سلاح لاسترداد المناطق التي احتلها المتمردون. كان يُتوقع أنهم لن يُقدموا على مذبحة ضدّ المدنيين، كان رحمه الله يؤمن دوما بفاعلية الحركة الشعبية في إحداث التغيير الجذريّ، وكان يعتقد في إمكانية إحداث اختراق مُهمّ في المعركة بتحريك مئات آلاف من البشر للزحف على المناطق التي استولى عليها المتمردون. كان يتابع بدقة اجتماعات عقدت لهذا الغرض يرأسها أمين مؤتمر الشعب العام ومنسقو مؤتمر القبائل واللجنة الشعبية العامة وعدد من الفعاليات الثورية والشعبية، لوضع آليات دعم مسيرة لمّ الشمل المتواجدة في منطقة الدافنية وتصعيد العمل الشعبي السلمي، والتخطيط لعملية مشابهة في الجبل الغربي. بعد أربعة أيام أعلن عن انطلاق مسيرة مليونية في الجنوب حيث تدافعت الجماهير من كل مناطق الجنوب إلى سبها ورسمت لوحة رائعة لا تَقِلّ عن تلك التي رسمتها جماهير طرابلس و رُدّدت فيها نفس الشعارات، لقد قال أهل فزان كلمتهم الواضحة وأعلنوا إصرارهم على مواصلة المعركة بالرغم

من كثافة نيران العدو. ثم كانت في الزاوية مسيرة الزاوية المليونية التي غصّت ميادينها وشوارعها بالجماهير التي زحفت من كل المدن والقرى المجاورة لتؤكد أن الزاوية ثورية كما كانت دائما وأبدا. ثم انتظمت مليونيات زليتن والخمس وسرت والعزيزية والعجيلات وترهونة وبنى وليد ومسلاتة وغريان. و قد يقول قائل كم عدد الليبيين لينظّموا هذا الكمّ من المليونيات، لكن حجم الجماهير البشرية الزاحفة في كل هذه المدن يفوق الخيال..

ولا أعتقد أن أيّا كان يستطيع أن يُشكك في حجم الزحوف البشرية في تلك المدن والتى لم تشهد لها المدن الليبية مثيلا، ولعل الصورة الرائعة لمسيرة العجيلات المليونية ومن بعدها مسيرة الجميل تُبيّن أن الليبيين في أغلبهم خرجوا ليقولوا كلمتهم، ويعبروا عن اختيارهم.. لكن تلك الصورة هي نفسها التي ربما دفعت بالقائد إلى التمسك بالاستمرار في المواجهة وعدم إيلاء المبادرات السلمية أهمية كبيرة. لقد كان حراكا شعبيا منقطع النظير تمّ في ظروف صعبة، في ظلّ وجود أعداد كبيرة من الشباب في ميادين المواجهة، وشراسة القصف الجويّ المتّصل ليلَ نهار وعدم توفر الوقود، ولعل تلك المسيرات الضخمة كانت تكون أكبر حجما لو توفر للناس الوقود الذي يمكّنهم من التنقل من مدينة إلى أخرى.

في تلك الأيام المجيدة التي اشتدت خلالها المعارك العسكرية على كل الجبهات وازداد الضغط السياسي والإعلامي الدولي، أذهل الليبيّون العالم بتلك الزحوف المليونية التي كَتبت الإرادة الليبية الحقيقية على

صفحات التاريخ الليبي المجيد بأحرف من نور، لكنها في نفس الوقت ربما زادت من حماس العدو وقناعته بضرورة القضاء على ثورة الفاتح في أسرع وقت ممكن لأنها أيقنت أن الوقت يمر في غير صالحها، وربما كانت سببا مباشرا في تكثيف القصف الجوّي على المدن الليبية واستخدام وسائل خسيسة في الحرب النفسية من قبيل إسقاط المناشير من الطائرات والدخول على شبكة الاتصالات، واستهداف أماكن تواجد قادة العمليات المدنية والعسكرية.



ليلة السقوط

مع بداية شهر رمضان المبارك، اشتدت الحملة العسكرية الجوية على ليبيا وخاصة على المنطقة الغربية واستُخدمت طائرات الأباتشي في قصف أيّ هدف متحرك بما في ذلك السيارات المدنية العادية والحافلات. واستُهدفت منازل الأفراد من قادة عسكريين وسياسيين، وأصدر شيوخ الفتنة عبر القنوات المشاركة في الحملة الإعلامية على ليبيا فتاوى تبيح القتال في شهر رمضان وتوجب على المتمردين الإفطار. كان الطقس في نهاية شهر يوليو وبداية شهر أغسطس شديد الحرارة. ازداد عدد الضحايا المدنيين وتم استهداف مقرّات إدارية بعد توسيع خارطة الأهداف فقُصفت الإذاعات ومقرّات الوزرات والميناء ومقر مؤتمر الشعب العام والأحياء السكنية لإثارة الرعب، كما توسع القصف الجوي وامتدّ إلى منطقة الجبل الغربي والقصف الجوي والبحري في جبهة البريقة ومصراتة، كما توسّع إلى منطقة زليتن وتاورغاء والدافنية. وتمكن العدوّ من تشغيل عدة جبهات في مرزق الكفرة بتحريك مجموعة من التبو المرتبطين بالفرنسيين ودخول القوات السودانية مباشرة في المعارك. لقد كانت القوات المسلحة الليبية وقوات الحرس الشعبي من المتطوعين على كامل التراب في المنطقة الغربية

والجنوبية تخوض حربا مفتوحة دون غطاء جوي وقد أظهرت بسالة وقدرة على التكتيك والمناورة سوف يسجلها التاريخ.

ومع بداية شهر رمضان المبارك تفاقمت الأزمات بسبب النقص الحاد في الوقود، الناتج عن الحصار البحري الذي فرضه الناتو على التوريدات إلى ليبيا وهو ما أدّى إلى ازدحام شديد أمام محطات توزيع الوقود واضطر الناس إلى المبيت عدة أيام للحصول على بضعة لترات من البنزين، ولم تنجح محاولات التقنين المتكررة في الحد من خطورة الأزمة وظهرت حالة واضحة من التوتر بين المواطنين الذين كانوا في أحيان كثيرة يفقدون مركباتهم بسبب القصف العشوائي الذي يشنّه طيران الناتو على المدن والقرى. وقد أثر نقص الوقود بكل تأكيد في فاعلية تحركات قوات الشعب المسلح والمتطوعين، كما أثر إلى حد كبير في محاولات تنظيم الزحوف الشعبية السلمية لتحرير المدن. لقد شُلّت حركة المواطنين إلى درجة كبيرة مما أدى إلى تعطل المؤسسات العامة بشكل نهائي، وامتد الأمر إلى المؤسسات الحيوية كالمستشفيات والمراكز الصحية وأجهزة الأمن والخارجية والمؤسسات المالية، كما أثر في عديد الخدمات الحيوية للمواطنين لذا نستطيع القول إنّ المياه توقفت بسبب عدم قدره الفنيين على الالتحاق بأعمالهم أو التحرك من موقع إلى آخر بسبب نقص الوقود، وهكذا حال جميع القطاعات المتعلقة بتقديم خدمات للناس.. لعلّ أهمها تعطل نسبة كبيرة من أجهزة الإسعاف وعدم قدرة المواطن على نقل الحالات المرضية إلى المستشفيات، ولئن تم الإسعاف فإن الطواقم الطبية لم تتمكن في أغلب

الأحيان من الالتحاق بأعمالها، ولابد أن نذكّر في هذا الصدد بأن نقص الوقود قد تسبب في أضرار إنسانية تُعد من جرائم الحرب فلقد كان الحصار البحريّ الشامل وحظر توريد الوقود عمليةً وحشية نُفّذت دون أيّ سند شرعي أو أخلاقي وكان يجب أن يقدم مُقترِفُوها إلى العدالة لأنها جريمة حرب دون أدنى شك.

إن أرواحا بريئة كثيرة أُزهقت نتيجة الحظر على الوقود ويتنزل ذلك في إطار الجرائم ضد الإنسانية وأتمنى أن يقوم باحثون وطنيون بدراسة نتائج ذلك القرار الخطير من خلال الإحصائيات والمعلومات والضحايا..

لقد اعتمد إمداد الوقود على ما تنتجه مصفاة الزاوية لتكرير النفط، ونظرا إلى ما كان يعانيه إنتاج النفط من مشاكل وإلى وقوع بعض الحقول تحت سيطرة المتمردين، وتمكّن متمردي الجبل الغربي في نهاية شهر ناصر(يوليو) من السّيطرة على خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من حقول الجنوب إلى المصفاة في مدينة الزاوية بعد احتلال منطقة الريايينة، فإن طاقة المصفاة الإنتاجية انخفضت بشكل دراماتيكي.

ولعل من أكثر الآثار خطورة ما حصل لإنتاج الكهرباء الذي تأثر بشكل كبير بسبب سيطرة المتمردين على المنطقة الشرقية وما تعرض له مجمع رأس لانوف والبريقة من تخريب، وبسبب سيطرة المتمردين على مدينة مصراتة وعدم إمكانية الرّبط الكهربائي بين أنحاء ليبيا التي أصبحت مقسّمة. كما تمكن المتمرّدون من السيطرة على محطة الرويس لتوليد

الكهرباء في قدم الجبل وتخريبها مما أدى إلى قطع الكهرباء كليا عن الجنوب، و إلى نقص في كمية الكهرباء المنتجة لاسيما بعد استبعاد محطة مصراتة، وفصل الربط بين المنطقتين الشرقية والغربية، فاعتمد إنتاج الكهرباء للمنطقة الغربية والجنوبية على محطة الخمس، ومحطة غرب طرابلس ومحطة الفرناج الغازية الصغيرة، وقد تسبب ذلك في انقطاع التيار الكهربائي عن كافة المناطق انقطاعا جزئيا استمر في بعض الأحياء ساعات طويلة، واضطر أغلب المواطنين إلى قضاء شهر الصيام دون كهرباء ليلا ونهارا ، و إلى الإفطار على أضواء الشموع.

ومن المؤكد أن انقطاع التيار الكهربائي لم يتسبب في أزمة في الإنارة والتكيف وحفظ المواد الغذائية في المنازل فقط، بل كانت نتائجه السلبية أخطر من ذلك بكثير منها أثره في توفير المياه سواء بسبب تأثر منظومة النهر الصناعي، أو ضخ المياه من الآبار إلى الخزانات. لقد كانت مشكلة الكهرباء من أهم المشاكل التي واجهت الدولة أثناء المعارك إضافة إلى أثرها في حفظ المواد الغذائية سواء بالمخازن والأسواق أو المتاجر مما تسبب في تلف كميات كبيرة من السلع التي تحتاج إلى تبريد وفي تلف الأمصال بالإضافة إلى تلك الكميات من السلع الغذائية والأدوية التي أتلفت نتيجة غارات طيران الناتو على مخازن السلع التموينية في زليتن وطرابلس والعزيزية. وقد زاد ذلك بالتأكيد في تفاقم أزمة قطاعات الخدمات وخاصة القطاع الصحي إضافة إلى آثاره الشديدة في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة المتعثرة أساسا. فبسبب انقطاع الكهرباء والماء، تلفت المحاصيل الزراعية ونفقت الدواجن بأرقام فلكية.

لقد توقفت إمدادات النفط الخام من حقول الجنوب إلى مصفاة الزاوية، وتوقف ضخ الغاز من الجنوب بسبب عمل تخريبي استهدف المنظومة الإلكترونية كما توقف ضخ الغاز من الشرق إلى محطة الخمس وغرب طرابلس وأدى إلى تفاقم أزمة الطاقة بشكل خطير جدًا، إذ قطعت الكهرباء كليا تقريبا عن مناطق الجنوب والغرب، وأصبح توزيع الكهرباء على مناطق مدينة طرابلس بكميات قليلة. لقد عاشت أغلب مناطق ليبيا عدة أيام في ظلام دامس.

وأصابت أزمة الكهرباء والوقود قطاعَ الاتصالات بأضرار بليغة، فانقطعت خدمات الهواتف في أغلب مناطق الجماهيرية إضافة إلى توقف خدمات الهواتف المحمولة لمدة طويلة.

كانت هناك بالتأكيد أسباب أخرى وراء تَعطّل خدمات الهواتف المحمولة، منها الحرب الإلكترونية التي نفذها الناتو ضد منظومة الاتصالات وأجهزتها، والتشويش المتعمد عليها وكذلك زيادة الضغط على خدمات الاتصال والاعتماد كليا على شبكتي "المدار" و"ليبيانا" للهواتف المحمولة في الاتصال بين الجبهات المتعددة وغرف العمليات التي كانت تنتقل من موقع إلى آخر هربا من الغارات الجوية.

إلاّ أن السبب الأهم كان قلة الوقود والنقص الحاد في الطاقة الكهربائية. فببساطة تحتاج محطات الإرسال الى كهرباء وتحتاج محطات التوصيل إلى الوقود أو إلى الكهرباء كما أن شحن الهواتف المحمولة

الشخصية يَحتاج إلى الكهرباء، كما أن جميع الهواتف الثابتة والريفية تحتاج إلى الكهرباء. لقد تقطعت الأواصر بين الليبيين ولم يعد بالإمكان التواصل بيُسر فيما بين المؤسسات المدنية والوحدات القتالية ولا بين الأفراد ولم يعد من السهولة بمكان نقل المعلومات والتعليمات بين هذا الطرف وذاك..

في مقابل ذلك وفّر الناتو للمتمردين أجهزة اتصال متطورة وتم تزويد مدينة مصراتة ومناطق الجبل الغربي بكميات وقود كافية عبر طريق ميناء مصراتة ومن خلال تواطُؤ السلطات التونسية التي سمحت بفتح ميناء جرجيس ومعبر الذهيبة وقاعدة رمادة لتكون خطوط إمداد للمتمردين بالوقود والسلاح والجنود كما أسسوا غرفة عمليات واتصالات متطورة في مصراتة والجبل الغربي وأرسلوا سفينة اتصال إلى قبالة السواحل الليبية، وقدّموا لهم منظومة هواتف محمولة عن طريق الشبكات الأوربية والتونسية..

في منتصف شهر أغسطس كانت الأمور تزداد صعوبة في حين بدأ الضغط العسكري من الناتو بتوسيع عمليات القصف حتى تشمل المنازل والبوابات وباستهداف الأفراد والدوريات، كما زاد الضغط على جبهة البريقة التي أصبحت تتعرض يوميا إلى هجوم برّي وقصف جوي وبحري. وبفضل صمود الجنود الشجعان والخطة الدفاعية المحكمة تمّ صدها جميعا. ووسّع متمردو مصراتة نطاق عملياتهم، بدعم من القوات الفرنسية والقَطَرية، فامتدّت إلى تاورغاء والسدادة كما أصبحوا يهاجمون زليتن بشكل يومي تحت قصف جوي وبحري عنيف وكثيف استهدف مدينة زليتن

على مدار الساعة وتسبّب في أضرار بشرية ومادية فظيعة ومُريعة ليس أقلها مذبحة ماجر، وجريمة تدمير مخازن السلع التموينية والهجوم الصاروخي على مسيرة لمّ الشمل في الدافنية..

لعل أهمّ تطور في العمليات العسكرية كان تمكّن المتمردين في الجبل الغربي، بدعم مباشر من القوات الفرنسية، وبعد حصولهم على تسليح متطور من قطر عن طريق تونس، ووُصول عدد كبير من المرتزقة والجنود السودانيين، من توسيع عملياتهم شرقا وشمالا. فلقد تمكنوا من مهاجمة مدينة ككلة ومدينة القواليش ومن احتلال أغلب أجزائها وحاولوا احتلال مدينة الأصابعة التي كانت محصّنة بشكل مناسب من خلال تشكيلات المتطوعين بها. لكن الاختراق الأهم كان احتلال منطقة بئر الغنم الاستراتيجية، وعدم تمكن القوات التابعة للدولة من استعادتها، بسبب ضغط طيران الناتو الذي لم يُتح فرصة للقوات كي تتقدم أو تصد الهجمات المتكررة. لقد أتاح ذلك للمتمردين قدرة على بدء عملياتهم في منطقة سهل الجفارة وكذلك مهاجمة منطقة الرابطة وبالتالي منطقة غريان. لقد كانت القوة المدافعة عن بئر الغنم محدودة العدد والتسليح وتعتمد أساسا على تشكيلة من المتطوعين من منطقة الحرارات وقوة ردع صغيرة تمكن العدو من السيطرة عليها بسهولة واندفع باتجاه منطقة ناصر ومدينة الزهراء ومن ثمّة مهاجمة صرمان والزاوية من محورين. في ذات الوقت فشلت قوات المتمردين في التقدم من ناحية الجوش وبدر بالرغم من دعم الناتو القوي لها عندما قامت طائراته بقصف جميع الأهداف بما فيها الأفراد في البوابات ونقاط التفتيش مما أعاق تماما حركة القوات لدعم صمود منطقة بدر

وتيجي والجوش. وكانت المفاجأة الأهم تمكّن المتمردين من التسلل من الرابطة إلى منطقة القواسم والسيطرة عليها واحتلال مدينة غريان. لم يتمكن جنود كتيبة الأمن في غريان من إعادة ترتيب خطوطهم الدفاعية فسقطت مدينة غريان دون مجهود حربي مُهم. لقد شكّل سقوط غريان ضربة معنوية لقوات الشعب المسلح، وفشلت محاولة استعادتها، وانصبّ التركيز على تأمين مناطق العزيزية والنواحي الأربع والزاوية ودعم صمود منطقة الأصابعة.

اندفعت قوات المتمردين باتجاه الزاوية من محور رئيسي هاجم قرية بئر ترفاس وتمركز جنوب الزاوية، وحصل هجوم قوي استهدف مدينتي صبراتة وصرمان. وبالنظر إلى ضعف حجم القوة التي تدافع عن كلتا المدينتين، تمكن المتمردون من احتلالهما وقطع الطريق الساحلي، ودارت معارك قوية من يوم 7هينبال(أغسطس) للسيطرة على صبراتة غير أنها لم تنجح في تأمين الطريق الساحلي، ولم تتمكن الدولة من إرسال إمدادات مناسبة إلى صرمان، كما عُزلت الجبهة الغربية في الجميل وزوارة وأم الفار عزلا تاما. ولم يكن بالإمكان إمداد المدافعين عن مدينة بدر التي سقطت في أيدي المتمردين بعد صمود أسطوري وبسبب قصف قوات الناتو العنيف للمدينة. كان هدف المتمردين احتلال قاعدة الوطية الجوية جنوب العجيلات ومن ثمة التقدم إلى مدينة الجميل وزوارة والوصول إلى بوابة رأس جدير إلاّ أن حجم المقاومة الشعبية لم يمكنهم من ذلك إلاّ بعد سقوط طرابلس بعدة أيام..

لقد سهل احتلال مدينة صرمان دون مقاومة مهمةَ التسلل إلى مدينة الزاوية من ناحية الغرب والجنوب فتمكن المتمردون من الدخول إلى المطرد ومهاجمة مصفاة الزاوية، ومن احتلال الجسر المهمّ غرب المدينة. و دارت بين قوات الشعب المسلح والمتطوعين وبين المتمردين معارك شرسة، غير أنّ تدخل قوات الناتو مكّن المتمردين من السيطرة على مدينة الزاوية من جديد، وهو ما شكّل تهديدا مباشرا لمدينة طرابلس. ومن المؤكّد أن سقوط غريان واحتلال الزاوية قد أثر في معنويات الشعب المسلح أيّما تأثير وأحدث حالة من الإرباك بالإضافة إلى شراسة المعارك على جبهة البريقة وزليتن وتاورغاء ومرزق. إلاّ أن الأهم من كل ذلك كان تأثيرات انقطاع الاتصالات في حركة المقاومة بشكل أساسي، ولعل أهمها صعوبة التعرّف على حقيقة الموقف الميداني على الجبهات، وعدم القدرة على نقل التعليمات.

بدأ الإعداد للدفاع عن طرابلس في وقت متأخر للغاية فتم استدعاء المتطوّعين بعد منتصف شهر أغسطس وبدأت عملية تسليح أبناء القبائل في طرابلس.

تنادت القبائل مع بداية النصف الثاني من شهر رمضان، وفرزت أعدادا من الشباب لانطلاق عمليات التسليح لكن صدرت توجيهات بأن يقتصر التسليح على البنادق لا غير. لا أحد يعلم أسباب تلك التوجيهات الصارمة التي حرمت شباب طرابلس من الدفاع عن مدينتهم الصامدة، ولعل ما تبين لاحقا من خيانة قادة كبار في كتيبة أمحمد كانت وراء ذلك. كانت الذريعة هي الخوف من تسليم الأسلحة الثقيلة حتى لا تقع تحت سيطرة المتمردين، لكن

النتيجة أن قوة ثورة الفاتح الأساسية حُرمت من السلاح في وقت كانت في أشدّ الحاجة إليه..

مع بداية النصف الثاني من شهر أغسطس تكثفت الغارات الجوية وصارت تستهدف بالأساس البوابات ونقاط التفتيش وجميع مراكز تجمع القوات والأفراد والمراكز الإدارية كافة ودون استثناء. في نفس الوقت ارتفعت وتيرة تهريب الأسلحة والمرتزقة عبر الشاطئ بواسطة قوة الناتو والمرتزقة القَطَريين والسودانيين والأتراك. كانت قوات الأمن تضبط على طول الساحل من الخمس حتى زوارة يوميا عشرات القوارب المليئة بالأسلحة والذخائر والمقاتلين.

لقد تمكن الناتو من تمهيد الطريق أمام إدخال قوة برية كبيرة من المتمردين من المناطق الأخرى والمرتزقة السودانيين والقطريين والأردنيين وغيرهم إلى طرابلس وجنزور..

وليس ثمة أدنى شك في أن عملية احتلال طرابلس كانت عملية دولية قادها الناتو واشتركت فيها قوات من عدة دول أهمها فرنسا وبريطانيا وتركيا والسودان والأردن وقطر والإمارات. لقد تمكنت الطائرات المروحية الفرنسية والبريطانية من الهبوط بكل سهولة في مدينة طرابلس بعد انهيار الدفاعات الجوية بها، وأصبحت المقاومة شبه فردية وبأسلحة شخصية، لكن المدافعين أبلَوْا بلاء شديدا بالرغم من إمكاناتهم المحدودة في وجه قوة الناتو وفي غياب تام لقوات الشعب المسلح عن المدينة..

وبداية من يوم الجمعة كانت الأحوال في طرابلس لا تبشر بخير. تصاعدت الحرب النفسية من خلال القنوات المعادية ولم تتمكن قوات الشعب المسلح من استعادة الزاوية وغريان، وتسربت معلومات حول هجوم محتمل من الجنوب أو الغرب مع ازدياد الضغط على جبهة زليتن والبريقة وتاورغاء. وبدأ هجوم من مدينة الزاوية على منطقة الماية تم صده، لكن محاولات اقتحام الزاوية لم يكتب لها النجاح.

يوم السبت كان الوضع الأمني هادئا لا يعكّره سوى قصف عنيف جدا على كافة أحياء طرابلس حتى فترة الظهر، وأعمال عسكرية قوية في الزاوية وصبراتة ومنطقة بدر وزليتن.

كانت ساعة الإفطار ساعة بداية انطلاق عملية احتلال طرابلس. بدأت بعد أذان العصر بقليل وبلغت ذروتها ساعة أذان المغرب. اعتمدت خطةُ الهجوم على الحرب النفسية والحرب الإعلامية من خلال السيطرة على بعض المساجد في منطقة سوق الجمعة وتاجوراء واستخدامها لبث أقراص مدمجة تحوي التكبيرات، حتى يُخيّل للناس وكأن آلاف الناس يحتشدون ويُكبّرون، وكان لذلك بالتأكيد مفعول نفسي خطير ساهم في إضعاف معنويات أهل طرابلس. وربما ساعد على إسقاطها في أيدي قوات الاحتلال الأجنبية..

قبل أيام قليلة من ذلك ودون أسباب منطقية كانت قد صدرت توجيهات عاجلة بسحب المظاهر المسلحة من المدينة والإقلال من البوابات

والاعتماد على المتطوعين من سكان الأحياء، لكن تسليح أولئك المتطوعين اقتصر على البنادق دون خطة عسكرية دفاعية واضحة وبدون قيادة ميدانية تتواصل مع قيادة مركزية. وقد ساهم ذلك في تسهيل اندفاع المتمردين للسيطرة على بعض المناطق في طرابلس..

مع لحظة الإفطار بدأ المتمردون الذين تسللوا إلى طرابلس تحت غطاء قصف جوي عنيف ومركّز عملياتِهم العسكريةَ بهجوم محدود في سوق الجمعة وتاجوراء، كانت المقاومة بسيطة وفردية بالبنادق فتمكن المتمردون من بسط سيطرتهم باستعمال كثافة نيران قوية، واستنادا إلى الحرب النفسية من خلال توسيع دوائر التكبير في المساجد المحتلة، في نفس الوقت بدأ تنفيذ الخطة الإعلامية، وبث البرامج المفبركة التي أجهزت على الروح المعنوية للقوة المدافعة على طرابلس، وأعلن أنه قُبض على المهندس سيف الإسلام وعلى الدكتور محمد معمر وغيرهم وبدأ الحديث عن قتل القائد أو اعتقاله، وبثت مقابلات مع بعض الخونة يُحرّضون الناس، وعُطّل بث قنوات الجماهيرية عن طريق الأقمار الاصطناعية تعطيلا تاما وقُصفت الإذاعات والمحطّات البديلة.. .

مع ساعات صباح يوم الأحد تمكّن المتمرّدون من احتلال جزء مُهمّ من شرق طرابلس يمتد من تاجوراء إلى زاوية الدهماني وفشلوم، وبدأ هجوم قويّ شنته القوة المتمركزة في الزاوية بالتعاون مع المتمردين الذين تمكنوا من التسلل إلى منطقة حي الأندلس.

لم يكن واضحا سبب اختفاء القوة النظامية في طرابلس اختفاء كليا، لا سيما كتيبة أمْحمد المقَرْيف الأمنية، لكن تبيّن لاحقا أن آمر الكتيبة كان على تواصل مع المتمردين وأنه أمر منتسبي الكتيبة بعدم الدفاع وذلك بطرق مختلفة أهمها منح كثير منهم إجازات، والتعلُّل بعدم فاعلية أجهزة الاتصال في عدم إعداد الخطة الدفاعية ومتابعتها.

غير أن الواقع يبيّن أن من دافع عن طرابلس أيام السبت والأحد والإثنين والثلاثاء هم في الأساس المتطوعون من القبائل والحرس الشعبي والحرس الثوري الذين أبلَوْا في مقاومة قوات الاحتلال بلاءً حسنا، أما القوة الأساسية التي كان يُعتمد عليها في الدفاع عن المدينة فقد اختفت من أرض المعركة..

لقد دارت معارك طاحنة بين شباب مؤمنين مسلحين بالبنادق وقوّات النّاتو المدعومة بالطائرات والمسلحة بأحدث أنواع الأسلحة والمجهزة بوسائل اتصال ذات تقنيات متطورة، تديرها غرفة عمليات الناتو مباشرة.

لقد قدم أهل طرابلس قافلة طويلة من الشهداء خاصة في باب العزيزيّة وباب بن غشير وحي الأندلس ورأس حسن وأبوسليم وصلاح الدين والدريبي والهضبة، لكن قوة العدو لم تتورع عن استخدام كافة أنواع القوة لإخماد مقاومة طرابلس الباسلة.

وبالرغم من أن الخُطة تقضى بالإعلان عن سقوط طرابلس حتى قبل سقوطها وهذا ما حصل بالتحديد، فإن المتمردين واجهوا في جميع شوارع طرابلس مقاومة شرسة من أناس مسلحين بالإيمان والبنادق فقط.

المفارقة أن المتمردين يُطلقون على عملية احتلال طرابلس" تحرير طرابلس"، وهذا يذكرنا بمصطلح "تحرير العراق" الذي أطلقه "جورج بوش" على عملية احتلال العراق وفصّله وزيرُ دفاعه في نقاطه الست المشهورة التي تعني عند قراءتها بدقة احتلال العراق، تلك التي أدارها "بول بريمر" بصفته حاكما عسكريا، ثم أسس نظاما استعماريا بأسماء عراقية وفق الدستور الذي صاغه هو والآلية التي فصلها وفقا لدواعي أهداف احتلال العراق.

كانت الحال في طرابلس كذلك تماما، لكن الحكومة التي استلمت من الاحتلال كانت تتألف من أجانب ذوي أصول ليبية من الكيب إلى بوشاقور والمْقَرْيَف وزيدان وسالم الحاسي وغيرهم. إن المُهم في الغرب قَسَم الولاء والانتماء وليس الأصل. فأمريكا زعيمة العالم الغربي وقاعدته وقوته كافة سكانها من المهاجرين.



الخاتمة

لم تسقط طرابلس لأن تاريخها ينبئنا أن القراصنة عادة ما يتمكنون من اختراق شواطئها الآمنة الهادئة إلاّ أن أمواجها المباغتة سرعان ما تبتلعهم، وهكذا شأن طرابلس دائما واحة الأمل و"حفرة الدم" يختلط فيها الرمل بالماء ويزخر تاريخها المخضّب بدماء الشهداء بروايات وحكايات عن معارك ضارية وحروب طاحنة فيما بين الحضارات.

يأتي إليها الغزاة و يتباهون بانتصارات زائفة، لكنهم في نهاية الأمر يُدفنون في رمالها. كم من قبرٍ بها من قبور الأمراء الرومان الطواغيت، وكم دَفنت رمالها من قراصنة مجرمين، هكذا هي طرابلس تسقط لتنهض. عندما جاءها "موسيليني" سنة 1937 ورأى فيها ما رأى من استقبالات فخمة ومن قصائد مديح نادرة واستلم مفاتيحها الذهبية من شيوخ الفتنة، توقّع أنه أسس الإمبراطورية الرومانية الجديدة إلى الأبد، لكن خاب ظنه و تبخرت أحلامه وعصفت بها رياح طرابلس العاتية، فلم تَمْضِ سوى بضعُ سنوات حتّى سلّم جندي إيطالي مهزوم مفاتيحَ طرابلس إلى الجنرال الإنجليزي "مونتغومري" لحظة احتلال طرابلس مع نهايات الحرب العالمية الثانية.

في طرابلس، تُطوى صفحة من التاريخ وتُكتب أخرى من الهزائم وتُصاغ ملاحم الانتصارات. عندما يُشاهد المرءُ اليوم عُملاءَ الاحتلال وهم يتبجّحون بالنصر ويفتخرون بالخيانة ويُبرّرون التآمر، لا بد أنه يستحضرُ صورة آباء أولئك وأجدادهم وهم يَأتون نفس الأفعال مع" بالبو" الحاكم الإيطالي، فيرجع بنا التاريخ إلى الوراء ونراجع الحواديت وحكايات السلاطين والأمراء الوافدين من البحر من الشرق والغرب، ونتذكّر الأسماء ونسأل أنفسنا : مَن استقدم الأتراك لاحتلال ليبيا بذريعة مقاومة المسيحية؟ ومن استجدى الطليان كي يحتلّوا ليبيا بذريعة التخلص من الطورنة التي حاول الأتراك فرضها على ليبيا؟ وسنجد نفس الأسماء، من نفس العناوين. كان الولاة الأتراك يقتلون البدو الثائرين على سلطانهم ويُعلّقون رؤوسهم على أسوار طرابلس لكى يرتَدِع البدوُ ويَقبَلُوا الحكم التركي وسلطان الخليفة الذي لا يعرف من الإسلام سوى الاسم، ولا يتمردوا ويمتنعوا عن دفع الضرائب والإتاوات والميري ولكي لا يستهزؤوا بالجنود الأتراك الأغبياء المنفيّين من البلقان في صحراء طرابلس الحارقة، وهكذا حال ثوار الناتو: يأتون اليوم نفس الأفعال لكن الوحشية أكثر بشاعة ويُعلّقون الرؤوس والجثث ويمشّطون الأملاك كلها وليس فقط خمسها دونما حاجة إلى حرفة "الخرّاصه" لكنهم يسَمُّون أولئك الأبطال أزلام القذافي.

عندما سيق خليفة بن عسكر إلى ساحة الإعدام في الوطية، كانت وصيته أن لا استسلام إلى يوم التحرير، فهل يعرف أهل نالوت من هو ابن عسكر ومن هو خريبيش ومن هم أتباع القذافي ومن هم أتباع "هنرى برنارد ليفي" ومن هم عملاء الناتو اليوم؟

عندما سيق عمر المختار إلى ساحة سلوق ليُعدم أمام شعبه وِفقا لمنطوق حكم "جريسياني" ، قال:" نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت ". وبعد ثمانين عاما انتصر عمر المختار على إيطاليا الفاشية وأُرغم" بيرلسكوني" رئيس وزراء إيطاليا على تقبيل يدي ابن عمر المختار على رؤوس الملإ في مشهد سيسجله التاريخ بأحرف من نور حتى وإن خُدع محمد المختار وأُرغم على تشويه تلك الصورة البديعة بعد أن أُجبر على الذهاب لتقديم آيات الشكر لأمير المؤمنين في قطر..

وعندما قُطع رأس الفضيل بسبب وشاية من أحد رجالات العهد الملكي البائد وعُلق في ميدان البركة طيلة شهر كامل ليكون عِبرة للعصاة، تكرر نفس المشهد بقتل الشهيد معمر القذافي وأبو بكر يونس والمعتصم ليكون عبرة للمواطنين الليبيين.

معمر القذافي قال: ليس المهم النصر أو الهزيمة، الموت أو الحياة، المهم أننا نقوم بواجبنا في الدفاع عن أرضنا وبلادنا. أما أجدادنا فيقولون إن في طرابلس أرضا للصالحين.. أولئك.. . يدافعون عنها، ولها رجالات يَنهضون مع كل سقوط لطرابلس في أيدي العدوان.. طرابلس تحرسها الملائكة وترويها الدماء.. . من دفء شواطئها ينبع الحب العجيب للشهادة فيها.. . من بين معاناتها يُولد الأبطال ومنها يُكتب التاريخ.. إن شعبا عاش الحرية ومارس السلطة لن يقبل أن يُقيَّد بالسلاسل.

يقول الأصدقاء الذين عرضت عليهم فكرة الكتاب: إِستبعد العنوان لأن طرابلس لم تَسقط بل احتُلت، لكني أعرف أن السقوط لا يعني نهاية الأشياء. من يقَعْ يَنهَضْ وطرابلس ستنهض عاجلا بإذن الله وبفضل تصميم أبنائها المخلصين.



ملحقات ذات علاقة

تقرير حول الوضع في ليبيا

أعده نخبة من المهتمين وهو يعكس ما ظهر على السطح فقط

مذكرة بشأن الوضع الليبي خلال فترة ما بعد النزاع

هذا التقرير يبرز معاناة الشعب الليبي الناتجة عن التدخل الأجنبي الذي استند إلى التخوف من مذبحة مزعومة كان الجيش الليبي على وشك ارتكابها ضد المدنيين في مدينة بنغازي في مارس 2011 بناء على مزاعم كاذبة وبيانات تأكد للجميع أنها لا تستند لأية وقائع حقيقية، وفي الوقت الذي كان الجيش الليبي قد تلقى أوامر بالانسحاب من مدينة بنغازي وطبرق والبيضاء لتجنب الاصطدام مع بعض المحتجين وذلك منذ بداية الأحداث يوم 15 فبراير 2011.

لقد تدخل حلف الناتو عسكريا في ليبيا مستندا إلى جملة من المواد الإعلامية المفبركة، والتي تأكد زيفها وعدم حيادية مصادرها وفق تقارير المنظمات الدولية والإقليمية. ومع ذلك لم تصدر الأوامر للجيش الليبي

بالتدخل إلا بعد سيطرة بعض العصابات المسلحة على بعض المدن كمدينة الزاوية وزوارة وأجدابيا، فقام الجيش الليبي بتحريرها، ولم تسجل أية حالة انتهاك من قبل عناصره ضد المدنيين.

ولم يستمع المجتمع الدولى إلى كل الدعوات المنادية بالتحقق من الوقائع على الأرض في سابقة دولية أسقطت السلطة الشرعية واستبدلتها بكيان انتقالي مبهم لم تعرف أسماء أغلب أعضائه حتى بعد انتهاء ولايته، ولا يعرف من اختارهم، وكونت مشروعية فصّلتها على مقاسه دون استشارة الليبيين ودونما أدنى حرص على تركيبة المجتمع الليبي وتطلعاته والاختلافات أججت صراعات حاضرة ومستقبلية لا حصر لها.

إن ما يسمى بالمجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية اللتين فرضتا على الشعب الليبي نتيجة للتدخل الأجنبي لا يمتلكان أية شرعية شعبية أو قانونية في ليبيا، ولا يمارسان أية سيادة أو سيطرة على الأرض بالنظر إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار المهيمن بمختلف أرجاء بلدنا. وكذلك الحال بالنسبة لما سمي المؤتمر الوطني الذي نتج عن انتخابات صورية جرت تحت سيطرة وسطوة المليشيات المسلحة والتي حرم أكثر من نصف السكان من المشاركة فيها بفعل القوانين التعسفية الصادرة بالخصوص، وبسبب حرمان أكثر من مليونين من المهجرين في دول الجوار من المشاركة، وأيضا الحكومة المؤقتة التي شكلت تحت تهديد السلاح حيث استبعد مصطفى أبو شاقور رئيس الوزراء المعين من قبل ما سمي المؤتمر الوطني قبل أداء

اليمين نتيجة لاقتحام مليشيات مسلحة من مدينة الزاوية لمقر المؤتمر وفرض تعيين علي زيدان رئيسا للحكومة. ومازلنا نشاهد دلائل على هذا العجز في صور مزعجة، منها اقتحام مقر المؤتمر الوطني من قبل من يسمون أنفسهم ثوّار مصراتة وفرض القرار رقم 7 بتاريخ 25/9/ 2012، والذي خوّل المليشيات المسلحة باقتحام مدينة بنى وليد وما نتج عنها من مذابح رهيبة في حق المدنيين العزل في الفترة من 2012/10/2 إلى 2012/10/26، بما في ذلك أيام عيد الأضحى المبارك عند المسلمين. كذلك قام من يسمون أنفسهم جرحى الثوّار باقتحام واحتلال مقر المؤتمر الوطني من 5/فبراير/2012 إلى 5/مارس/2012، كما قام من يسمون أنفسهم ميليشيات مصرا باقتحام مقر المؤتمر البديل يوم 6/ مارس/2013 وذلك لفرض ما يسمى قانون العزل السياسي والذى يقصد منه حرمان أكثر من ثلث السكان من حقوقهم المدنية والسياسية.

وقد أدى ذلك إلى تداعيات خطيرة وكارثية على الشعب الليبي تمتد آثارها المدمرة إلى المنطقة العربية والأفريقية والمتوسطية مما حول ليبيا إلى بؤرة تهديد حقيقي للأمن الإقليمي والدولي.

ولا يخفى على أحد الفرق بين ما كان عليه حال ليبيا قبل اندلاع الاضطرابات فيها وبين ما صارت إليه الأمور الآن. لقد كانت بلدا آمنا مستقرا حقق لمواطنيه حياة حرة كريمة تقوم على المساواة بين أفراده وضمن سلما اجتماعيا بين قبائله، يشق طريقه نحو التنمية الشاملة، ويعد مسودة دستور يقوم على الإنصاف ويراعي حقوق مكونات المجتمع وتطلعاته، أما

اليوم فإن الموقف يتسم بالفوضى العارمة وانعدام الأمن وتفشي الظلم والقمع والفساد، وتحولت من الناحية الفعلية إلى كنتونات متصارعة، وأصبحت مهددة بالتقسيم والتجزئة.

كانت ليبيا وقت اندلاع الاضطرابات رئيسا للقمة العربية، ورئيسا للقمة العربية الأفريقية، ورئيسا للقمة الأفريقية الأوروبية، وعضوا مؤسسا في مجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، وبلدا رائدا في التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وفي مبادرة 5+5، وبلدًا راعيا للسلام بفضاء الساحل والصحراء، ومستضيفا دائما لمفاوضات التسوية بين أطراف النزاعات الدائرة بالإقليم وخصوصا بين الطوارق وحكومتي النيجر ومالي، وحكومة السودان ودارفور، ودولة مسئولة تتضامن مع الشعوب في كوارثها الطبيعية والاقتصادية والأمنية تساعد فقراء العالم وتغيث المنكوبين.

إن الصراع المسلح الذي شهدته ليبيا على مدى ما يزيد عن ثمانية أشهر والذي أججه التدخل الأجنبي بالمال والسلاح، هو أبعد ما يكون عن الانتهاء الآن بعد سنتين من اندلاعه، على الرغم من العدد الضخم من القتلى الذين سقطوا والذين يزيد عددهم عن مائة ألف (100.000)، ينتمى أغلبهم لقوات الشعب المسلح الذين سقطوا جراء عشرات آلاف الغارات الجوية والصاروخية التى استهدفت كل المنشآت العسكرية والأمنية وكل أفراد القوات المسلحة ورجال الأمن والمتطوعين؛ والجرحى والمفقودين الذين تعدى عددهم

مائتين وخمسين ألفا (250.000)؛ بالإضافة إلى المشردين من مناطق محسوبة على السلطة الشرعية كمن تاورغاء والدافنية وطمينة والكراريم بمصراتة، والعجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية بالجبل الغربي، وبنى وليد، وسبها، وبراك وغيرها.

لقد استهدفت عمليات الناتو الجيش الليبي بقصف معسكراته ووحداته وآلياته، فدمرت البنية التحتية وغرف العمليات ومنظومات الاتصال، وقتلت عشرات الآلاف من الضباط والجنود والأفراد في معسكراتهم ووحداتهم خارج أرض المعركة. كما استهدفت العمليات الأجهزة الأمنية من مراكز شرطة وأجهزة ضبط ومقار المحاكم والنيابات والمقار الأمنية الإدارية ومراكز التدريب والتأهيل والكليات العسكرية وكليات الشرطة والسجون، الأمر الذي منح السجناء من المجرمين فرصة الفرار وتكوين عصابات مسلحة تمثل الآن القوة الأهم وعصب المليشيات المسيطرة على الساحة الليبية.

1 -ملامح الوضع السياسي والأمني:

يتميز الوضع السياسي والأمني منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات بما يلي:

- انتشار السلاح، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هنالك ما يقارب 2 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية والمنافذ المختلفة؛ بالإضافة إلى أكثر من 200 ألف قطعة سلاح ثقيلة من مضادات دروع وقاذفات آر بي جي، وعربات عسكرية ومدنية محملة بالمدافع.

- انفلات أمني وعدم استقرار بسبب التدمير المتعمد من قبل حلف الناتو للمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية ساعد المجموعات الإرهابية والإجرامية على تكوين ميليشيات مسلحة بسطت سيطرتها على الأحياء والشوارع والقرى مما أدى إلى تكرار النزاعات المسلحة بينها، وإزهاق العديد من الأرواح البريئة.

- غياب واضح للدولة تجسد في عدم تفعيل القضاء وأجهزة الشرطة وتعطيل العمل بالقوانين، حيث تنتشر بالعاصمة طرابلس ومختلف المدن أعمال النهب والسطو المسلح، وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري ضد مؤيدي السلطة الشرعية، وضد غيرهم من المواطنين. كما تقوم تشكيلات مسلحة صغيرة بعمليات احتجاز عشوائي ضد كل من يحاول التصدي لها أو مقاومتها. ولا تتورع هذه المجموعات عن استهداف رجال القضاء، حيث كثيرا ما قامت باقتحام مكتب المدعي العام والمحامين العامين بالمناطق، ووكلاء النيابة؛ وتصفية القضاة ورجال النيابة الذين لا يمتثلون لأوامرهم؛ وتهديد محاميي الدفاع. كما تنتشر السجون في الأحياء السكنية وفي ضواحي

العاصمة دون أن تتمكن السلطات الرسمية من الوصول إليها أو السيطرة عليها، حيث بلغ عدد مراكز الاحتجاز غير النظامية قرابة 200 مركز خارجة عن سيطرة الدولة بالكامل.

- إن أغلب عمليات الاعتقال تتم خارج إطار القانون ودون علم النيابة ويتعرض المعتقلون إلى صنوف تعذيب لم تعرف البشرية مثيلا لها من قبيل التعذيب بالخازوق، وطهي المتهمين أحياء، إضافة إلى التعذيب بالضرب حتى الموت واستعمال الكهرباء. وقد انتشرت أشرطة مرئية لعمليات تعذيب حقيقية لأشخاص معروفين قضوا تحت التعذيب، وأخرى تعرض صورا مرئية حول عمليات اعتقال النساء والشيوخ.

- ضعف الحكومة جعلها تتخلى عن حماية بعض المرافق السيادية والحيوية لفائدة الميليشيات التي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة، مثل صراعها حول مطار طرابلس؛ وحول منفذ رأس جدير الحدودي مع تونس الذي أدى إلى اقتتال ثوار زوارة مع ثوار الجميل ورقدالين، واندلاع حرب مفتوحة بالسلاح الثقيل بين المدينتين. بالإضافة إلى الأعمال القتالية التي اندلعت بمستشفى شارع الزاوية وسط طرابلس بين ثوار مصراتة وثوار الزنتان في حادثة شهيرة شهدها شهر فبراير الماضي للسيطرة على مناطق النفوذ. وكذلك المعارك التي دارت في شهر يناير 2013 بين مليشيات سوق الجمعة للسيطرة على قاعدة أمعيتيقة الجوية؛ والمعارك بين مليشيات التبو وأولاد سليمان للسيطرة على مطار سبها؛ والمعارك التي دارت خلال شهر نوفمبر 2012 بين مليشيات الزاوية وصبراتة والزنتان للسيطرة على

قاعدة الوطية وغيرها. وأخيرا الصراع الخطير حول مجمع مليتة للغاز غرب ليبيا الذي دار بين مليشيات الزنتان ومليشيات زوارة خلال الأسبوع الأول من مارس 2013، مما شكل تهديدا لحياة المدنيين القاطنين حول المنطقة.

- تبني المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية لهجوم عنيف شنه ثوار زوارة ومليشيات أخرى من مدينة الزاوية على مدينتي العجيلات والجميل بسبب إطلاقه إشاعة احتمال وجود خميس معمر القذافي في مدينة العجيلات، مما أدى إلى مقتل الكثير من المدنيين والأبرياء وتدمير البيوت خلال شهر فبراير 2012، وتبني الحكومة المؤقتة والمؤتمر الوطني لحملة إبادة وتأديب وتطهير قبلي شنتها مليشيات مصراتة ضد مدينة بني وليد وقبائل ورفلة، أدت إلى كارثة إنسانية كبيرة في شهر أكتوبر 2012، سبقتها حملة مليشيات سوق الجمعة ضد مدينة براك وقبائل المقارحة في شهر سبتمبر.

- انتشار تهريب المخدرات والذخيرة والأسلحة عبر الحدود المصرية والتونسية بالخصوص، فضلا عن ازدياد عمليات التهريب الضخمة للسلاح الثقيل والعربات العسكرية والمركبات والمخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء.

- سيطرة تنظيم القاعدة والجماعة الليبية المقاتلة المهدد الرئيسي للأمن الوطني والإقليمي والدولي على أهم المفاصل العسكرية والأمنية في

ليبيا. ولعل أخطر ما تواجهه ليبيا الآن هو سيطرة المنظمات المتطرفة الإسلامية (تنظيم القاعدة والجماعة الليبية المقاتلة) على الأجهزة الأمنية المستحدثة مثل اللجان الأمنية في المدن، وقوة حرس الحدود، وسيطرتها الكاملة على بعض المدن والمناطق مثل مدن درنة وسرت وبنغازي والزاوية، وسوق الجمعة وتاجوراء بطرابلس، وزليتن والخمس وبنى وليد –بعد هجوم ميليشيات مصراتة - وصبراتة والزاوية من خلال شخصيات قيادية في التنظيم لها سوابق إرهابية على المستوى العالمي. وهي قيادات كانت السلطة الشرعية في ليبيا قد استلمت بعضا منهم من قبل الأجهزة الاستخبارية لبعض الدول الكبرى في إطار مكافحة الإرهاب من أمثال حسن قائد (أبويحي الليبي)، وأخيه عبدالوهاب قائد ـ المسئول الأمني حالياً في الجنوب الليبي، وعبد الحكيم بالحاج ـ مسئول المجلس العسكري بطرابلس، والصديق الغيتي ـ وكيل وزارة الدفاع لشئون أمن الحدود، وعبد الحكيم الحصادي ـ أمير درنة، وإسماعيل الصلابي، وفوزي أبوكتف، ومصطفى الساقزلي من المجلس العسكري ببنغازي، وعلي إشتيوي ـ أمير سرت، وعبدالوهاب قنيفيد ـ مسئول الأمن في طرابلس، وعبد الرءوف كارا ، والمهدي الحارتي بسوق الجمعة وسفيان بن قمو، وأحمد أبو ختالة، وزهدي، وأبو أنس الليبى، ومفتاح الدوادي، وهشام بشر، وخالد الشريف، والخضراوي، ومصطفى نوح وغيرهم من القيادات التي لها سجل إرهابي حافل في أفغانستان والعراق والصومال والسودان والشيشان.

وقد عبرت عن ذلك من خلال العديد من التظاهرات والمهرجانات العلنية التي رددت فيها شعارات تنظيم القاعدة ورفعت راياته في بنغازي، ودرنة، وسرت، وطرابلس وغيرها. إن تزايد نفوذ تلك الجماعات الإرهابية يشكل تهديداً حقيقيًا للسلم الاجتماعي في ليبيا والدول المجاورة وحوض البحر المتوسط وكذلك للأمن الإقليمي والدولي. لقد أدت الجرائم التى يرتكبها المتطرفون المتحكمون في ليبيا ضد المواطنين، وبخاصة حملات الاغتيالات والتعذيب والخطف إلى احتجاجات متواصلة ضدهم تم مواجهتها بأشد أنواع القسوة. ولعل من أهمها انتفاضة شباب بنغازى خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، وجمع إنقاذ بنغازى، وثورة شباب فشلوم وسوق الجمعة يومي 8 و9 يناير2013، وانتفاضة زليتن التى قتل فيها مئات الشباب نهاية شهر يوليو 2012.

- والأمر الأشد خطورة هو التدمير المتعمد من قبل حلف الناتو للمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية مما ساعد على انتشار السلاح وانتقاله إلى الدول المجاورة بكميات كبيرة أسهمت في إحداث حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار وعززت المجموعات الإرهابية والإجرامية التي بدأت تنشط في المنطقة. ولابد من التذكير في هذا الصدد أن الجيش الليبي في النظام السابق كان جيشا وطنيا مبنيا على التطوع لدخول الكليات العسكرية؛ والخدمة العسكرية الإلزامية لمدة 12 شهرا؛ والتدريب العسكري العام، حيث يناوب

المتدربون من المواطنين العاديين في المعسكرات لمدة شهر واحد في السنة. إن الجيش الليبي كان جيشا محترفا مثل كل جيوش العالم، لكن من يسمون أنفسهم ثوّارا قاموا بحله ويسعون لاستبداله بجيش عقائدي من المليشيات الإرهابية المسلحة، وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الأمن التى بنيت في السابق على أساس وطني احترافي وتستبدل الآن بالميليشيات الإرهابية. ويتم ذلك مع شديد الأسف تحت مرأى ومسمع وبمساعدة دول أعضاء في الأمم المتحدة

2 -ملامح الوضع الاقتصادي:

أدت الحرب الليبية على الصعيد الاقتصادي إلى ما يلي:

- دمار البنى التحتية والمنشآت المدنية والعسكرية خصوصا بمدن سرت وبني وليد ومصراتة.

- النهب المنظم للثروة النفطية وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي خلال ما بعد سقوط النظام على مستوى معيشة الليبيين واقتصاد الأسرة الليبية، حيث تشير إحصائيات صادرة عن المجلس الانتقالي إلى تحقيق عائدات نفطية تقدر بـ 12 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2012.

- إهدار المال العام من خلال تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة. من ذلك إهدار مبلغ 25 مليار دولار من موازنة 2012 حسب اعتراف محمد المقريف رئيس المؤتمر الوطنى أوائل شهر يناير 2013. وكذلك صرف أكثر من مليار دولار مقابل استجلاب عناصر النظام الشرعى الذين التجئوا إلى الخارج. ولعل أهمها صفقة البغدادى المحمودى المعلنة بمبلغ 200 مليون دولار رشوة، ومبلغ 200 مليون دولار في صورة هبة مالية لحكومة النهضة في تونس. وكذلك صفقة استجلاب المناضل عبدالله السنوسي الذي رحلته موريتانيا إلى طرابلس مقابل 250 مليون دولار رشوة شخصية لرئيس موريتانيا محمد عبد العزيز، ومبلغ مليار دولار مساعدة لموريتانيا. كذلك يعتبر من قبيل إهدار المال العام دعم المعارضة المسلحة في سوريا بالمال والسلاح، حيث قدم عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالى مبلغ 150 مليون دولار، ويقدم المؤتمر الوطنى والحكومة مبالغ سرية رشح أنها تجاوزت مليار دولار نقدا، إضافة إلى سعر الأسلحة وتكاليف إرسال المقاتلين المرتزقة والسلاح. ومن الأمثلة الأخرى لإهدار المال العام تقديم هبات ومبالغ كقروض بدون عوائد تحت مسمى قروض حسنة حيث أعلن الكيب رئيس الحكومة الانتقالية عن هبة ووديعة لمصر بمبلغ مليارى دولار نهاية شهر يوليو 2012، وهبة بمبلغ 250 مليون دولار مع قرض حسن لصالح حكومة السودان بمبلغ 200 مليون. كل ذلك عدا المبالغ التى تبذر على الدول والمنظمات بشكل سري، مثل ما تقاضاه رجل الأعمال السعودي الذى أنجز صفقة تسليم المناضل عبدالله السنوسى.

- اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين والصناديق التي كانت تسدد رواتب المتقاعدين والعاطلين وذوي الدخل المحدود. وعلى الرغم من تتالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها، فقد فُقِدت آثار هذه الأموال وأصبحت تتعرض للتهريب للخارج بمجرد وصولها إلى ليبيا، مما جعل وزير مالية الحكومة الانتقالية حسن زقلام يقول خلال شهر فبراير 2012 أن ليبيا قد أصبحت نقطة عبور للأموال الليبية. وما يزال الوضع على حاله إن لم يكن قد ازداد سوءا.

- شح السيولة النقدية وانهيار القدرة الشرائية للمواطن الليبي.

- انهيار المنظومة المصرفية، وبدء إبرام اتفاقيات مريبة تدخل ضمن إطار مكافأة حلفاء الحرب على ليبيا، حيث تم قبول مصرف قطر الوطني (QNB) شريكا استراتيجيا في رأس مال مصرف التجارة والتنمية الليبي الريادي بنسبة 49٪. وقبله انتشر خبر اتفاق ليبي فرنسي يقضي بمنح الشركات الفرنسية امتيازات تسمح لها بالسيطرة على 35 ٪ من النفط الليبي. وهذا من قبيل سوء التصرف في المال العام نظرا لعدم أحقية المؤسسات الانتقالية المؤقتة في اتخاذ قرارات استراتيجية ومؤثرة من شأنها أن ترتب التزامات على البلد.

- سيطرة الميليشيات على المؤسسات المصرفية والشركات الكبرى وإجبارها على دفع إتاوات أو رسوم "حماية"، حيث تعرضت إحدى

الشركات بمجمّع غاز مليتة غربي ليبيا على سبيل المثال إلى عملية ابتزاز ضخمة خلال شهر مارس 2012 من قبل ميليشيا محلية من مدينة الزنتان أجبرتها على دفع مبلغ ضخم لقاء "حمايتها". أما رئيس الوزراء الليبي المؤقت عبد الرحيم الكيب، فقد تعرض هو الآخر إلى الاحتجاز في بنغازي خلال شهر أبريل من قبل إحدى الكتائب المحلية التي أجبرته على توقيع وثيقة تخول لها الحصول على "مكافآت" قيمتها 170 مليون دينار ليبي. وتتعرض الحكومة للابتزاز اليومى لدفع أموال لصالح الميليشيات المسلحة، بينما تشهد السفارات الليبية عمليات اقتحام مستمرة من قبل من يسمون ثوّار بهدف الحصول على مزيد الأموال بعد أن انتقلت العدوى إلى المؤسسات الليبية في الخارج.

- اضطراب خطوط التصدير والاستيراد وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية وافتكاك الميليشيات لبضائعهم دون وجه حق بموانئ مصراتة وطرابلس والخمس وبنغازى بسبب تفتت الدولة المركزية وسيطرة الميليشيات المحلية على الموانئ والبوابات.

- النهب المنظم للموارد المالية لليبيا مما ينذر بإفلاس مصرف ليبيا المركزي حسب تحذيرات مدير المصرف نفسه. ولعل أبرز مثال على ذلك فضيحة مكافآت الثوار وتزوير قوائم المقاتلين التي أدت إلى خسارة أكثر من 1 مليار و800 مليون دينار ليبي، حسب ما أفاد به المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي محمد الحريزي في 9/أبريل/2012. المثال الآخر على النهب المنظم صرف أكثر من ثلاثة

مليارات دولار مقابل فواتير مزورة لعلاج الجرحى حسب اعترافات وزيرة الصحة، وكذلك هدر أكثر من خمسة مليارات دولار مقابل شراء أثاث مكتبي، حسب تصريحات محمد المقريف رئيس المؤتمر الوطني، إضافة إلى مبالغ ضخمة وصلت إلى 250 مليون دولار صرفت من قبل وكيل وزارة الدفاع عضو القاعدة الصديق الغيتي في أمور عسكرية حسب زعمه.

- سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوروبا وأمريكا، مثل مسألة التجميد والإفراج الجزئي عن الأصول والمبالغ خلال الحرب وما بعد سقوط طرابلس.

- تشهد المؤسسة الليبية للاستثمار فوضى عارمة حيث تم تغيير مجلس الأمناء السابق، وتحديد إقامة من بقي من أعضائه ومنعهم من السفر إلى أن قاموا بإجراءات التسليم والاستلام القسري مع مجلس جديد يفتقر إلى التخصص والكفاءة، وهو ما يهدد بضياع كافة الحصص والمشروعات والشراكات الليبية في مختلف دول العالم، وخصوصا في دول أمريكا وأوروبا. وفي أفريقيا مثلا، فقدت شركة لاب جرين حصصا كانت قد استحوذت عليها في رأس مال شركة اتصالات كينية حكومية، وقامت حكومة كينيا باسترداد هذه الحصة بداعي عدم استكمال سداد القيمة، ولا يعرف ماذا بشأن ما تم دفعه. وفي سياق مختلف قامت الحكومات الأوروبية بمصادرة أموال المؤسسة تحت ذريعة أنها أموال القذافي بالرغم من أنها أملاك للدولة الليبية ولا علاقة شخصية للقائد معمر القذافي وأسرته بها، ومن

ذلك مساهمة ليبيا في بنك روما في إيطاليا، وأراضى في أسبانيا، وعقارات في بريطانيا وفرنسا. وكذلك قام أشخاص كلفهم رئيس المجلس الانتقالى ورئيس المكتب التنفيذى السابق ورئيس الحكومة الانتقالية بالتصرف في العديد من ممتلكات الدولة لمصلحتهم الخاصة دون أية ضوابط أو إجراءات قانونية.

- عجز المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة عن إعداد وإصدار قانون الميزانية العامة للدولة لسنة 2013 ميلادية حتى تاريخه، أي بعد انقضاء الربع الأول من السنة المالية، الأمر الذي يعكس حالة التخبط والفوضى التي تعيشها الدولة بعد أكثر من سنتين من التدخل الدولي لحماية مزعومة للمدنيين.

3 -**قطاع الثقافة:**

أصبحت ثقافة التطرف تخيم على المشهد اليومي من خلال المظاهر الآتية:

- سيطرة المتشددين الإسلاميين على المساجد والإذاعات، ونشر الجمعيات المتطرفة في الجامعات ومؤسسات التعليم.
- الاعتداء على حرمة المقابر من خلال الهجمات المتكررة على الأضرحة الدينية والزوايا الصوفية ونبش القبور التي تعود لمئات

السنين في استهتار متعمد بمشاعر المسلمين. مثل ذلك هدم مسجد الشعاب في طرابلس، وهدم ضريح الولي الصالح عبدالسلام الأسمر وقبور الصحابة في زليتن. وكذلك قيام أعضاء تنظيم القاعدة الذين يتبعون المذهب الوهابي المتطرف بالاعتداء على جميع المقابر التي توجد بها أضرحة لأولياء وعلماء دين في ليبيا. ومن هذه الأماكن مقابر تاريخية مثل مقبرة الصحابة بزويلة ومقبرة القرهمانليين في طرابلس. كما قام هؤلاء أيضا بالاعتداء على المقابر الخاصة بالمسيحيين مثل مقبرتي ضحايا الحرب العالمية الثانية في كل من طبرق وبنغازى.

- الاعتداء على المواطنين المصريين الأقباط وسجن أكثر من 150 قبطيا وتعذيبهم في مدينة بنغازى بتاريخ 28/فبراير/2013 بتهمة نشر المسيحية في ليبيا، والتعرض لمواطنين إيرانيين في ليبيا بتهمة نشر المذهب الشيعى، فضلا عن الاعتداء الآثم على كنيسة قبطية في مصراتة وقتل قسيسها في شهر يناير 2013.

4 -قطاع الإعلام والمعلومات والتعبير:

ساد في ليبيا خطاب إعلامى يتسم بالسطحية والسوقية ويعرقل كل محاولات الحوار الوطني والمصالحة الشاملة، وفوضى في الإعلام المرئي والمسموع الذي يروج لثقافة العزل والإقصاء والإلغاء، ويشجع على الكراهية والحقد والانتقام، وينمي الأحقاد التي خلفها النزاع المسلح بين الجهات والقبائل. ويمكن تلخيص انتهاك حرية الإعلام والتعبير في النماذج التالية:

- اعتقال وتعذيب أعداد كبيرة من الإعلاميين المناهضين للتدخل الأجنبى وسلطة المليشيات الإرهابية بسبب آرائهم ومن هؤلاء: هالة المصراتى، ويوسف الغريانى، ومختار الأسود (قتل جراء التعذيب وعمره يناهز 80 سنة)، ورضوان العماري، والبروفسور رجب أبودبوس، ويوسف البوسيفى، وخالد الزروق، ثم عبدالعاطي المهدي (قتل كذلك تحت التعذيب في الزاوية).
- ملاحقة الإعلاميين الذين فروا للخارج ثم اعتقال وتعذيب أفراد أسرهم مثل: الدكتور موسى إبراهيم، وإيمان سعد، والدكتور حمزة التهامى، ويوسف شاكير، ومصطفى قادربوه، وهناء الشيبانى، والدكتور عبدالله الحبيب، والدكتور محمد زبيدة.
- الضغط على وتهديد الدول لمنع بث قنوات فضائية بخطاب إعلامي ضد المليشيات. فقد تم إيقاف بث قناة الجماهيرية التي عادت للبث يوم 31/ديسمبر/ 2013بعد يوم واحد من انطلاقها، وأوقف بث قناة وطننا في شهرأبريل 2012. كذلك تم إيقاف بث قناة الدردانيل وهي قناة اجتماعية منوعة شهر نوفمبر 2012، بينما أوقف بث قناة الخضراء بعد يوم واحد من بثها على قناة نايل سات خلال شهر فبراير 2013.
- الاعتداء على القنوات الإذاعية المرئية المؤيدة للميليشيات بسبب اختلاف وتضارب آراء الميليشيات، حيث تم تدمير قناة ليبيا الحرة التابعة لميليشيا الإخوان المسلمين في بنغازى خلال شهر نوفمبر 2012، كما تم حديثا تدمير قناة العاصمة التابعة لميليشيا محمود جبريل بتاريخ 7/ مارس /2013.

- اعتقال وتعذيب الإعلاميين التابعين للميليشيات بسبب اختلاف وتضارب مصالحها. ومن الأمثلة على ذلك خطف الصحفي فتحي بن عيسى مراسل قناة الجزيرة خلال شهر نوفمبر 2011، وخطف واغتصاب الإعلامى سليمان دوغة على يد ميليشيات مصراتة خلال شهر ديسمبر 2012، وكذلك الاعتداء على مراسل قناة العاصمة لما يسمى بالمؤتمر الوطنى في شهر نوفمبر 2012، ثم في شهر مارس 2013. كما تم حديثا خطف مالك ومدير قناة العاصمة، ونبيل الشيبانى المدير التنفيذي للقناة والسيدة هند عمار الإعلامية العاملة بتاريخ 7/ مارس /2013.

5 -الوضع الإنساني والاجتماعي والصحي:

تفاقمت المشاكل الإنسانية والاجتماعية والصحية إلى وضع جعل المنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية تحذر من مغبة ما آلت إليه الأوضاع ونورد فيما يلي أمثلة لبعض هذه المشاكل:

- سوء الوضع الإنساني وغياب المناطق الآمنة لمئات الآلاف من المهجرين والنازحين.

- اقتحام العصابات المسلحة لمخيمات النازحين غير المؤمَّنة على النحو الذي يضمن كرامة نزلائها وإنسانيتهم.

- عدم السماح للمنظمات الدولية كالصليب الأحمر الدولي ومنظمة هيومن رايتس واتش ومنظمة العفو الدولية بزيارة مخيمات النازحين

والمناطق المدمرة بالكامل بغرض إخفاء عمليات الانتقام والتصفية المتعمدة.

- انتقائية التناول الإعلامي لمأساة النازحين والمهجرين في الداخل والخارج والتعامل معهم كأعداء يجب إقصاؤهم وامتهان كرامتهم إن كانوا في الداخل، وتسليمهم من قبل الدول التي تستضيفهم إن كانوا بالخارج بحجة أنهم من مؤيدي النظام السابق.

- انتشار القتل والتعذيب والتهجير القسري وسلب الممتلكات الخاصة وإطلاق أيدي المراهقين والسجناء السابقين لنهب منازل وممتلكات المواطنين دون حساب أو عقاب، بل وإطلاق بعض الفتاوى الشرعية التي تبيح ذلك لدواعي تكفيرية تشرع الاغتصاب وانتهاك الأموال والأعراض تحت مظلة الدين.

- على الرغم من أن الأرقام التقريبية للحكومة والمنظمات الدولية تشير إلى سقوط 25.000 قتيل في ليبيا ، وأكثر من 50.000 جريح ومفقود ، فإن الإحصائيات الميدانية حسب المدن - وهي أيضا غير مؤكدة - تؤكد مقتل قرابة 100.000 ليبي وأجنبي، وإصابة وفقدان ما يناهز 250.000 ليبي وأجنبي من جراء الحرب.

- نزوح أكثر من مليون وثلاثمائة ألف (1.300.000) مواطن ليبي داخل ليبيا ، وهي نسبة عالية قياسا إلى عدد سكان ليبيا الذي بالكاد يتجاوز خمسة ملايين.

- ازدياد عدد الأرامل واليتامى بما يحمله من تهديدات لتركيبة المجتمع الليبي.

- غياب العدالة في التعامل مع القتلى والجرحى حسب الانتماء القبلي والجهوي أدى إلى اندلاع القتال في سبها والكفرة وبنغازي وغيرها.

- الفساد والتمييز في إيفاد جرحى الحرب للعلاج. حيث بلغ عدد الليبيين "جرحى حرب التحرير" في كل من تركيا والأردن وتونس 140.000 ليبي، بلغت تكلفة علاجهم إلى حد نهاية شهر سبتمبر 2012 أكثر من 4 مليار دولار أمريكي حسب اعتراف وزيرة الصحة. وما يزيد الأمر سوءا أن علاج الجرحى صار مجالا للتربح حيث تتقاضى الميليشيات التي تسيطر على المنافذ وتسيير الرحلات أموالا ورشاوى ضخمة ممن يريدون العلاج على حساب الدولة من أمراض لا علاقة لها بالحرب.

- تفاقم ظاهرة الثأر القبلي والحقد والعلاقات العدائية بين المدن والقبائل، ضاع ضحيتها آلاف القتلى خلال عام 2012 وحده، ولازالت مستمرة ومتفاقمة بشكل يهدد الوحدة الترابية لليبيا. ومن ذلك ما حدث بين أهالي سرت ومصراتة، ومصراتة وتاورغاء، ومصراتة وبني وليد، والجميل وزوارة، والعجيلات وزوارة، وورشفانة والزاوية، والتبو وزوية في الكفرة، والتبو وأولاد سليمان في سبها، والقذاذفة وأولاد سليمان في سبها، والمشاشية والزنتان، والطوارق والغدامسية إلخ.

- التهجير الجماعي لسكان مدن بكاملها ووضعهم في ملاجئ جماعية غير لائقة وغير آمنة، وملاحقة شبابهم بشكل انتقامي. ومن ذلك إفراغ مدينة تاورغاء من سكانها ونزوح 3.000 منهم إلى طرابلس للإقامة في ملاجئ جماعية لم تسلم من هجمات انتقامية من مقاتلي مصراتة في 5 يناير 2012. أما الآخرون فقد فروا إلى مدينة بنغازى وإلى مدينة سبها ومدن الجفرة في الجنوب الليبي حيث غالبية السكان من ذوي البشرة السمراء. كذلك تهجير سكان مدينة العوينية، وتهجير سكان مدينة بنى وليد لمدة وجيزة عقب عدوان ميليشيات مصراتة على المدينة.
- فرار أكثر من مليوني ليبي نحو دول الجوار (مصر وتونس والجزائر والنيجر وتشاد والمغرب.) وفقا للإحصاءات الرسمية للدول المستضيفة للمهجرين، منهم قرابة المليون في مصر، وأكثر من 530 ألف في تونس، والبقية في النيجر وتشاد والجزائر والمغرب وأوروبا وبقية الدول الأفريقية.
- معاناة المهجرين وأسرهم الحياتية والإنسانية وعدم مقدرتهم على تحمل تكاليف التعليم والرعاية الصحية لأسرهم وأطفالهم يضع مئات الآلاف من الأطفال الليبيين في ظروف إنسانية خطيرة تهدد مستقبل الأجيال القادمة. وفي هذا الصدد لا بد من القول إن الهيئات الخاصة باللاجئين والطفولة التابعة للأمم المتحدة لم تبد أي اهتمام بهذه المشكلة الإنسانية.
- تفاقم التمييز العنصري ضد الليبيين السود واتهامهم بأنهم أجانب ومرتزقة. وتبني أفكار عنصرية من قبل بعض أعضاء المؤتمر الوطني تدعو لتجريد قبائل التبو والطوارق من الجنسية الليبية

- تهديد التبو في مدينة الكفرة بالانفصال عن ليبيا واندلاع معارك شرسة بين التبو وزوية أوائل أبريل 2012، وبين الجيش الليبي والتبو يومي 21 و22 أبريل 2012.
- إعلان إقليم برقة فيدرالية بمدينة بنغازي يوم 6 مارس 2012، وتصاعد وتيرة المطالبة باستقلال الإقليم عن ليبيا، حيث أدت الظروف التى يعانيها السكان في الإقليم الناتجة عن سطوة تنظيم القاعدة وعمليات الاغتيالات إلى توسيع قاعدة المطالبين بالانفصال.
- إعلان قبائل الجنوب الليبي فزان منطقة فيدرالية خلال شهر فبراير 2013.
- فساد المعايير والإجراءات الانتقائية ضد كافة المنتسبين والمحسوبين على النظام السابق ومنعهم من الترشح في الانتخابات مما يكرس الحقد ويمنع المصالحة ويفسح المجال أمام إضعاف التمثيل الشعبي بسبب إفراغ المدن من نُخبها ومثقفيها وكوادرها بتعلة انتمائهم إلى منظومة السلطة السابقة.

6 -قوانين تنتهك حقوق الإنسان:

أصدر المجلس عدة قوانين تنتهك حقوق الانسان وتخالف الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التى ليبيا طرفا فيها مثل العهد الدولى لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، والقانون رقم 20 بشأن تعزيز الحرية، علاوة على

مخالفتها حتى للإعلان الدستورى المؤقت الذى أصدره الانقلابيون. وفيما يلي نبذة وافية عن هذه القوانين:

1. القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. ويعاب على هذا القانون أنه اقتصر على إجراءات المصالحة في الادعاء بانتهاكات حقوق الإنسان والمظالم التى اقترفها فقط النظام السابق منذ 1/سبتمبر/1969 وإلى أن يؤدى ذلك القانون مفعوله، بمعنى أنه لا يشمل الانتهاكات التي اقترفتها الجهات التابعة للمجلس والحكومة. بالإضافة إلى أنه اشترط استبعاد أعضاء اللجان الثورية من عضوية لجان المصالحة الوطنية.

2. القانون رقم 26 لسنة 2012 بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والشفافية الذي وضع معايير تشمل ثلثي الشعب الليبى معظمها تتعلق بمهام الوظائف العامة للموظفين العموميين في النظام الشرعي وتتعلق بالعقيدة الفكرية والرأى والتعبير. وقد استبعد القانون بالصفات 16 فئة منها أعضاء أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية على كافة مستوياتها منذ الإعلان عن قيام سلطة الشعب عام 1977 أى طيلة 35 سنة، وأعضاء القيادة الشعبية الاجتماعية، وأعضاء لجان التطهير، والحرس الثوري، والحرس الشعبي، وفرق العمل الثوري، وأعضاء اللجان الثورية، واتحاد الطلبة. كما استبعد القانون كل من مجد النظام الجماهيري أو دعا لفكر الكتاب الأخضر في

وسائل الإعلام أو بالاتصال المباشر بالجمهور، وكل من أعد دراسة في فكر معمر القذافي أو الكتاب الأخضر، وكل الشركاء في أعمال تجارية مع قيادات النظام الشرعي، وكل من استقبل هبات منه.

3. وحدد القانون 18 نوعا من الوظائف التي يحظر على هؤلاء تقلدها في درجات السلم الإداري المختلفة: مثل ديوان المجلس والحكومة، والسفارات والبعثات الدبلوماسية، ورؤساء وأعضاء الإدارات المحلية، والمحافظون، والعمداء، والمجالس البلدية. كما شملت الوظائف المحظورة الهيئات والمؤسسات والأجهزة والشركات العامة، والصفين الأول والثاني للأجهزة الأمنية والعسكرية والجوازات، والمراقبين الماليين. كما شملت فضلا عن ذلك رؤساء الجامعات والكليات والأقسام الجامعية، ومدراء المدارس والمعاهد وكل المؤسسات التعليمية والبحثية، ورؤساء وأعضاء النقابات والاتحادات والروابط المهنية واتحادات الطلبة، ،والمرشحون لانتخابات المؤتمر الوطني، ورئيس وأعضاء المؤتمر الوطنى وديوانه، وكل المكلفين بأية مهام من قبل المجلس والحكومة.

4. القانون رقم 35 بشأن العفو عن بعض الجرائم الذي أعفى ميليشيات المجلس والحكومة من الملاحقة القانونية عن كل الجرائم الجنائية والمدنية التى اقترفوها بحجة إنجاح الثورة وحمايتها.

5. القانون رقم 37 لسنة 2012 بشأن تجريم تمجيد (الطاغية) القائد، الذي جرم الثناء على معمر القذافي وأولاده ونظام حكمه وأفكاره، وتمجيدهم وإظهارهم بمظهر الصلاح أو البطولة أو الإخلاص للوطن، أو الدعاية لذلك النظام وأفراده بأي شكل من الأشكال. وقد حدد القانون عقوبات لذلك تتراوح بين السجن 3 سنوات والسجن المؤبد.

6. القانون رقم 38 لسنة 2012 بشأن بعض إجراءات المرحلة الانتقالية ونورد فيما يلي تفصيلات لبعض أهم مواده:

- تنص المادة الرابعة على أنه "لا عقاب على ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات عسكرية أو أمنية أو مدنية قام بها الثوار بهدف إنجاح الثورة أو حمايتها".

- تنص المادة 5 على إلغاء حق الرجوع جنائيا أو مدنيا للمجني عليه على من قام باعتقاله أو التحفظ عليه.

- تنص المادة السادسة على منح وزارتي الدفاع والداخلية حق اتخاذ الإجراءات التي تحد من حرية بعض الأفراد ومنها:
  - الإلزام بالتردد على مركز أمني محدد.
  - منع التردد على أماكن معينة.
  - حظر الإقامة في مكان أو منطقة معينة.
  - الوضع تحت المراقبة.

- منع مغادرة منطقة معينة.
- المنع من السفر.
- الإبعاد خارج البلاد (للأجانب).

- ونصت المادة العاشرة على تمديد صلاحيات وزارتي الدفاع والداخلية للاعتقال دون الإذن من أية جهة.

7 -التداعيات الإقليمية والدولية:

- تأثيرات الحرب الليبية على إقليم الساحل والصحراء:

- إعلان قيام دولة الأزواد في مالي وظهور الأسلحة الليبية بكثافة في الجبهات.
- انقلاب مالي وتفسخ الدولة.
- انقلاب في غينيا بيساو.
- ازدياد نفوذ القاعدة في إقليم الساحل والصحراء.
- عدم الاستقرار في بعض مناطق الطوارق بالنيجر.
- ازدياد عمليات الاختطاف والقتل: اختطاف طاقم قنصلية الجزائر بمدينة غاو المالية في أبريل 2012.
- اندلاع حرب بين شمال السودان والدولة الجديدة في الجنوب.
- الهجوم الإرهابي على مركب الغاز في عين أميناس بالجزائر.
- رصد آلاف قطع السلاح الليبية والراجمات في مصر وسيناء وغزة.

- تأثير الحرب الليبية على مستقبل العلاقات بين دول إقليم الساحل والصحراء: أصبحت ليبيا عنصر توتر في الإقليم وملاذا للعناصر الإرهابية بعد أن كانت صمام أمان إقليمي وأصبح مستقبل العلاقات الليبية مع دول الجوار غير واضح بالنظر إلى عدم سيطرة السلطات الانتقالية على مقاليد الأمور في الداخل، وانفلات المنافذ الحدودية، وتدفق السلاح والتهريب بينها وبين جيرانها. ففي مدينة الزاوية مثلا، احتجزت ميليشيا ليبية 80 عاملا بشركة سيكومونين التونسية في منتصف شهر أبريل 2012 رداّ على اعتقال السلطات التونسية لقائد الميليشيا متلبسا بتهريب شحنة كبيرة من المخدرات داخل تونس، وانتصرت الميليشيا وفرضت على السلطات إطلاق سراح المهرب. هذا بعد أن كانت ميليشيات من مدينة زوارة قد اختطفت دوريات من أمن الحدود التونسي في أكثر من مناسبة ومن داخل الأراضي التونسية. ويمكن في هذا السياق ذكر عملية اقتحام وإحراق القنصلية المصرية في بنغازى، وعملية تفجير الكنيسة الشرقية للمصريين في مصراتة.

- مستقبل العلاقات بين القوى الدولية الكبرى بعد الحرب الليبية:

  - انفراد الشركات الفرنسية والبريطانية والأمريكية والتركية بالنفط الليبي، وتزايد النفوذ الخليجي في منطقة شمال أفريقيا يسبب اختلالا استراتيجيا يؤدي إلى الإضرار بالنفوذ الروسي

والنفوذ الصيني في جنوبي المتوسط. كما أصبح النفط الليبي ورقة للمساومة بين القوى، حيث أعلنت تركيا عن اعتزامها خفض وارداتها من النفط الإيراني إلى أدنى مستوياتها لتعويضها بالنفط الليبي.

- استئثار الشركات التركية والبريطانية والفرنسية بعقود الإنشاءات وكعكة إعادة الإعمار سيعجل باندلاع معركة النفوذ بين القوى الكبرى.
- انتهاكات الحلف الأطلسي في ليبيا، وتدمير بعض مدنها بالكامل خصوصا في سرت وبني وليد يجعل قوى مثل الصين وروسيا بالخصوص تشعر بالخداع الذي مارسه الغرب في مجلس الأمن، وهو ما يفسر موقفهما المتصلب ضد أي تدخل أطلسي في سورية. وما عزز شعور الموقف الروسي بالخديعة هو تكرار مطالبة روسيا بالتحقيق في انتهاكات الأطلسي ونتائج غاراته على مواقع مدنية خلال الحرب دون أن يظفر برد حاسم في الخصوص.
- انهيار مصداقية الأمم المتحدة والعدالة الدولية وبروز مبدأ "الحق في الحماية" كقاعدة في العلاقات الدولية (Right2Protect) مما يتيح التدخل في شئون الدول الداخلية والاعتداء عليها وتغيير أنظمتها بالقوة وبغطاء دولي، ويجيز "قتل المدنيين من أجل حماية مدنيين آخرين" (Kill Civilians to Protect Other Civilians).

- **أوروبا بعد الحرب الليبية:**
  - تصاعد العداء ضد عواصم الغرب (فرنسا وبريطانيا بشكل خاص)
  - هشاشة الأمن وازدياد موجة الهجرة السرية.
  - فتح ملفات التعاون الاستخباري والتنسيق الأمني السري مع النظام السابق على نحو يحرج الدول التي أيدت التدخل ضد ليبيا وشاركت في الحرب عليها (بريطانيا مثلا).

8 -الحلول ومسئولية الدول المعنية بالقضية الليبية في صياغتها:

إن الشعب الليبي يتأسف على الموقف السلبي الدولي الداعم والمنحاز بشكل فاضح لفكرة المجلس الانتقالي رغم تأكد فشله في إحداث الحد الأدنى من الاستقرار في ليبيا أو تحقيق أي من وعوده ببناء الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحماية حقوق الإنسان. كما أنه من المؤسف قيام ما يسمى بالمجموعة الدولية بدعم العملية الانتخابية الصورية التى جرت في ظل سيطرة الميليشيات وتحت ظروف إقصاء النسبة الغالبة من الشعب الليبى.

لقد وقفت الأمم المتحدة موقف المتفرج أمام المجازر الجماعية والقتل على الهوية والاعتقال التعسفي والتعذيب والتهجير الذي تمارسه الميليشيات المسلحة في ليبيا. إن اقتحام سرت وبنى وليد وبراك والعوينية بالقوة من قبل

حكومة الميليشيات والتى تمت تحت سمع وبصر المجتمع الدولى وفى ظل سريان القرار المسمى حماية المدنيين الليبيين يكشف سياسة الكيل بمكياليين في المسألة الليبية . فمجرد استشهاد القائد معمر القذافي رحمه الله في جريمة بشعة على مرأى من العالم المتحضر، انسحب المجتمع الدولي وترك مدنا بأكملها لمصير بشع وتدمير وحشي، وكأن مهمته كانت تنحصر في اغتيال القائد معمر القذافي.

لقد ترك المجتمع الدولي المدنيين الذين تدخل لحمايتهم يتقاتلون فيما بينهم ويواجهون وحشية ميليشيات مدججة بشتى أنواع الأسلحة .

إن الضرورة تتطلب مساءلة الدول التي انتهكت القرارات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية 1970 و 1973 رغم عدم شرعيتها، وذلك بإرسال السلاح والجنود والمرتزقة للقتال في ليبيا خلافا لروح القرارين المذكورين، ولكل الأعراف الدولية.. ومحاسبة بعض الدول التي لم تتورع عن التبجح علناً بتدمير ليبيا مثل السودان وقطر والإمارات وفرنسا وبريطانيا وتركيا والأردن، وهذه سابقة خطيرة تسيئ لمصداقية بما يسمى بالشرعية الدولية .

إن الأضرار البالغة التي أصابت الشعب الليبي من جراء التدخل الدولي غير المبرر أثرت على حياة الليبيين وأمنهم وألقت بظلال قاتمة على مستقبلهم قد يمتد تأثيرها السلبي إلى المحيط الإقليمي والدولي جعلت ليبيا مصدر خطر يصيب الجميع مما يضع المسؤولية الأخلاقية على المجتمع الدولي وعلى الشعوب المحبة للأمن والسلام لتتحمل مسئولياتها وتصحح أخطاءها عبر

التدخل للحد من معاناة هذا الشعب الآمن المسالم الذي أسهم لعدة عقود في دعم تحرر الشعوب ومساعدتها في النهوض والرقي وارتبط بعلاقات تعاون وصداقة مع أغلب الدول في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ولعب دوراً في إحلال السلم والاستقرار الإقليمي والدولي وخاصة الأفريقي.

إن معالجة الأزمة الليبية تتطلب تدخلا دوليا لإيجاد حل سلمي توافقي دون إقصاء أو تهميش، ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تكفل حقوق متساوية للمواطنين دون تمييز، من خلال آلية شاملة تستفيد من المبادرات المختلفة كالخطة الأفريقية لمعالجة الأزمة الليبية، مع التأكيد على المتطلبات الآتية التي من شأنها تحقيق نتائج تضمن عودة السلم والاستقرار إلى ليبيا ودول المنطقة:

نزع سلاح العصابات المسلحة وإعادة تفعيل وتطوير المؤسسة القضائية والمؤسسات الإدارية وتمكينها من أداء مهامها، وإعادة أفراد الجيش والأمن لأعمالهم وتمكينهم من القيام بواجباتهم فى بسط الأمن وتأمين وحدة واستقلال ليبيا.

تأمين عودة النازحين في الداخل والمهجرين للخارج إلى ديارهم .

معالجة الأضرار الناجمة عن التدخل الأجنبي والصراع الداخلي بشكل متساو للجميع واحترام القتلى من جميع الأطراف والتعويض المتساوي والشامل للأضرار المادية والمعنوية للأفراد والأسر، وجبر الضرر تمهيداً لمصالحة وطنية حقيقية.

التحقيق الجدي في المجازر الجماعية التي ارتكبها حلف الناتو وبخاصة في طرابلس والبريقة وزليتن وصرمان وسرت وبني وليد ومزدة وسبها والجفرة، وكذلك المجازر التي ارتكبتها العصابات المسلحة المدعومة من الناتو وتقديم المسئولين عن ارتكابها إلى العدالة.

تنظيم حوار وطني ليبي شامل تحت رعاية ضمانة دولية وإقليمية يشارك فيه الجميع من خلال القبائل والمناطق الليبية للوصول إلى صيغة وطنية دستورية متفق عليها لمستقبل ليبيا تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية للجميع.

تنظيم انتخابات بإشراف دولي وإقليمي يشارك فيها الجميع دون إقصاء لأي سبب كان بغرض تكوين مؤسسات ديمقراطية تضمن حقوق الأفراد والجهات، والاستفادة من تحذيرات المنظمات الحقوقية من مخاطر الإقصاء خلال الفترة الانتقالية وخلال انتخابات المؤتمر الوطني المزمعة (أهمها بيان منظمة هيومن رايتس واتش المؤرخ في 28 -04 -2012 بشأن " تعديل نُظم اعتماد المرشحين والمسئولين الحكوميين").

إن كل أصحاب الضمائر الحية والقوى الفاعلة المناصرة لقيم العدل والإنصاف وحقوق الإنسان مدعوة لتأييد تحركنا السلمي الرامي لتحقيق المصالحة في بلدنا. ولا نستثني في ندائنا هذا دولا أو منظمات أو تجمعات أو برلمانات أو فعاليات حكومية أو أهلية.

برنارد ليفي: شاركت في الثورة الليبية لأجل "إسرائيل"



برنارد ليفي: شاركت في الثورة الليبية لأجل "إسرائيل"

أعلن الفيلسوف الفرنسي الإسرائيلي برنارد هنري ليفي في كلمة في الملتقى الوطني الأول للمجلس التمثيلي للمنظمات اليهودية في فرنسا الذي انعقد تحت شعار "غدا يهود فرنسا" قائلا "لقد شاركت في الثورة في ليبيا من موقع يهوديتي ."

وأفادت صحيفة القدس العربي الصادرة من لندن الأحد، أن ليفي أضاف في تصريحاته التي نقلتها صحيفة "لوفيغارو" أمام قرابة 900 شخص ضمهم هذا المؤتمر في باريس مؤخرا "لم أكن لأفعل ذلك لو لم أكن يهوديا..لقد انطلقت من الوفاء لاسمي وللصهيونية ولإسرائيل."

وقال ليفي الذي أصدر أخيرا كتابا جديدا حول أحداث ليبيا التي عايش يومياتها "ما فعلته خلال عدة أشهر ماضية، إنما فعلته لأسباب

عديدة، أولها لأني فرنسي، كنت فخورا بأن أدعم بلدي لكي يكون على رأس مهمة كبيرة لثورة شعبية تخلص العالم من نظام متسلط.. لكن هناك سبب آخر وهو أني قمت بما قمت به أني يهودي"، وأضاف ليفي "لقد قلت ذلك في بنغازي وفي طرابلس أمام عشرات الآلاف من الليبيين."

الجدير بالذكر أن وكالة الأنباء الفرنسية نقلت عن ليفي في تصريح له قال فيه إنه "خلال لقاء دام ساعة ونصف، أبلغت رئيس الوزراء رسالة شفوية من المجلس مفادها أن النظام الليبي المقبل سيكون معتدلا ومناهضا للإرهاب، يهتم بالعدالة للفلسطينيين وأمن إسرائيل حسب زعمه .

وأضاف هنري ليفي قائلا النظام الليبي المقبل سيقيم علاقات عادية مع بقية الدول الديمقراطية بما فيها إسرائيل .

وعقب ذلك نفى عبد الحفيظ غوقة نائب رئيس المجلس الانتقالي الليبي آنذاك، أن يكون المجلس "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي"، يريد ربط علاقات مع الكيان الصهيوني مستقبلا.

وقال إنه ينفي باسم المجلس جملة وتفصيلا كل ما قاله الكاتب الفرنسي برنار هنري ليفي، على لسان المجلس، وأن هذا الأخير لم يطلب من ليفي توصيل أي رسالة بهذا الخصوص، و"المجلس الانتقالي لن يربط أي علاقة مع الكيان الصهيوني مهما كان نوعها، لا الآن ولا مستقبلا"، واصفا ما تناقلته وسائل إعلام حول هذه القضية بالخبر"العار من الصحة

ليفي يكتب عن "أسرار ثورة ليبيا"



أصدر الفيلسوف المعروف بدعمه لإسرائيل برنار ليفي كتابًا حول ثورة ليبيا، التي انتهت رسميا بسقوط نظام العقيد القذافي وقتله ونجله المعتصم ووزير دفاعه يونس جابر بمكان مجهول بالصحراء انتقاما من جرائمهم بحق الليبيين .

ومؤلف الكتاب ادعى في أكثر من لقاء أنه صاحب فضل في إقناع الرئيس الفرنسي ساركوزي بإرسال طائرات عسكرية لمنع طائرات ودبابات القذافي من ارتكاب مجزرة ضد المدنيين الأبرياء في المدينة، وفي كتابه الصادر بالفرنسية يؤكد أن فرنسا قدمت كميات كبيرة من الأسلحة لكتائب ثوار الزنتان في جبل نفوسة .

كما يزعم ليفي -بحسب فرانس برس - لقاءه بالسيد مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي بعد ساعات من تشكيل المجلس، وأنه رتب له لقاء الرئيس ساركوزي .

واعترف برنار ليفي، مستشار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بتمويل بلاده للحرب على ليبيا بالسلاح وبمدربين عسكريين على استعمال السلاح. معلنا، في سياق متصل، عدم قبول الغرب اعتماد الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع في ليبيا ما بعد القذافي.

وقال برنار ليفي في مذكرات 'الحرب دون أن نحبها' أنه شعر بالمعجزة لتحقيق تجاوب من المعارضة الليبية مع الخطة التي رسمها، وبخصوص السلاح، أوضح برنار ليفي أن الثوار طلبوا بداية مئة آلية رباعية الدفع، وأجهزة للبث، ومئتي جهاز لاسلكي، ومئة سيارة بيك آب على الأقل، وبين 700 و800 قذيفة (آر بي جي7)، وألف رشاش، وأربعة، وإذا أمكن، خمسة قاذفات صواريخ ميلان'.."



عطا: السودان لم يكن لديه خيار إلا الوقوف مع الثورة الليبية



صحيفة أخبار اليوم السودانية يونيو 2013

كشف جهاز الأمن والمخابرات الوطني لأول مرة بأن السودان لم يكن لديه خيار آخر إلا الوقوف مع الثورة الليبية ضد نظام القذافي، وأوضح الفريق أول مهندس محمد عطا المولى عباس مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في حفل تكريمه من قبل المجلس المحلي لمحلية الكفرة أمس بقاعة رئاسة جهاز الأمن بالخرطوم؛ بأن الشعب السوداني قيادة وحكومة لم يكن لديه خيار آخر غير الوقوف مع الشعب الليبي في ثورته الظافرة، مؤكداً في الوقت نفسه بأنه قدم دعماً مقدراً للثورة الليبية لعدالة قضيتها.

وفي ذات السياق أوضح عطا بأن الشعب السوداني عانى كثيراً من النظام الليبي السابق الذي كان يبعث له كل يوم مشكلة أو جريمة وظل يعمل على إثارة الفتن والمشاكل والعصبيات حتى أضحى السودان أكثر قابلية للتمزيق.

وعلى الصعيد ذاته جدّد محمد عطا تأكيده التام على استمرار الدعم السوداني للشعب الليبي وثورته رغم الظروف التي يمر بها ، مقدماً في الوقت نفسه رسالة للشعب الليبي بالتوحد ونبذ الخلاف والعمل على بناء ليبيا الجديدة والنظر إلى المستقبل وعدم الانشغال بمؤامرات فلول القذافي المتبقية التي لن تستطيع أن تفعل شيئاً.

من جانبه أكد المستشار محمد حمد أبو سدينة رئيس المجلس المحلي لمحلية الكفرة على الروابط التاريخية القوية التي تربط الشعبين السوداني والليبي مثمناً الوقفة القوية التي وقفها الشعب السوداني قيادة وحكومة وشعباً مع الثورة الليبية حتى تمكنت من إزالة نظام القذافي، كاشفاً في الوقت ذاته عن تقدير محلية الكفرة وأعيانها ومواطنيها لدور السودان الكبير في دعم ملحمة الثورة الليبية بكافة مراحلها.

الجدير بالذكر أن وفد محلية الكفرة والذي ضم قيادات مدنية وعسكرية قام بزيارة الولاية الشمالية وحصل من خلالها على برتوكول للتعاون في شتى المجالات.

ومن المنتظر أن يكرم الوفد مساء اليوم السيد رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير نيابة عن الشعب الليبي تقديراً لدوره في دعم الثورة الليبية.

لمن لم يعِ بعد أبعاد المؤامرة على الأمة العربية ما تعرضت له ليبيا لم يكن سوى حلقة في سلسلة المؤامرة التي تتعرض لها الأمة العربية لعرقلة مسيرة التحرير والوحدة التي انطلقت مع منتصف القرن الماضي ولتدمير كل إمكانات القوة التي قد يستخدمها العرب لبناء دولة عربية عزيزة مهابة يعيش فيها مواطنوها بحرية وكرامة وتمارس رسالتها الحضارية فوق الأرض.



هذه صورة أرسلها لي صديق عزيز عانى من ويلات الكارثة التي حلت ببلادنا ،وعندما تنفس الصعداء وبحث بين أوراقه التي سَلِمَتْ من عبث أيادي التمشيط وجد من بين ما وجد صورة السفير الأمريكي المقتول في بنغازي ستيف كريس عندما كان ضمن فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة في

مصنع الرابطة عام 2009 بعد قرار ليبيا التخلص الطوعي من الأسلحة الكيماوية بناء على اتفاق وتعاهد مع الغرب الذى لا عهد له، يومها كان خبيرا كيميائيًا ، لكنه بالتأكيد كان يضع اللمسات لخطة تدمير ليبيا.

مصطفى الزائدي

برقية القائد الى مؤتمر الشعب العام فى جلسته الخامسة لسنة 1389و.ر 1979م بشأن فصل السلطة عن الثورة

إلى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية – مؤتمر الشعب العام .

لقد تأكد عمليا لكل ذي بصيرة وحتى للجاحدين والكافرين ،أنه بات فى حيز التنفيذ الفعلي قيام سلطة الشعب ..وأصبح بالإمكان حقيقة أن تستغني الشعوب عن الحكومات والرؤساء والمجالس النيابية ،استغناء تاما ، فها هم الليبيون والليبيات من المؤتمرات الشعبية والمؤتمرات المهنية واللجان الشعبية، في ملتقاها العام في مؤتمر الشعب العام ، يقررون مصيرهم ،ويرسمون سياستهم الداخلية والخارجية ،ويحددون مواقفهم من دول العالم وقضاياه ، ويتصرفون فى ثروة بلادهم بإرادة حرة بدون حكومة.. وبدون ملك..وبدون رئيس .. وبدون نيابة ..

إن نهاية عام 79 للميلاد قد سجلت دون شك هذا الحدث الذي هو أخطر الأحداث وأهمها ، لأنه حدث تاريخي متميز عن كل أحداث هذه السنة العابرة . بانتهاء مؤتمركم هذا يكون عصر الجماهير قد أحرز نصرا أكيدا ..

وتكون السلطة الشعبية قد قامت بالفعل ، ولم يعد أمام اللجان الثورية ، دليل الجماهير فى رحلة الانعتاق النهائي ،إلا تحريض الجماهير

على تعزيز سلطتها وتأكيدها وحمايتها لتبقى إلى الأبد. إن فصل السلطة عن الثورة هو الموقف الثوري الصحيح ، ولولاه لتعطلت الإرادة الشعبية وانشلت فاعليتها ، وهذا سبب حقيقي فى فشل المحاولات الثورية فى الوطن العربي والعالم ، حيث صدت القيادات الثورية زحف الجماهير من مواقع السلطة، الأمر الذي أدى إلى قمعها ، وتحول الثورات نتيجة لذلك، إلى أنظمة دستورية معادية للجماهير .. ليس المهم أن تقع أخطاء أو لا تقع .. أن ينجز مشروع فى موعده أو يتأخر عنه ، إنما المهم أن تنتصر الحرية .. لقد نجحت التجربة إذن للمرة الأولى فى هذا العصر من الناحية السياسية .. ولم يبق أمامنا إلا الاقتحام النهائي لمواقع مجتمع الاستغلال، ثم قيام الشعب المسلح .. ولا شك أن اللجان الثورية قد أصبحت واثقة جدًا من صحة ما تبشر به شعوب العالم من مقولات تاريخية أكدت التجربة العملية على أرض الفاتح إنها مؤكدة الانتصار .. وإنها جديرة بالفوز النهائي .. ولا شك أيضا فى أن الشعب الليبي قد أصبح كذلك واثقا من مستقبله .. وأصبح جديرًا بالحرية .. ويحق لي فى الختام أن أهنئ الضباط الوحدويين الأحرار وكافة الجنود الذين كان لثورتهم الأثر العميق فى تحقيق سلطة الشعب .. وأعبر لكم عن ارتياحي وأنا أرى الشعب الليبي يحكم نفسه بنفسه ، كنتيجة حتمية لنجاح ثورة الفاتح التاريخية، والتي أدت إلى نجاح ثورة الطلاب فى السابع من أبريل، وثورة العمال فى الفاتح 78

وإلى الأمام .. والفاتح أبدا

كلمة القائد في مليونية طرابلس

هذا اليوم، يوم أغر إنه يوم التحدي العظيم يوم إظهار الكبرياء للشعب الليبي العظيم، يوم إظهار الشجاعة يوم إثبات الوجود يوم إظهار الكرامة يوم الفخر بالشهداء

هذه رسالة تاريخية سيكتبها تاريخ البشرية يوجهها الشعب الليبي للمعمورة للدنيا للعالم للكرة الأرضية بقاراتها الـ6 سيكتب التاريخ يوم 1 /يوليو / 2011، كان يوماً مشهوداً يوماً تاريخيًا ... وجه فيه شعب من شعوب الأرض رسالة قوية بتحدي وشجاعة تحت قصف طائرات حلف الأطلسي الذي يضم 28 دولة نووية كبرى، ولكن طائراتها وصواريخها وقنابلها تحطمت على صخرة مقاومة الشعب الليبي وشجاعة الشعب الليبي وكبرياء الشعب الليبي العظيم...

اسمع ياعالم صوت الشعب الحر، الشعب الأبي الشعب الذي قرر أن يعيش بكبرياء وأن يعيش حرًا أو ليفنى على بكرة أبيه، الله أكبر ...

يا صديقي المسكين " بيرلسكوني "، المغلوب على أمرك، افتح على الإذاعة الليبية ... يا صديقي المسكين " ساركوزي "، افتح على الإذاعة الليبية، لكن أنصحك أن تأخذ مهدئات قبل أن تفتح على الإذاعة الليبية لأنك ستصعق ... ستصعق حتما وأعصابك الضعيفة لن تتحمل ما تراه في الإذاعة الليبية؛ تحدي الشعب الليبي؛ المظاهرة المليونية؛ لا تستطيع أعصابك أن تتحمل قوة الشعب الليبي التي تواجهك في شمال أفريقيا ...

يا ابني " أوباما " اطلب من موظفي البيت الأبيض وخاطبهم مباشرة أن يفتحوا لك على الإذاعة المرئية الليبية، لكي ترى الحقيقة، حتى تعرف أنك على حق عندما تراجعت عن جنون المجانين في حلف الأطلسي في أوروبا .

"افتح على الإذاعة الليبية في داون ستريت ؛ افتح الإذاعة الليبية لو كانت أعصابك تتحمل ... لكي تعلموا أنت يا " بيرلسكوني " ؛ يا "ساركوزي " ؛ يا " كاميرون " وتتأكدوا الآن أنكم تحرثون في البحر والرمل، وتجرون وراء السراب، وأنكم واهمون، خاطئون ؛ تورطتم في معركة لم تحسبوا حساب الذي يواجهكم فيها وهو الشعب الليبي العظيم...

تورطتم في معركة لم تحسبوا حساب الذي يواجهكم فيها وهو الشعب الليبي العظيم قادر في يوم ما أن ينقل المعركة إلى البحر المتوسط وأوروبا، قد يستبيح بيوتكم ومكاتبكم وعائلاتكم لتصبح كلها أهدافاً عسكرية مشروعة مثلما أنتم حولتم مكاتبنا ومقراتنا وبيوتنا وأطفالنا إلى أهداف عسكرية مشروعة لكم ... إذن المعاملة بالمثل والسن بالسن والعين بالعين والبادئ أظلم، الطفل بالطفل والعائلة بالعائلة والبيت بالبيت والمقر بالمقر، إذا قررنا نحن قادرون على أن ننتقل إلى أوروبا مثل الجراد مثل النحل، ولكن ننصحكم أن تتراجعوا قبل أن تحل بكم الكارثة ..

ننصحكم أن تتراجعوا قبل أن تحل بكم الكارثة، أولا انظروا للشعب الليبي، هل هذا الشعب يحكمه دكتاتور، هل هذا الشعب مكبوت، متسلط عليه، هذا الشعب تنادى من ذاته، زحفت الجماهير من كل مكان بدون أمر من " معمر القذافي"، أنا نفسي فوجئت بالسيل العرم من جماهير الشعب الليبي الرجال، النساء، العائلات، الأطفال ...

هذا اليوم يوم مشهود يوجه فيه الشعب الليبي رسالة عالمية وتاريخية في التاريخ، أنه بعد مائة يوم من القصف المتوالي ليل نهار، والصواريخ والقنابل، تخرج العائلات، والأطفال، والرجال، والنساء، إلى الساحات وتغص بها الميادين والشوارع، ليس في طرابلس فقط، ولكن في كل مدن الجماهيرية وواحاتها وقراها ومدنها ...

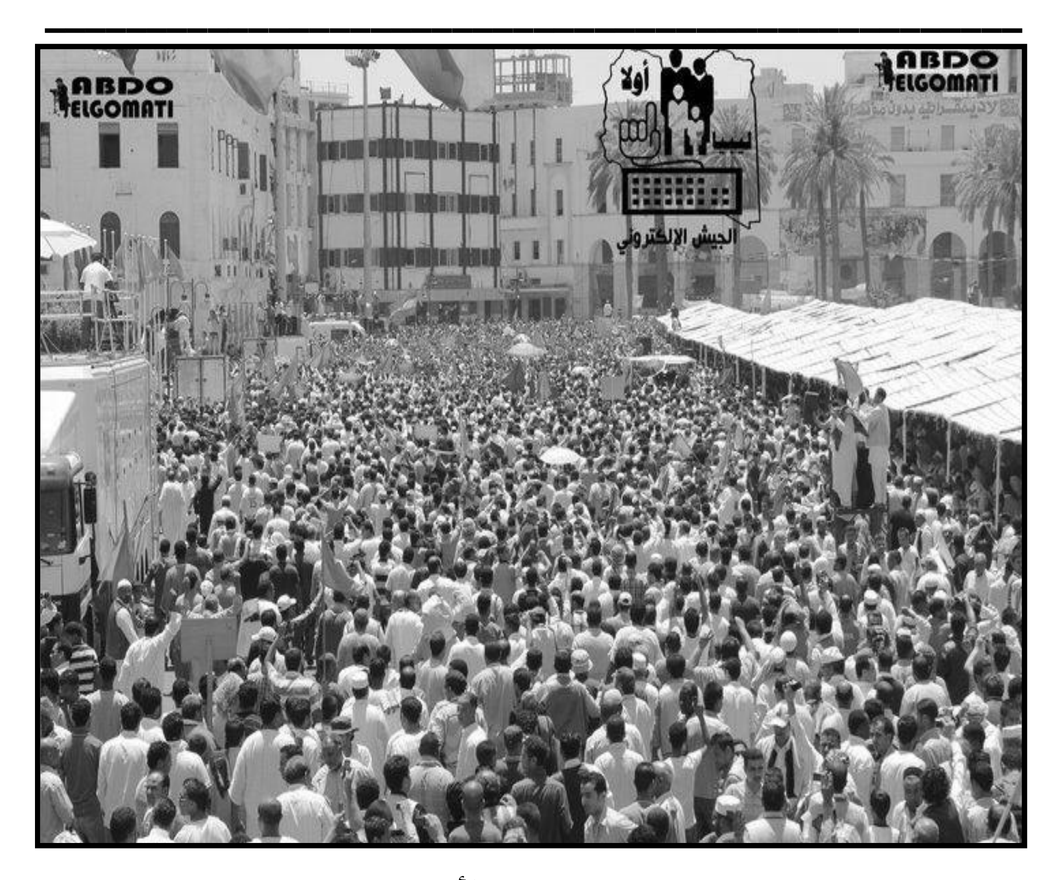


إذا كنتم تريدون السلام وأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل 100 يوم، وأن تبحثوا عن مخرج من هذه الورطة واللعبة القذرة التي لعبتموها وورطتم العالم فيها، إذن تفاهموا مع الشعب الليبي وليس مع معمر القذافي " معمر القذافي " لا يمثل الشعب الليبي، إنما هو رمز للشعب الليبي، تفاهموا مع هذا الشعب المنتظم في المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي 2000 قبيلة، وتفاهموا مع رؤساء قبائل الشعب الليبي في ملتقاها التاريخي ومع القيادة الشعبية الاجتماعية التي تملثها القبائل .



كلمة القائد في مليونية فزان

عاشت ، ،عاشت ، ،عاشت فزان، عاشت فزان العظيمة، عاشت فزان العريقة، عاشت فزان الحرة الأبية، عاشت سبها المثابة الأولى للوحدويين الأحرار، عاشت سبها التي انطلقت منها ثورة الفاتح التاريخية العظيمة التي أثرت في تاريخ العالم ...ها هي الجماهير جماهير الشعب الليبي الحر، ترسل رسالة أُخرى للعالم كله مثلما أرسلتها في الجمعة الماضية من طرابلس الصمود، طرابلس المقاومة، أرسلتها للعالم وهزت حلف الأطلسي هزًا وتهاوت قلاعهم وأنهارت روحهم المعنوية عندما أفحمتهم تلك الرسالة من المسيرة المليونية التي اشترك فيها مليونان إلا ربع بشهادة صحفييهم ومراسليهم الذين كانوا في طرابلس ...الآن ها هي رسالة أخرى بمسيرة مليونية من أودية فزان العظيمة ...والذي يريد أن يتحدى فليتحدى الشعب الليبي، يتحدى الجماهير، ولكن الجماهير هي القادرة على التحدي، أما أعداء الجماهير فإنهم يتساقطون تحت أقدام الجماهير، تحت زحوف الجماهير، وسيسقط العملاء والخونة شرقاً وغرباً ويسقط حلف الأطلسي تحت أقدام الجماهير الليبية تحت أقدام الشعب الليبي الحر..



ها هي مسيرة التحدي، ها هي الأصوات العالية والرؤوس العالية المرفوعة التي تتمسك بالمجد الذي حققته ثورة الفاتح العظيم، الثورة التاريخية التي اغتاظوا منها حلف الأطلسي وقوى الاستعمار وأمبراطورية الاستعمار، اغتاظوا وحسدوها أرادوا أن يقضوا عليها وهم يضربون بالقنابل خمسة وعشرين عاماً من أجل القضاء على القيادة التاريخية لهذه الثورة ... يعتقدون أن الثورة تنتهي بنهاية "القذافي"لا، هذه ثورة الشعب الليبي، هذه سلطة الشعب الليبي، هذا النظام السياسي نظام الشعب الليبي، اختاره الشعب الليبي، أقره الشعب الليبي، قرره الشعب الليبي، يمارسه الشعب

الليبي ...هم يعتقدون أن النظام في ليبيا مثل نظامهم هم، النظام الرجعي الحزبي الدكتاتوري الرأسمالي البائد، يعتقدون أن النظام في ليبيا مثل نظامهم هو نظام حزب، إذا استقال وزير تسقط الحكومة، إذا انحل الائتلاف الحكومي تسقط الحكومة، يعني حكومة في إيطاليا متوقفة على وزير الداخلية لو يستقيل تنهار حكومة إيطاليا ...وحكومة بريطانيا متوقفة على حزب صغير اسمه حزب الأحرار لو يقدم الوزير استقالته أو يحتج تسقط حكومة "كاميرون"وتسقط حكومة بريطانيا نهائيا ...لكن في ليبيا ليست حكومة حزب، ليست حكومة فرد، ليست انتخابات ...هذا شعب استولى على السلطة ويمارسها بالرجال والنساء البالغين يمارسون السلطة، بيدهم السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل السلط بيد الشعب، وبالتالي كيف يسقط هذا النظام، كيف يسقط يا مغفلين ... الذي في ليبيا هو نظام سلطة الشعب ليس نظام "القذافي"...المؤتمرات الشعبية هذه خلقها الشعب الليبي هو الذي شكل نفسه في مؤتمرات شعبية لكي يمارس السلطة، وهو الذي يشكل اللجان الشعبية لكي تنفذ قرارات المؤتمرات الشعبية..

الشعب الليبي ليس لديه مشكلة أبداً، المشكلة مع الاستعمار، مع قوى الاستعمار التي تريد الاستيلاء على البترول صراحة ؛ يحسدوننا على البترول الليبي، ويريدون الاستيلاء عليه ...كيف ؟ الله يعطي ...

- **القائد مخاطبا إحدى المشاركات في المسيرة وقد نقشت على كفها "معمر وبس ": نعم أنا أشاهدك يا ما ما "محنية "، شكراً عشتي ...**

واضح جدًا بترولنا يريدون أن يأخذوه، كيف ؟؛ قالوا لا، أنتم شعب صغير ولايمكن أن تكون عندكم ثروة البترول هذه، نحن نريدها، فرنسا تريدها، ليست لكم ...قالوا تسلموا لنا البترول رزق عيالكم، -وهو قوت عيالنا -، قالوا "قوت عيالكم أو ليس قوت عيالكم " البترول نحن نريده... هذا ظلم صارخ ؛ إذن أضربوا بالصورايخ أضربوا بالقنابل، إن شاء الله يضربوا بالقنابل الذرية نحن في أرضنا ومحتفظين بثروتنا إلى يوم القيامة..



قلت لكم نحن لا نفكر في الموت، ولانفكر في الحياة، ولا نفكر حتى في النصر، نحن يهمنا القيام بواجبنا في معركة القضاء والقدر التاريخية(التي فرضت علينا ...نقوم بواجبنا بحيث لانخون الماضي ولا نخذل المستقبل ...هذا هو الكلام الذي قلناه، نحن مستندين على الحائط، نحن لا نتنازل ولا نخشاهم ولا نخاف منهم، حتى إذا كان هذا قضاء وقدرا، فليكن قضاءً وقدراً ...هذا ظلم صارخ نحن في بيوتنا قتلوا أولادنا في بيوتنا، ليس لنا إلا أن نعلن الصمود والشجاعة والتحدي إلى النهاية ... هم الذين سينهارون، هم الذين سيرجعون، هم الذين سيتخاذلون، أما نحن فلا نختلف عن قضية وجودنا فوق أرضنا ووحدتنا وحريتنا وكرامتنا مدى الحياة ...أما هم فيختلفون على تمويل الحملات الصليبية المجنونة هذه، هم يختلفون على عدد طائراتهم وعلى سلطاتهم، ويختلفون على الغنائم التي سيتحصلون عليها من ليبيا هم يختلفون على كل شيء ...لكن نحن لا نختلف عن أي شيء، هذه هي ليبيا هذا هو الشعب الليبي، هذا التحدي..

شاهدوا سبها ها هي ضد سخافتكم، عندما يتحدثون يقولون هؤلاء أنصار "القذافي"عملوا مسيرة مثلا ...حكام الحلف الأطلسي هم متعودون على أنفسهم لأن شعبيتهم هناك لا تتعدي، 5 في المائة لواحد منهم أو 10 في المائة لآخر ...

- **القائد يخاطب أحد المشاركين في المسيرة وقد كتب على صدره "معمر القذافي خط أحمر" :عشت عشت يا ابني ...**

هم شاهدوا شعبيتهم 10 في المائة 15 في المائة يحسبون أن ليبيا مثلهم هي نظام حزب، نظام شخص ...هذا شعب لا تستطيع قياس مدى شعبيتك

فيه ؟، هذا شعب بالكامل يمارس السلطة، إذا أراد الشعب الليبي يستطيع أن يغير اللجان الشعبية في يوم واحد، ويحل محلها مليون لجنة شعبية ... ويستطيع أن يحول عشرات اللجان الشعبية ويضع في مكانها عشرات اللجان الشعبية الأخرى ...هم لا يعرفون هذا، يظنون أن النظام في ليبيا مثل النظام عندهم هم ، إن شعبيتهم تتدنى كل يوم لأنه حزب يحكم ولديه أحزاب ضده، لكن الشعب الليبي هو الذي يحكم ليس لديه شعب آخر ضده ...عندما يكون الشعب هو الذي يحكم كيف يكون هناك أحد ينافس الشعب، فالذي ينافس الشعب، فرد أو مجموعة تسرق السلطة من هذا الشعب، هذه هي التي يجب أن يُداس عليها بالأقدام..

إذا كانت طائراتهم تضرب فينا من فوق وهناك أحد يتعاون معهم فوق الأرض من تحت أقدامنا دوسوا عليه بأقدامكم لا مكان له، فهذه معركة مصيرية لا ترحموا العملاء والخونة، رأيتم الخونة كيف عملوا في بنغازي، هتك الأعراض في بنغازي كل ليلة، قتل في بنغازي كل ليلة، تمثيل بالجثث في بنغازي في درنة كل ليلة، رعب، إرهاب ؛ إما أن تكون معي، أو أن نحرق بيتك ؛ إما أن تكون معي أو نذبحك ؛ إما أن تكون معي أو نمثل بجثثك ...هذه هي الديمقراطية التي يدافع عنها حلف الأطلسي، انظروا الديمقراطية هي التمثيل بالجثث بالقوة ؛ قتل الناس ؛ ذبح الناس ؛ حرق منازل الناس يومياً ؛ لكي تخضع لعصابة مسلحة ...وقالوا هذه الديمقراطية، يا سلام هذه هي الديمقراطية التي يتحدثون عنها ما شاء الله، ،ما شاء الله على الديمقراطية الغربية، هي ديمقراطية الرشاشات والذبح والسلخ للبشر ...هذه هي الديمقراطية التي يريدون فرضها بالقنابل

وبالصواريخ عابرة للقارات، هذه هي الديمقراطية ...طز في الديمقراطية، هل هذه ديمقراطية ؟!!!، هذه همجية، هؤلاء برابرة، لا يفهموا ...

- **القائد مخاطبا مشاركة أخرى في المسيرة :شكرا يا ماما،، عشتي،، عشتي أنا أشاهدك**...

هؤلاء برابرة هؤلاء فاكرين إن العالم مثل زمان، لا ، ،لا ، ،لا ... العالم تغير، العالم تغير، الشعب الليبي ها هو في الساحة، واجهوا الشعب الليبي لو كنتم رجال واجهوا الشعب الليبي ...يوم الجمعة الماضية مليونان إلا ربع في طرابلس وفي المدن الليبية كلها وفي القرى وفي الواحات شهدت المسيرات، ليس المليونية التي في طرابلس فقط، وقد شاهدتموها، وشاهدها العالم كله في كل مدينة في كل قرية في كل واحة ...واليوم هذه الجمعة ها هي مسيرة مليونية أخرى ورسالة تاريخية أخرى عالمية يبعثها الشعب الليبي، الشعب الصامد، أيسوا أيها الغزاة، عليكم أن تيأسوا وتنسحبوا، جروا أذيال الهزيمة والخذلان ... إنكم تتحطمون في كل يوم، تواجهون صخرة صلبة، ياما واجهنا من حملات في الماضي عندما كنا ضعفاء، فما بالك اليوم ...نحن في انتظاركم وكذلك الأسماك، نحن لا نسلم في كرامتنا ولا في أرضنا ولا نخون تاريخنا ولا نخذل مستقبلنا، كل الليبيين رجل واحد، كلهم "معمر القذافي.."

من يستطيع أن يتحدى الشعب، أي قوة في العالم تستطيع أن تواجه مليوناً، أو مليونين من المقاتلين ...أنا سأسلح هذه الملايين وتفضلوا تعالوا،

أنا سأسلح مليوناً ومليونين، تفضلوا تعالوا، كل حلف الأطلسي يتفضل ويأتي، ها هو أمامه مليون مليونين من المسلحين ...ثم هل قتل الليبيين العسكريين حلال ومباح ؟!، يقولون والله نحمي المدنيين ...متى كانت عندكم حنية على المدنيين ؟!!!، أنتم ضربتم الشعب الجزائري بالقنابل الذرية وقلتم نجرب القنابل الذرية في الصحراء الجزائرية؛ وهي لإبادة الشعب الجزائري ...أبادوا مليوناً ونصف المليون بالقنابل الذرية، أنتم متى عندكم حنية علينا وعلى المدنيين ؟!!!، أنتم تذبحوننا بالجملة، في العراق وفي فلسطين وفي كل مكان تذبحوننا بالجملة ...فمتى عندكم حنية ؟ ...طيب تريد أن تحمي المدنيين الليبيين، وتقتل العسكريين الليبيين ؟ أليس العسكري ليبي حتى هو ؟ ...أنت بذلك تريد أن تقتل الليبيين وجدت مبرراً ؛ أنت تريد أن تقتل الليبيين ...كيف كل يوم يموت عشرات، إذا ماتوا كل يوم عشرات العسكريين، هل هذا يعني حماية المدنيين ؟ فهل هذا ليس ليبيًا حتى هو ؟...

- **القائد مخاطباً إحدى المشاركات وقد كتبت بالحناء على كفها "معمر" :شكرا يا ما ما، شايفك كاتبة "معمر"، ،عشتي..**

هؤلاء قادة الأطلسي إما يكونوا مجانين وينقلون إلى مستشفى الأمراض العقلية، أو أن يكونوا غير مجانين ويكونوا مجرمين يجب نقلهم إلى محكمة الجنايات الدولية ...نعم هناك محامون في أوروبا يرفعون في قضايا الآن ضد قادة الأطلسي السياسيين والعسكريين، باعتبارهم مجرمي

حرب، وقد يمثلون أمام محكمة الجنايات الدولية ...ارحلوا عن السلطة اتركوا السلطة للشعوب، شعوبكم تتمنى أن تتمتع بالسلطة كيفما يتمتع بها الشعب الليبي ؛ شعوبكم تقول لكم اتركونا لنحكم نفسنا بنفسنا ... رؤساء مرتشون، انتخابات مزورة، أحزاب دكتاتورية تحكم في الشعوب، ويقولون ديمقراطية ؟!، هل هذه ديمقراطية ؟ ...ها هي الديمقراطية الشعبية المباشرة موجودة في ليبيا فقط، تعلموا الديمقراطية الشعبية من ليبيا، انظروا للشعب الليبي يحكم نفسه بنفسه، شعوبكم عملوا مظاهرات ضدكم وتقول لكم كفاية الأحزاب، كفاية انتخابات مزورة، كفاية رؤساء دكتاتوريين ...يرفعون أولادكم إلى الحرب أولاد فرنسا وأمريكا وأوروبا يرفعونهم إلى الحرب بدون لزوم ...معارك خاسرة في كل مكان في العالم يموتون رغبة الحكام في الانتقام من الشعوب الأخرى ؛ هذه أخسر الدكتاتوريات ...

ها هو الشعب السيد، فمن أمر أكثر من مليون يخرجوا اليوم في سبها؟، من جميع الأنحاء من أودية فزان كلها، من الوادي الشرقي والغربي ووادي الشاطئ، ووادي عتبة ووادي الحياة، ومن القطرون ومن تجرهي، ومن البخي ومن الشرقيات ومن غات ومن أوباري ومن الأباريص من سبها من أباريص من سمنوا من تمنهنت ومن زليغن من، من، ،من ، ،من ؟ ...من أمر هذه الملايين، من حرك هذا السيل العارم من الجماهير ؟، هي الجماهير نفسها تحركت، هذه معركتها، معركة التحدي، معركة الكرامة ... معركة إثبات الوجود، نحن ولا نستسلم، تحدوهم دائما حتى تتم هزيمتهم،

هم الآن يتساقطون، هم الآن يتراجعون، من 28 دولة الآن دولتان فقط فرنسا وبريطانيا، حتى إيطاليا هي الآن استسلمت، وأمريكا تركتهم من الأول، 28 دولة الآن دولتان فقط باقيتان تحارب فينا، تضاغطت كلها ...وها نحن قادرين على أن ننقل الحرب إلى أوروبا نحرر سبتة ومليلة، والكناري، والأندلس، والباسك، ولامبدوزا، وبنبليريا، وسيشيلية، وبادانيا، نحن نستطيع أن نتحالف مع هذه الشعوب ... واسكتلندا، نتحالف معها ونعترف بها، ونمكنها من الكفاح حتى تستقل ...كنا عاملين معهم صداقة وساكتين على احتلالهم لسبتة ومليلية، واحتلالهم للكناري، واحتلالهم للامبيدوزا، وساكتين على كل هذا، وشعوبهم تستنجد بنا، ونحن ساكتين عاملين علاقات معهم، وصداقة واستثمارات وسياحة ومودة ...وفي ساعة واحدة سكروا، وانجنوا، ودمروا كل شيء، مادام دمرتم كل شيء، فليكن ذلك كذلك ...حتى نحن سنحرر سبتة ومليلية، ونتحالف مع الباسك، ونتحالف مع بادانيا، ونتحالف مع لامبيدوزا وكوستريكا وبنبليريا، لكي تتحرر هذه الجزر مع الجزر الأفريقية، والكناري والرينيون والمايوت ...

هذه كلها أراضي أفريقية استعمرتها فرنسا، واستعمرتها أسبانيا، أراضي عربية استعمرتها أسبانيا، وعندهم شعوب، الأندلس تريد التحرير، وبادانيا تريد أن تستقل، وأسكتلندا تريد أن تستقل، والباسك تريد أن تستقل، مقدونيا تريد أن تستقل، كل هذه الشعوب تريد أن تستقل ... نستطيع أن نعترف بها ونتحالف معها وتندموا بعد ذلك يا طغاة الأطلسي

تندموا يوم تنتقل الحرب إلى أوروبا تندموا ...نحن قادرين على أن ننقل الحرب ولكن نعطيكم إنذاراً فقط، نتحداكم بالملايين، وأنتم أخرجوا مليوناً يؤيد حكوماتكم في أي دولة، هيا أخرجوا مليوناً يؤيد أي حكومة من حكوماتكم ؛ فلن يخرجوا ، لأنهم ضدكم..

ها هي الملايين شاهدوها الآن في ليبيا ، مع من ؟، هل هي معاكم أنتم أو معنا ؟ أجيبوا ؛ شاهدوا الحقيقة، هذا يوم الجمعة 8 / يوليو /2011 ؛ شاهدوها الجمعة التي فاتت في طرابلس شاهدتموها ، في كل يوم في المدن الأخرى في القرى في الواحات، وقال لك أنصار"القذافي"؟ هذا "أنصار القذافي"، إذا الملايين ، ،الملايين أنصار "القذافي"إذا قلتم هكذا معقولة "أنصار القذافي"...يظنونها مثلما عندهم هم فقط أنصار، أنصار والباقي ضدهم الأغلبية ضدهم 10 في المائة أنصارهم و90 في المائة ضدهم، هذا من أجلي هكذا يقولون "أنصار القذافي"، يظنون "القذافي"حتى هو مثلهم عنده أنصار والأغلبية ضده، هم وجودهم بالأنصار، أما "القذافي"فأنصاره الملايين لأنه ليس حاكماً، ليس مستبداً مثلكم، لم يأت بانتخابات مزورة أخذ فلوسها من الخارج ...

نحن صواريخنا الجماهير، طائراتنا الجماهير قوتنا الجماهير، الذي يريد أن يتحدي، فليتحدي الجماهير، والذي يريد أن يتفاهم فليتفاهم مع الجماهير ...وعلى الجماهير أن تستعد للزحف المليوني على أي منطقة ليبية تحت سيطرة الخونة وعملاء الاستعمار، هؤلاء خلاص خونة وعملاء

للاستعمار عبارة عن جنود لفرنسا أو لبريطانيا حتى لو كانوا ليبيين هم عبارة عن جنود فرنسيس وإنجليز حتى إذا كان ليبيًا ...هؤلاء خونة وعملاء، على الجماهير أن تزحف عليهم بالملايين في أي مكان، لابد أن يستمر الزحف حتى يتم تحرير ليبيا وتوحيدها وتعود ليبيا في رخاء وغناء وحرية وراحة وأمن مثلما كانت بالأمس القريب ...اليوم الليبيات يشحتن في مصر وفي تونس، يغسلن الصحون ويحصد الليبيون الزرع في تونس وفي مصر، بدل ما كانوا سادة بالأمس القريب، جاءت إليهم عصابات الخونة هذه التي شكلها الاستعمار لكي يأتوا بالاستعمار ؛ يشردون شعبنا، يشردون الشعب الليبي، يشردون الحرابة، ويشردون المرابطين برقة فرغوها من السكان، ها هم عايشين يشحتوا في مصر ومن الجبل يشحتوا في تونس ...الذي جعل الشعب الليبي في هذا الوضع، وجعل نساء ليبيا في هذا الوضع، هذا هو الذي تنقضون عليه ...انقضوا عليه، الذي جعلكم في هذا الوضع المزري، هذا العار، هذه الشماتة، كنتم سادة أصبحتم عبيداً، كنتم أغنياء أصبحتم فقراء، كان الناس يشحتوا منكم، أصبحتم تشحتوا من الناس، شاحتين في مصر وفي تونس، من الذي أوصلكم إلى هذا الوضع ؟!!!... بالأمس من كم شهر فات وأنتم كنتم في بيوتكم مرتاحين وأغنياء، السلطة بيدكم وبترولكم بيدكم، البترول توقف وحياتكم توقفت والمشاريع توقفت، من الذي وصلكم إلى هذا ومن أجل ماذا ؟ ؛ لكي يحكمكم، هل تسمحوا له ؟ لقد أتى بالاستعمار، وعينه الاستعمار، لكي يستنجد بالناتو ...الخزي والعار، ماذا مازال لهم في حياتهم ؟، ماذا الذي سيتركونه لأولادهم..

فزان كانت نسيا منسيا ، أصبحت بعد الثورة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، بلد الشرارة الأولى، فزان هي حاضنة الثورة، بذرة، الثورة بذرت في فزان، في سبها ...أهل فزان كانوا عبيداً، كانوا عبيداً للعائلات الحاكمة للرجعيين للإقطاعيين، استعبدوهم، تنكروا لكراماتكم وأنتم في أرضكم، أرض فزان كنتم عايشين كعبيد مواطنين من الدرجة الثانية، الذي يخون فزان هذا، هذا ليس منها، هذا يحن لعهد العبودية، يبغي أسياده، أربعين عام من الحرية كثير عليه، كثير عليه يبغي يعود إلى أسياده من جديد، يلعق جزمة الإقطاعيين الذين كانوا يحكمون في فزان، هذا كثير عليه الحرية ...

الآن المرأة في فزان تتدرب على السلاح وتقاتل، أين كان هذا ؟، الرجل في فزان كان يحتقرونه، حتى السكين لا يوجد لديه، ها هي فزان حرة، ها هي الأودية تنتفض، وتغص بالجماهير، هذه الأودية في فزان تستطيع أن تقاتل إلى يوم القيامة حتى القنبلة الذرية لا تؤثر فيها ...إنكم يا خونة، ويا أسيادهم الأطلسيين، تحرثون في البحر، تحرثون في الرمل، إنكم تركضون وراء السراب، ها هي فزان حرة، فزان بعد أن أصبحت حرة لا يمكن أن تعود عبدة مرة أخرى، لا يستعبدها أحد ...أنا أريد هذه الجماهير في فزان التي كانت مستعبدة، أن تبقى حرة إلى يوم القيامة ...هذه الجماهير تسلح، والثروة ستكون للفقراء لهذه الجماهير التي صمدت في كل مكان من ليبيا، فقراء هم الذين سيكون لهم النصر في الغد عندما ننتصر إن شاء الله البترول سيكون قصراً تحت تصرف الفقراء هذه

الطبقات الفقيرة، والشباب الذين يخوضون الآن المواجهة ويقاتلون في كل مكان ويعبون الجماهير ؛ هم الذين سيقودون كل المرافق كل المرافق سيقودها الشباب، هذه ثورة الشباب ثورة الفاتح العظيم هي ثورة الشباب، الشباب المتعلم لا بدَ أن يقودوا كل المرافق، سيقود كل المرافق ليخلق ليبيا الغد ...هذه الجماهير هي جماهير الفقراء، هم أصحاب النفط، أصحاب الثروة وستعود لكم ستنعمون بالسلطة وبالثروة أكثر من ذي قبل، تستحقون ذلك، لأنكم بصمودكم ستحطمون حلف الأطلسي وسيتراجع حلف الأطلسي مذحورا "سيهزم الجمع ويوُلون الدُبر"،نعم سيهزم الحلف ... هذه هي العزيمة القوية، هذه هي الإرادة القوية، هذه هي الشجاعة، هذه الوقفة التاريخية، لن يطمع فينا أحد بعد الآن، لأن عندنا صواريخ أو عندنا قنابل ذرية مثلهم، ،لا ،لأن عندنا جماهير هي صاحبة القول الفصل، هي صاحبة الأرض، وصاحبة الثروة، وصاحبة السلطة وهي التي تقاتل، ليس جيشاً نظامياً عندما يهزم تهزم البلد ، ،لا، شعب بكامله مسلح ويقاتل، لن يقرب منكم أحد بعد الآن، عرفوكم، عرفوا أن مواجهة ليبيا هي مواجهة الملايين ... إلى الأمام يا فزان، إلى الأمام لاعودة أبداً للرجعية وللعبودية مرة أخرى ...إلى الأمام يا قبائلنا العربية في سبها، إلى الأمام أيها الأحرار ...إلى الأمام، إلى الأمام، إلى الأمام والقيام بالواجب، لاتخافوا من شيء، لانخاف من شيء أبداً ...نحن لانخاف ولا نخاف من الموت ولا نريد الحياة، نريد أن نقوم بواجبنا كما ينبغي ...إلى الأمام ، ،إلى الأمام

